مجلة تصدر عن:

شركة المدى

للصحافة والإعلام

الناشر / المدير العام

مصطفى الحمارنة
mustafa@al-sijill.com

نائب المدير العام
للشؤون الإدارية والتسويق والمبيعات
طارق قليلات

نائب المدير العام
مدير تطوير الأعمال
بلال البرماوي

المدير المالي
سلام أبو كشك

المستشار القانوني
جهاد الشريف

تصميم وإخراج
إبراهيم سوميرة

العنوان

79 شارع وصفي التل (الغاردنز)
بناية دعسان - الطابق الرابع
العنوان البريدي
ص.ب. 4952
الرمز البريدي 11953
تلاع العلي، عمان

هاتف
00962 6 5536911
00962 6 5549797

فاكس
00962 6 5536991

البريد الالكتروني
info@al-sijill.com

الموقع الالكتروني
www.al-sijill.com

أربعة أسابيع
ص 6

أبرز أحداث كانون الأول/ديسمبر 2009 مغطّاة بإيجاز وافٍ، ليتسنّى للقارئ الاطّلاع على بانوراما الشهر.

قارئ/كاتب
ص 19

«وارد» مجلة **السجل**

خير يرحل مبكّراً وخلفه صندوق ألغاز وخفايا
ص 17

على مدى سنوات، أضحى حجرَ الرحى في هيكلية الدولة الأردنية، ودانت له اليد الطولى في رسم السياسات وتغيير مواقع الرجال. «الباشا» الراحل سعد خير يكتب عنه سعد حتر.

أمل الدباس: مشكلتي في صراحتي
ص 120

اكتشفتْ مبكراً قدرتها على إضحاك الناس من خلال كوميديا الموقف، وبدت مسرورة وهي ترسم البسمة على وجوه الآخرين. إنها الفنانة أمل الدباس، التي رسم لها حسين نشوان صورة ملوّنة بالكلمات.

أولوية التناغم مع الديوان الملكي
ص 22

يبدو سمير الرفاعي كأنه يجمع بين وظيفته السابقة وزيراً للبلاط، وبين رئاسته الحالية للحكومة، بمعنى أن الديوان الملكي سيكون حاضراً بقوة في هذه الحكومة، ليس بالمواجهة، بل بالتناغم. تلك هي خلاصة قراءة **السجل** لمجريات تشكيل الحكومة، وكيفية تسيير أمورها.

ربما لا تعديل جوهرياً على قانون الانتخاب وربما لا تزوير أيضاً!
ص 28

أقطاب الحكومة الجديدة لديهم مواقف معلنة سابقة تشي بأنهم لن يُبدوا حماسة لإجراء تعديل جوهري على قانون الانتخاب، لكن ثمة في المقابل قناعة بأن الانتخابات المقبلة ستكون نزيهة. حسين أبو رمان يناقش آفاق التعديلات على هذا القانون.

«كوبنهاغن» و«ملحس»: نشطاء من أجل بيئة آمنة
ص 104

شارك الأردن بفاعلية في مؤتمر «كوبنهاغن»، عبر وفد غالبية أعضائه من الناشطين البيئيين، وعلى رأسهم الوزير حازم ملحس. ما الذي حققه الأردن في المؤتمر، وما هي ثمار مشاركته؟ عدي الريماوي يتابع الموضوع من جوانبه كافة.

مساحة حرّة

ما الذي نريده من قانون انتخابات جديد؟
ص 20

إنشاء هيئة عليا مستقلة وحيادية، للإشراف على الانتخابات النيابية المقبلة. هذا ما يدعو إليه محي الدين توق، منبّهاً إلى أن التحديات المقبلة جسيمة، وأن على الجميع الابتعاد عن المصالح الضيقة.

شأن اقتصادي

نحو تحقيق شعار الاعتماد على الذات
ص 90

خلال مسيرته منذ الاستقلال، بقي الاقتصاد الوطني محكوماً بأعراض مزمنة، أهمها عجز الموازنة والميزان التجاري، والاعتماد على المساعدات الخارجية. كيف يمكن علاج كل ذلك؟ محمد الحلايقة يقدم مقترحاته.

عين ثالثة

رسالة من عدن
ص 100

ردة فعل الحكومة اليمنية على منتقديها، بخاصة المنضوين تحت لواء «الحراك الجنوبي»، لا تفعل سوى زيادة الأمور سوءاً. جو ستورك كان هناك، شاهداً على وقائع، وراصداً لأخرى بعين المراقب.

ملف العدد

صنعوا فرقاً

ص 35

مريم اللوزي: تميّز في إدارة المدرسة والحياة
منال مطر ص 36

عمر الرزاز: مدّ بساط الحماية تحت كلّ الأردنيين
سامي محاسنة ص 38

مبادرة حكمت قدورة للسلامة المرورية: حقنت دماء المئات ومنحت أصحابها العزاء
دلال سلامة ص 40

خالد طوقان: تحويل البلد من مستورد للطاقة إلى مصدّر لها
محمد علاونة ص 42

مركز الدراسات الاستراتيجية في «الأردنية»: رقم صعب توّجته الاستقلالية
حسين أبو رمّان ص 43

كامل العجلوني: «أبو السكّري» في الأردن
ليلى سليم ص 44

طارق الناصر: هوية موسيقية خاصة
غيداء حمودة ص 46

مازن الساكت: تكافؤ الفرص بعيداً عن الواسطة
سامي محاسنة ص 48

قطاع تكنولوجيا المعلومات: تميّز مغاير ونمو ملحوظ
رنيم أحمد ص 49

«مجموعة نقل»: إسهام مؤثّر في تنمية المجتمعات المحلية
صلاح العبادي ص 50

صحيفة «الغد»: عام تكريس الهوية
رنيم أحمد ص 52

«اللجنة الوطنية لشؤون الأسرى والمفقودين...»: التعريف للمرة الأولى بأسرى أردنيين في إسرائيل
أحمد أبو خليل ص 54

«عمون»: تجاوز الصيغة الإخبارية نحو قياس المزاج العام
عطاف الروضان ص 56

«ذبحتونا»: القضايا الطلابية أصبحت محطّ أنظار المجتمع
نادر رنتيسي ص 58

منتخب السلة: دخول التاريخ من أوسع أبوابه
محمد الفرواتي ص 60

«أمن F.M»: إذاعة نبض الشارع
محمد الفضيلات ص 62

لجنة عمال المياومة: تجربة نقابية في ظروف خاصة
أحمد أبو خليل ص 64

«مؤسسة رواد التنمية»: أخلاقية المسؤولية الاجتماعية
تالا حسين ص 66

فايز الصيّاغ: شراكة إبداعية في الترجمة والنشر تنال أرقى الجوائز
حسين أبو رمّان ص 68

منتخب الشباب الكروي: تفوّق على الذات وتأهُّل لنهائيات آسيا
محمد الفرواتي ص 69

خالد الحنيفات: التغيير الإيجابي بأقل الإمكانات
عطاف الروضان ص 70

راديو البلد: من الإنترنت إلى سائقي التكسي
محمد الفضيلات ص 72

أحمد سراج: بطل من ذهب
محمد فهد ص 74

مركز الشركاء- الأردن: المجتمع المدني يصوغ التشريع الناظم لعمله
حسين أبو رمّان ص 75

تعاونية عمان للأفلام المستقلة: تنمية ثقافية عبر كاميرا ديجتال
غيداء حمودة ص 76

عماد العزّام: «مهندس» مشاريع النهوض بالمجتمع
وليد محي الدين المصري ص 78

صاحب «east 360»: الأردن بيئة محفّزة لأعمال تستند إلى اقتصاد المعرفة
حسين عبد الحميد ص 79

الرائد محمد الخطيب: بث المعلومة بثقة رغم حساسية المؤسسة الأمنية
عطاف الروضان ص 80

لمى حوراني: موهبة يتلقّف المعجبون تصاميمها
تالا حسين ص 82

مسرح البلد: الفن يُعيد الاعتبار إلى وسط البلد
نادر رنتيسي ص 83

تحية سنقرط: فخار يأسر العين و«لا يكسّر بعضه»
محمد علاونة ص 84

مركز الحسين الثقافي: إحياء منطقة رأس العين
غيداء حمودة ص 85

«كادبي»: النجاح يبدأ أردنياً وينتهي عالمياً
محمد خريسات ص 86

«كين ووش»: ماركة عالمية لم تحظَ بالاعتراف المحلي
تالا حسين ص 88

عيد الميلاد في الأردن: احتفالات شعبية وتعايش سلمي

«احتفال رسمي»، هذا ما قد يتبادر إلى ذهن الزائر للأردن عندما يرى الزينة التي تتوشّح بها مناطق عديدة في البلاد ضمن احتفالات المسيحيين بعيد الميلاد، بخاصة تلك المناطق التي تعّد ذات كثافة مسيحية، مثل الفحيص ومادبا.

يسجل تاريخ الأردن تعايشاً طيباً بين المسيحيين والمسلمين، فالحوادث التي سجلها التاريخ على أنها مندرجة ضمن إطار «النزاع الديني»، لا تُذكر، كما أن المجتمع المحلي من حيث التوزّع الجغرافي، لم يشهد «**غيتوهات** مسيحية»، أو إثنية كما هي الحال في ساحات عربية أخرى، حيث الكثافة السّكانية تميل في غالبيتها لمصلحة المسلمين.

خلال الأعوام الأخيرة، اعتادت الملكة رانيا العبد اللّه مشاركة مسيحيي الأردن احتفالهم بعيد الميلاد، وحرصت أن تكون بين المحتفلين في مدينة الفحيص، حيث يلتئم الأهالي وأبناء المناطق المجاورة والضيوف من مسيحيين ومسلمين، حول الدوار الرئيسي عند مدخل المدينة، للاحتفال بالمناسبة الدينية.

تلك صورة تعبّر عن التعايش الديني السائد في البلاد؛ أن يشارك المسيحيون ورجال الدين الإسلامي معاً في إضاءة «شجرة الميلاد»، التي اعتادت الفحيص أن تقيمها لتكون «الأطول في الأردن»، ليتم الاستماع بعد ذلك إلى ترانيم تقدمها فرق كورال دينية.

رئيس بلدية الفحيص جريس صويص قال في مناسبة سابقة، إن مشاركة المسلمين في أعياد المسيحيين «تجسد الانفتاح وقبول الآخر»، واصفاً الأردن بأنه «نموذج مثالي للتعددية والحرية». وهو وصفٌ لا بدّ أن يشتمل على كثير من الحقيقة، فباستثناء لبنان، البلد ذو الأغلبية المسيحية، ينفرد الأردن من بين الدول العربية الأخرى، بإقامة احتفالات علنية شعبية لعيد ميلاد المسيح، وهي الاحتفالات التي بدأت في الفحيص، مدينة غالبية سكانها من المسيحيين.

العام 2009، وكما في الأعوام القليلة الماضية، نصبت الفحيص شجرتها الكبيرة كالمعتاد، وأحيت المناسبة الدينية. وفي العامين الأخيرين، تحولت احتفالات الميلاد في مادبا، التي تتواجد فيها أغلبية مسيحية، إلى احتفالات شعبية عامة تقام في ميدان قريباً من كنيسة الروم الأرثوذكس، وتشكّل هي الأخرى نموذجاً للتلاحم، على الأقل العلني، بين المواطنين المسيحيين والمسلمين، بخاصة الرسميين منهم.

يعدّ الأردن نموذجاً في التعايش بين الدينين؛ الإسلام والمسيحية، ونموذجاً في قبول الآخر المختلف عقائدياً، لكن ذلك لا يمنع من أن «كل عرس له مشاكله»، فمظاهر الجهل والتعصّب لا بدّ أن تعبّر عن نفسها بطريقة أو بأخرى، ففي مادبا مثلاً، تمّ الاستعانة بدورية للشرطة لحماية شجرة عيد الميلاد من أطفال وجدوا سعادةً ما في قذفها بالحجارة. ■

ميثاق الشرف: انسجام مع القوانين أم معارضة لها؟

تضاربت الآراء حول ضرورة ميثاق الشرف لقواعد السلوك الذي وقّعه وزراء الحكومة الجديدة، وعلى رأسهم رئيس الوزراء سمير الرفاعي، ومدى مواءمته للدستور والقوانين.

فبينما يرى خبير الشؤون الإدارية والإصلاح الإداري الوزير الأسبق محمد الذنيبات، أنّ الميثاق «بداية إيجابية تسجّل للحكومة، وتشير بوضوح إلى صدق نواياها»، وأنّه يوضح المسؤوليات ويحددها، ما يعني أنه «سيكون المعيار للرأي العام في الحكم على أداء الحكومة»، يذهب نقيب المحامين السابق صالح العرموطي، إلى الاعتقاد أن الميثاق فيه «خرقٌ لقوانين الدولة وتشريعاتها، لأنّ الأردن بلد مستقر قانونياً، ومثل هذه المواثيق لا تطبّق إلا في الدول الناشئة».

الميثاق أقرته الحكومة بعد نقاش مستفيض استمر نحو سبع ساعات، وهو يشتمل على ستة معايير رئيسية ينبغي على الوزراء الالتزام بها.

وزير الدولة لشؤون الإعلام والاتصال نبيل الشريف قال لـ **السجل** إنّ الميثاق خطوة غير مسبوقة في الحكومات العربية، وأنّه «سيكون رافداً إضافياً وملزماً للوزراء بضرورة الالتزام الأخلاقي بما ورد فيه، إضافة إلى الالتزام بنص وروح القوانين التي تنظم عمل المسؤولين في الحكومة».

لكن العرموطي يوضح أنه «لا صفة إلزامية للمواثيق»، مذكّراً بالميثاق الوطني والأجندة الوطنية ولجنة «كلنا الأردن»، التي خرجت بتوصيات لم تطبَّق، بحسب ما يرى. وأكثر من ذلك، يعتقد العرموطي أنّ الميثاق «يقلل من صلاحيات الوزراء المنصوص عليها في الدستور».

خبير قوانين الإعلام الصحفي يحيى شقير، قال في تصريح لـ **السجل** إن مدونات السلوك ومواثيق الشرف «بادرات جيدة إذا كانت تسدّ نقصاً في القانون، لكن إذا غطاها القانون فلا داعي لها، فالنص عليها يضعف الدستور ولا يشكل إعمالاً له، لأننا دولة مؤسسات».

وتعليقاً على تساؤل لـ **السجل** حول عدم تحديد الميثاق سقفاً مالياً للهدايا التي يحصل عليها المسؤول، أوضح مسؤول حكومي فضّل عدم نشر اسمه أنّ الوزراء ملتزمون بنص الميثاق، ووقّعوا عليه تعبيراً عن التزامهم وإيمانهم بمضامينه، وأضاف أنّ «أي هدايا قد يحصلون عليها سيتم التعامل معها وفق القوانين الناظمة لعملهم ووفق الميثاق».

في هذه المسألة، يرى العرموطي أنّ «قبول هدية، سواء كبيرة أم صغيرة، مرفوض رفضاً قاطعاً، ويدعو إلى محاكمة المسؤول الذي يقبل هدية أمام «محكمة الوزراء». أما شقير، فيقترح «أن يجري تحديد ذلك بسقوف محددة، كي لا تبقى الأمور مفتوحة»، فإذا اضطر وزير لقبول هدية من مسؤول خليجي، مثلاً ساعة **رولكس** تقدَّر قيمتها بـ20 ألف دينار، فإنّ هذه «ليست هدية عادية، ويجب إعادتها لخزينة الدولة». ■

قافلة «شريان الحياة» إلى غزّة المحاصَرة

غادرت قافلة «شريان الحياة 3» صبيحة 29 كانون الأول/ديسمبر 2009، مدينة العقبة متوجهة إلى قطاع غزة عبر ميناء العريش المصري، بدلاً من ميناء نويبع في جنوب سيناء كما كان مقرراً لها، وذلك بعد خمسة أيام علق فيها أعضاء القافلة في المدينة، إثر خلاف مع السلطات المصرية حول المعبر الذي سيدخلون منه إلى القطاع.

القافلة التي انطلقت من العاصمة البريطانية لندن، وعلى رأسها النائب العمّالي جورج غالوي، وصلت عمّان في 23 كانون الأول/ ديسمبر 2009، وكان من المقرر دخولها إلى غزة يوم 27 كانون الأول/ ديسمبر، وذلك بالتزامن مع الذكرى الأولى لبدء العدوان الإسرائيلي على القطاع، لكنها اصطدمت بطلب السلطات المصرية منها التوجّه إلى ميناء العريش الواقع على البحر الأبيض المتوسط، بوصفه المعبر الذي حددته السطات المصرية لدخول المساعدات إلى غزة.

أعضاء القافلة كانوا قرروا تنفيذ إضراب عن الطعام أمام القنصليّة المصريّة في العقبة، احتجاجاً على الموقف المصري، لكن قوات الأمن منعتهم من الوصول إلى القنصلية التي فُرض حولها طوق كبير من جنود الدرك.

يُذكر أن فكرة القافلة انبثقت عن الحملة الدولية لكسر الحصار عن القطاع، ويرأسها رئيس الوزراء اللبناني الأسبق سليم الحص، حيث أسهمت بإدخال مساعدات على دفعتَين للقطاع، خلال العام 2009.

وقد مرّت بفرنسا ثم إيطاليا، فاليونان فتركيا فسورية، وصولاً إلى الأردن. ومنحتها الحكومة الأردنية إذناً بالدخول إلى أراضي البلاد من حدود جابر، لتواصل طريقها باتجاه العقبة، قبل أن تتجه إلى مصر، ومن هناك إلى قطاع غزة.

النقابات المهنية الأردنية والفعاليات السياسية والحزبية، زودت القافلة بمساعدات طبية تُعدّ «الأكثر إلحاحاً» لأبناء القطاع المحاصر منذ أكثر من ثلاثة أعوام، بحسب نقيب المهندسين عبدالله عبيدات.

عضو الحملة الدولية لكسر الحصار عن غزة، علي أبو السكر، قال لـ **السجل** إنّ الحملة الوطنية الأردنية لدعم الحملة الدولية «جمعت مساعدات عينية ومالية وُجهت لشراء أجهزة ومعدات طبية وكمية كبيرة من الأدوية». وأضاف أنّ القافلة جرى تزويدها بـ6 أجهزة لغسيل الكلى بتبرعات من الشعب الأردني، و420 كرسياً متحركاً للمقعَدين، بسبب الإعاقات التي تعرض لها أبناء القطاع جراء العدوان الاسرائيلي.

نقيب المهندسين أوضح أنّ القافلة تشمل 210 حافلات محمّلة بالمساعدات، منها مئة حافلة من بريطانيا، وستون من تركيا، وخمسون من مناطق مختلفة من العالم، يرافقها نحو 250 شخصية أوروبية وعربية، لافتاً إلى أنّ النقابات المهنية «دعمت القافلة بست شاحنات محمّلة بالمساعدات». ■

وفاة أبو طويلة تفتح الباب على مسلسل التبرع بالأعضاء

أعادت وفاة الشاب عبد الله أبو طويلة، 22 عاماً، الطالب في السنة الخامسة في كلية الطب بجامعة العلوم والتكنولوجيا، تسليط الضوء على واقع التبرع بالأعضاء، بعد إقدام والده عصام أبو طويلة، على التبرع بأعضاء ابنه تنفيذاً لوصيته، ما أعاد إلى خمسة مرضى الأملَ في حياة جديدة.

وفاة الشاب التي نتجت عن جلطة دماغية أصيب بها أثناء تمارينه اليومية لرياضة التايكواندو، امتزجت فيها الفاجعة بقيم البذل والعطاء. وخلال ثلاثة أيام من الحادثة، أقدم نحو 6600 شخصاً على اتخاذ قرار بالتبرع بأعضائهم في حال فارقتهم الحياة، وفقاً لما صرّح به نائب رئيس الجمعية الأردنية لتشجيع التبرع بالأعضاء أحمد شاكر.

شاكر وصف تبرع ذوي أبو طويلة بأعضائه، بأنه «بادرة إنسانية لا تقدَّر بثمن، بخاصة بما تركه لدى كثيرين من أثر دفعهم إلى أن يوصوا بالتبرع بأعضائهم في حال وفاتهم»، عادّاً ذلك «بداية لتغيير ثقافة الناس» حول موضوع التبرع بالأعضاء.

عضو الجمعية الأردنية لتشجيع التبرع بالأعضاء، مستشار المسالك البولية وزراعة الكلى في مدينة الحسين الطبية اللواء الطبيب خلف جادر، يرى أنّ ما قام به ذوو أبو طويلة «سيسهم في تغيير المعتقدات السائدة، ومنها رفض التبرع بأعضاء الموتى دماغياً»؛ فعلى ذوي المتوفى دماغياً أن يدركوا أن لا أمل في عودة الحياة إليه، حسب جادر، لذلك «عليهم اتخاذ قرار يفيدهم ويفيد غيرهم».

تشير إحصائيات الجمعية الأردنية لتشجيع التبرع بالأعضاء إلى أنّ نحو 800 شخص يموتون دماغياً كل عام لأسباب كثيرة، أبرزها حوادث السير.

الوالد المكلوم الذي لم يتردد في تنفيذ الوصية يقول، إنّ هناك عدداً كبيراً من الذين جاءوا ليعزوه بوفاة ابنه قرروا الاقتداء بالتبرع بأعضائهم وأعضاء أبنائهم، «لتكون لهم صدقة جارية، ولينقذوا حياة من هم بحاجة لهذه الأعضاء».

إضافة إلى محبّته للطب الذي رغب أن يتخصص فيه بمجال التجميل، كان الشاب أبو طويلة رياضياً متميزاً، وقد نال برونزية العالم للتايكواندو في بطولة كوريا العام 2004. ■

مفاجأة نهاية العام: ملحق لموازنة 2009

في ما يبدو أنه قرار بالدخول «على نظافة»، جاءت خطوة وزير المالية الجديد محمد أبو حمّور إصدار ملحق لموازنة العام 2010، بقيمة 305 مليون دينار.

القرار الذي وافق عليه مجلس الوزراء يوم 22 كانون الأول/ديسمبر 2009، كان مفاجئاً، فقد جاء بعد شهرين من تأكيدات وزير المالية السابق باسم السالم أن «لا ملاحق لموازنة العام 2010»، وهي تأكيدات وردت في سياق مقابلة معه نشرتها صحيفة **الغد** يوم 18 تشرين الأول/أكتوبر 2009، وصف فيها ميزانية العام المقبل بأنها «استثنائية في تاريخ الأردن» لأنها «حققت تخفيضاً في الإنفاق لأول مرة».

بحسب السالم في تلك المقابلة، فإن الموازنة وبفضل خطوات قامت بها الحكومة لتخفيض الإنفاق الحكومي، تمكنت من تقليص العجز إلى 1,1 بليون دينار، بعد أن كان متوقّعاً له أن يصل إلى 1,5 بليون دينار، لو لم يتمّ التخفيض في النفقات الذي ذكر أنه بلغ 493 مليون دينار.

لكن المفاجأة جاءت بعد أيام من تولي أبو حمور كرسي الوزارة، عندما تمّ الكشف عن 305 مليون دينار، هي قيمة مستحقات مالية متأخرة تدين بها الحكومة لمؤسسات عدة في القطاع الخاص، وهي مطالبات جاءت نظير سلع وخدمات قدمتها لمؤسسات الدولة مستشفيات ومستودعات أدوية وشركات مقاولات وأعمال، إضافة إلى حقوق مواطنين قامت الدولة باستملاك أراضيهم، منها على سبيل المثال وكما ذكر أبو حمور في مؤتمر صحفي، نحو 67 مليون دينار مستحقات على وزارة الصحة، و103 ملايين مستحقة على وزارة المالية نظير استملاكات أراض، و53 مليون قروض لمشروعات رأسمالية وغيرها.

أبو حمور قال إنّ «دفع هذا المبلغ للقطاع الخاص، وضخّه في السوق المحلية، سيضمن تحريك العجلة الاقتصادية وزيادة معدل النمو إلى مستويات إيجابية»، منوهاً إلى أنّ «دفع هذه المبالغ سيجنب الحكومة دفع الغرامات والفوائد القانونية التي تبلغ 9 في المئة».

خبر صدور ملحق للموازنة أثار ردود فعل مختلفة. الكاتب في **العرب اليوم** سلامة الدرعاوي، الذي كان في أعقاب المقابلة الصحفية مع السالم، قد وجّه انتقادات لاذعة لتصريحاته «المتفائلة»، وشكك في تأكيده أنه لا ملاحق للموازنة، اتّهم في مقالة له الحكومة السابقة، ممثلة بوزير المالية، بـ«إخفاء» حقيقة العجز المالي عن الرأي العام، وذلك عندما «أوهمته» ومن خلال حملة إعلامية بأن هناك إجراءات فعلية قد تمّ اتخاذها لإيقاف النزيف المالي، في حين أنها «رحّلت» الأزمة إلى العام المقبل.

لكن مديرة الدائرة الاقتصادية في صحيفة **الغد** جمانة غنيمات ترفض تحميل السالم المسؤولية، وترى في تعليقها أنّ الخلل بدأ منتصف العام 2008، عندما تبنى وزير المالية آنذاك حمد الكساسبة «سياسة توسّعيّة» في بناء موازنة العام 2009، وذلك نتيجة «تفاؤل غير واقعي» و«مبالغة» في تقدير حجم الإيرادات. وهي سياسة كما تقول، جعلت موازنة العام 2009 تنمو بما قيمته 700 مليون دينار، ما جعل نوّاب في حينه يطالبون بضرورة تخفيض قيمة الموازنة بما نسبته 10 في المئة، لكن الحكومة بحسب غنيمات لم تستجب لهذه المطالبات. ■

تحويل أسهم الحكومة إلى صندوق استثمار القوات المسلحة

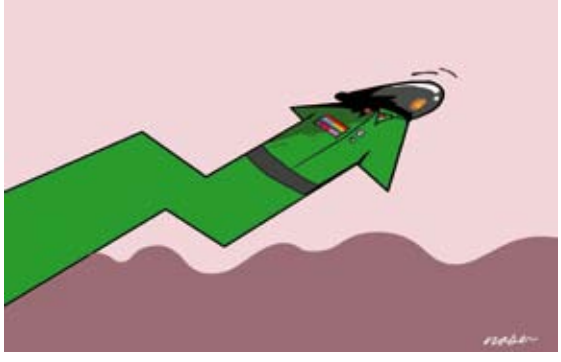

في الجلسة الأخيرة للحكومة السابقة، 14كانون الأول/ديسمبر 2009، قرّر مجلس الوزراء، نقل ملكية الأسهم المتبقية في ملكية الحكومة والمخصصة للقوات المسلحة والأجهزة الأمنية بموجب المكرمة الملكية، من أسهم شركة الاتصالات الأردنية وشركة مناجم الفوسفات وشركة الملكية الأردنية، إلى صندوق الاستثمار الخاص بالقوات المسلحة والأجهزة الأمنية من دون مقابل.

كان مجلس الوزراء قرر في 8 نيسان/إبريل 2008 بيع الأسهم المخصصة لمصلحة صندوق المشاريع التنموية الخاص بالقوات المسلحة والأجهزة الأمنية، بسعر محسوب على أساس 50 في المئة من سعر برنامج الخصخصة الذي بدأ تنفيذه العام 1996.

الحكومة قررت، بحسب «المكرمة» آنذاك، منح الأفراد في القوات المسلحة والأجهزة الأمنية أسهماً بنصف قيمتها، دعماً منها لهم، والمتبقي من نصف قيمة تلك الأسهم، التي لم يتم شراؤها من الأفراد، تمّ تحويله لمصلحة صندوق المشاريع التنموية والاستثمارية الخاص بالقوات المسلحة.

بذلك، يكون مجلس الوزراء وافق على نقل الأسهم المملوكة للحكومة في هذه الشركات من دون مقابل، وهي 7,5 مليون سهم في الاتصالات الأردنية، 2,250 مليون سهم في مناجم الفوسفات و2,531 مليون سهم في الملكية الأردنية.

قيمة الأسهم مجتمعة تبلغ 88,8 مليون دينار. 39,7 مليون دينار القيمة السوقية لأسهم الاتصالات على حساب 5,28 دينار للسهم الواحد، و44,17 مليون دينار لأسهم الفوسفات على حساب 19,63 دينار للسهم، و5 ملايين دينار قيمة أسهم الملكية على حساب 1,97 دينار للسهم الواحد.

كانت الحكومة في الفترة 25 تموز/يوليو - 3 آب/أغسطس 2006، طرحت ما نسبته 2,5 في المئة من أسهم شركة الاتصالات للبيع من خلال العرض الثانوي العام للجمهور. وتنفيذاً للمكرمة الملكية تمّ تخصيص ما نسبته 3 في المئة من أسهم الشركة بأسعار تفضيلية للقوات المسلحة والأجهزة الأمنية من العاملين والمتقاعدين.

وفي 16 تشرين الأول/أكتوبر 2007 خصصت النسبة نفسها للقوات المسلحة والأجهزة الأمنية عندما تم إغلاق العرض العام المحلي للجمهور للاكتتاب بأسهم الملكية الأردنية.

وفي وقت سابق، 20 نيسان/إبريل 2004، خصصت النسبة نفسها للقوات المسلحة والأجهزة الأمنية عندما باعت الحكومة 37 في المئة من ملكيتها في شركة الفوسفات، والبالغة 65,6 في المئة، إلى شركة وكالة الاستثمار في بروناي، الذراع الاستثمارية لحكومة سلطنة بروناي، بواقع 4 دولارات للسهم الواحد. ■

زيت مغشوش ومهرَّب في السوق

اشتكى مستهلكون من تدني جودة بعض أنواع زيت الزيتون، فيما أكد آخرون تعرّضهم لـ«الغش» من بائعين ومنتجين للسائل اللزج الأصفر الذي يعدّ واحداً من الأطباق الأساسية على مائدة الأسرة الأردنية.

الظاهرة تفشّت مؤخراً، واعترف بها مسؤولون؛ فبعد الموسم الأخير لعصر الزيتون، تشرين الثاني/نوفمبر 2009، بدأت الشكاوى بالظهور، بخاصة أنّ معظم المواطنين في البلاد يستطيعون التمييز بين ما هو أصلي وما هو «مضروب»، حسب التعبير الدارج، وذلك لخبرة طويلة بثقافة استهلاك الزيت البلدي.

وزارة الزراعة نأت بنفسها عن «قضية غش الزيت»، وهو ما تمارسه «فئة ضالّة وحفنة من عديمي الضمير»، بحسب ما صرّح به وزير الزراعة سعيد المصري لـ **السجل**، فيما ألقى نقيب أصحاب معاصر الزيتون عناد الفايز، بجزء كبير من المسؤولية على وزارة الزراعة، بشأن ما حدث في سوق زيت الزيتون، بخاصة أنّ المنطقة «تشهد لزيت الزيتون الأردني، وتعدّه من أفضل المنتجات».

يرى الفايز أنّ قرار وزارة الزراعة بالسماح للشخص القادم من سورية بتمرير 5 كغم من الزيت، يعني فتح الباب لتهريب هذه المادة.

وأضاف أنّ «القضية أخذت صفة الظاهرة»، لافتاً إلى أنّ في السوق نحو 10 آلاف تنكة زيت، «تمّ تهريب جزء كبير منها من سورية عبر البحّارة» و(البحّارة: هم المهرّبون، بالتعبير الدارج)، فيما جرت عمليات لغش الزيت في الأردن باستيراد «أصانص»، وهي مادة مركّزة تعطي اللون الطبيعي للزيت الأخضر المصفر.

وبحسب الفايز، فإنّ أوساطاً تجارية قدّرت سعر تنكة «أصانص» اللون بحوالي 18 ألف دينار، حيث يتم استيرادها من إسرائيل.

وعن آلية الغش وكيفية تنفيذ العملية، قال الفايز إنّ مخلفات إنتاج الزيت، الجفت، تحوي نسبة من الزيت تقدَّر من 4 في المئة إلى 10 في المئة، حيث تتمّ إعادة عصر الجفت لاستخلاص الزيت الذي يكون لونه أحمر، فتضاف هذه المادة إلى الزيت لإعطائه «اللون الحقيقي للزيت». وبعد مرور نحو شهرَين يتغير لون الزيت للأحمر، فيكتشف المستهلك أنه «ليس أصلياً».

وزير الزراعة شكّك في صحّة ما ذهب إليه الفايز، مشيراً إلى أنّ تقديرات النقابة ليست دقيقة، كما أنّ «الزراعة» قرّرت منع استيراد الزيت منذ أشهر.

بالنسبة لعملية الغش واستيراد المادة الملونة، نأى الوزير بمسؤولية وزارته عن القضية، ورأى أنّ وزارة الصناعة والتجارة عبر مؤسسة المواصفات والمقاييس، هي «المسؤولة عن السماح باستراد مثل هذه المنتجات، إن صحّ وجودها في السوق»، إضافة إلى مسؤولية وزارة الصحة عبر مؤسسة الغذاء والدواء التي من مهماتها مراقبة جودة الغذاء والدواء وسلامتهما في البلاد.

نقابة أصحاب معاصر الزيت قالت إنّ سعر تنكة الزيت المغشوش تراوح بين 45 و50 ديناراً.

إغراق السوق بزيت مغشوش تسبب بأضرار بالغة على المزارعين الذين يبيعون زيتاً حقيقياً، بخاصة أنّ كثيراً من هؤلاء المزارعين ينتظرون موسم القطاف والإنتاج، لتسديد فواتير دفعوها للحفاظ على شجرة الزيتون من أجل أن يعيشوا ويعتاشوا منها، بحسب عناد الفايز.

تقديرات وزارة الزراعة تشير إلى أنّ معدل الدخل السنوي من منتجات الزيتون في البلاد يبلغ نحو 100 مليون دينار. وتشير إحصاءات الوزارة إلى أنّ 77 في المئة من مساحة أشجار الزيتون مزروعة بعلاً، وأنّ 23 في المئة منها تحت الري الدائم.

قطاع الزيتون تخدمه 105 معاصر موزعة على أرجاء البلاد، تصل طاقتها الإنتاجية إلى نحو 270 طناً في الساعة، ومعظم هذه المعاصر حديثة ومتطورة. ■

وعود برفع الحظر عن الصادرات الزراعية للسعودية

خلصت زيارة وفد فني من وزارة الزراعة السعودية للأردن، بين الفترة 12 و16 كانون الأول/ ديسمبر 2009، إلى إطلاق وعود برفع السلطات السعودية قرار تعليق استيراد الخضار من الأردن، المفروض منذ 1992 بسبب ما أشيع عن تلوث مياه ري آنذاك.

زيارة الوفد جاءت بعد زيارة وزير الصحة السعودي عبدالله بن عبد العزيز الربيعة الأردن في أيار/ مايو 2009، إذ قام بجولات ميدانية في مناطق الإنتاج الزراعي في البلد، واطلع على جودة المنتج الأردني، وسلامة مياه الري المستخدمة في الزراعة، والبيئة الصحية للمزروعات، مما يؤكد جودة المنتج الأردني وخلوّه من متبقيات المبيدات الكيماوية. وقد وعد الوزير حينئذ بإعادة دراسة أسباب الحظر، ورفع تقرير من وزارته إلى حكومة بلاده.

نقيب نقابة مصدّري الخضار والفواكه الأردنية سمير أبو سنينة، أبدى لـ **السجل** تفاؤله برفع الحظر، في ظل ارتياح ملموس أبداه الوفد الضيف، على ضوء المباحثات التي تمت، وزيارة مناطق إنتاج الخضار في البلد، التي اتضح من خلالها غياب مسببات الحظر السابقة.

كما اطّلع الوفد على كفاءة تكرير المياه في محطة تنقية البقعة، وزار المركزَ الوطني للبحث والإرشاد الزراعي، والتقى أعضاء في جمعية مصدّري الخضار والفواكه.

أبو سنينة أوضح أنّ معدل تصدير الخضار والفواكه للعراق والخليج العربي يبلغ 2500 طن يومياً، يتم نقلها بواسطة برّادات خاصة إلى أسواق هذه الدول. وهو رقم يبدو مرتفعاً، إذا ما أُخذ في الحسبان منافسة السلع السورية واللبنانية والتركية والإيرانية. ■

اختلاس وزارة الزراعة: بداية صعبة لـ المصري

لم تكن قضيّة الاختلاس التي وقعت في وزارة الزراعة بعد أيام قليلة من تشكيل الحكومة الجديدة، بداية جيدّة لوزير الزراعة سعيد المصري، الذي مُنح ثقة رئيس الحكومة واحتفظ بكرسيّه في التشكيلة الوزاريّة الجديدة.

القضية التي كشف النقاب عنها يوم 22 كانون الأول/ديسمبر 2009، بيّنت التحقيقات الأوليّة فيها عن تورّط موظّف في الدائرة المالية، وبالتعاون مع موظف سابق فيها، باختلاس مبالغ مالية قُدّرت بمليون و162 ألف دينار.

وفق أنباء صحفيّة، فإن موظفين آخرين في الدائرة نفسها، كشفوا عملية الاختلاس أثناء تدقيقهم الكشوفات المالية ضمن إجراءات الجرد السنوي، حيث أثار انتباههم وجود عدد من الشيكات محررة بمبالغ مالية كبيرة لحساب اسمَين محدَّدين، من دون تغطية رسمية.

الأجهزة الأمنية ألقت القبض على الموظف المشتبه به من داخل الوزارة، في حين يتواجد شريكه في القاهرة، وقد اعترف الموقوف بأنه زوّر توقيعات على شيكات صرفها من البنك المركزي لحسابه وحساب شريكه، ما دعا الجهات المختصّة إلى التحفّظ على ممتلكات لهما تقدَّر بـ800 ألف دينار.

المصري الذي كشف في تصريحات صحفية، أن الاختلاس تمّ على دفعات، وتعود بداياته إلى منتصف آب/أغسطس 2009، حمّل منظومة التدقيق المالي في الوزارة المسؤولية، قائلاً إنها كانت «معطّلة ولا تعمل بشكل صحيح»، مضيفاً أن «التسيّب والإهمال والضعف في عمل الدائرة المالية تسببوا في الاختلاس».

تصريحات المصري أثارت مطالبات باستقالته بوصفه المسؤول عن «عدم أداء واجبه في الحكومة السابقة في تحسين أدوات الرقابة»، كما جاء في مقالة الصحفي سميح المعايطة في صحيفة **الغد**، الأمر الذي فعله المصري «تقريباً»، فقد تناقلت وسائل الإعلام تصريحات له، قال فيها إنه وضع نفسه «بين يديّ رئيس الوزراء»، وإنه في حال طلب رئيس الوزراء منه تقديم استقالة خطيّة سيقوم «بتقديمها فوراً»، لكن رئيس الوزراء وبحسب خبر بثّته **بترا**، طلب منه «البقاء في عمله، والإشراف على التحقيق».

الاستقالة «الشفوية» أثارت ردود فعل متباينة، فقد تساءل الكاتب في **العرب اليوم** فهد الخيطان إن كان «إعلان رغبة الوزير الاستقالة مجرد مناورة تنتهي بالرفض من قبل رئيس الوزراء، وبذلك يُطوى الملف، ولا يعود للمسؤولية الأدبية والأخلاقية أية قيمة؟». من هنا طالب الخيطان رئيسَ الحكومة بقبول

سعيد المصري

الاستقالة، لتكريس «تقليد سياسي يتحمّل بموجبه كل وزير أو مسؤول النتائج المترتبة على تولّي المسؤولية العامة».

لكن **الغد** قالت في زاويتها «تحت المجهر» التي تُعدّ بمثابة افتتاحية للصحيفة، إن «التفكير في الاستقالة من حيث المبدأ خطوة حضارية وشجاعة»، ودليل على تحمّل الوزير لـ«مسؤوليته الأخلاقية»، لافتةً إلى أن الخلل الذي سهّل عملية الاختلاس ربما يكون «متوارثاً عن حكومات سابقة، بسبب ترهّل الجهاز الرقابي الحكومي في عدد من الوزارات والمؤسسات الحكومية». ■

اختيار الفحيص منطقة تنموية يجدّد الهاجس البيئي

من المتوقَّع أن تعلن الحكومة قريباً عن منطقة تنموية خامسة في الفحيص، بعد مناطق معان، إربد، المفرق، جبل عجلون والبحر الميت.

كانت حكومة نادر الذهبي درست ملف المنطقة، وعقدت اجتماعات عدة لهذه الغاية، بمشاركة ممثلين عن شركة مصانع الإسمنت **لافارج** الفرنسية، التي تملك أرضاً مساحتها 1800 دونم من أصل 17 كيلو متراً مربعاً، المساحة الكلية للفحيص. ومن المرجح أن تكون تلك الأرض مكاناً للمنطقة التنموية.

وتضع حكومة الرفاعي اللمسات الأخيرة للمشاريع التي يمكن أن تقام في المنطقة، ويرجَّح أن تضم صناعات خفيفة مكمّلة لمصنع الإسمنت، لكن التركيز على الجانب البيئي وسط شكاوى مستمرة من الأهالي بسبب التلوث الناتج عن المصنع، شكّل عائقاً حال دون إعلان الحكومة السابقة عن المنطقة.

بلدية الفحيص إحدى تسع بلديات تتبع إدارياً محافظة البلقاء، وهي تتوسط مدينتَي عمان والسلط، وتبعد عن كلٍّ من المدينتين نحو 13 كيلومتراً، فيما يبلغ عدد سكانها 21 ألف نسمة.

مسؤول، طلب عدم نشر اسمه، أكد أنّ مفاوضات بين الحكومة والشركة الفرنسية التي تملك مصنع الإسمنت في الفحيص، بلغت مستوى اشتراط الحكومة على الشركة إقامة منتزهات وحدائق ومرافق سياحية في حال رغبت الأولى بتطوير المنطقة.

تشتهر الفحيص بمزارعها وأراضيها الخصبة، ما يعني أنّ إقامة صناعات إضافية تتعلق بالإسمنت قد تزيد من حدة التلوث الحالي. وما يعيد إلى الواجهة الإشكالية القائمة على الدوام بين مشاريع التنمية ومتطلّبات البيئة.

فمنذ سنوات، تنشط أصوات ضمن حركة أهلية للدفاع عن البيئة في الفحيص، للمطالبة برحيل مصنع الإسمنت، نظراً لتأثيراته السلبية على البيئة في المنطقة بعامّة، وعدم استخدامه أيَّ طاقة بديلة، إضافة إلى عدم تنفيذه خطة تسوية بيئية جرى وضعها سابقاً. وقد تشكّل في المدينة ما يمكن أن يُوصف بـ«اللوبي البيئي»، للضغط على المصنع.

إدارة المصنع، من جهتها، أنفقت أكثر من 35 مليون دينار في استثمارات بيئية، مثل تركيب فلاتر حديثة، وتطبيق خطة إعادة تأهيل المحاجر، وتجميل المصنع ليتناسب مع المحيط وطبيعة المنطقة. واستقدمت الإدارة أحدث التقنيات المستخدمة عالمياً بهدف القضاء على الغبار الناجم عن المصنع، وتقليل التلوث في المنطقة. وينفق المصنع نحو 400 ألف دينار سنوياً، لدعم البنية التحتية وتحسينها، وإنشاء مشاريع إنتاجية في المنطقة. لكن ذلك كله لم يخفف من حدة الاشتباك ولم يسهم في تراجع الموقف الأهلي المناوئ للتلوث ومصادره. ■

استطلاع واحد وقراءات مختلفة

أربع وعشرون ساعة فقط، فصلت بين إعلان نتيجة استطلاع رأي أجراه مركز الدراسات الإستراتيجية في الجامعة الأردنية، حول أداء حكومة نادر الذهبي، وبين رحيل حكومته.

الاستطلاع نُشرت نتائجه في اليوميات الأربع، في عدد الثلاثاء، 8 كانون الأول/ديسمبر، وفي اليوم التالي قدمت الحكومة استقالتها، وكلف سمير زيد الرفاعي بتشكيل حكومة جديدة.

ورغم أن الاستطلاع واحد، إلا أن قراءة اليوميات له بدت متباينة، حتى يكاد المرء يعتقد لوهلة أن ما تتحدث عنه صحيفةٌ استطلاع آخر غير الذي تتحدث عنه صحيفة أخرى. فقد اختلفت اليوميات في طريقة عرضها لنتائج الاستطلاع الذي لم يحظ بصدى إعلامي واسع، بسبب رحيل الحكومة. ففي الوقت الذي التقت فيه عناوين يوميَتي **الدستور** و**الرأي** من حيث تناول مفاصل الاستطلاع، ذهبت يوميتا **الغد** و**العرب اليوم**، باتجاه آخر، وبعناوين مختلفة.

الرأي و**الدستور** آثرتا تناول قدرة الذهبي على تحمُّل مسؤولياته من خلال العناوين، مع إغفال فشل الحكومة في إدارة الدفة الاقتصادية، وفق ما أظهره الاستطلاع.

الدستور اختارت للاستطلاع صدرَ صفحتها الأولى على أربعة أعمدة يميناً، وخصصت صفحتين داخليتين لنتائجه. وجاء العنوان الرئيسي: «69 في المئة من قادة الرأي: الذهبي قادر على تحمل مسؤولياته». فيما اختارت **الرأي** للاستطلاع منتصفَ الصفحة الأولى، على ثلاثة أعمدة، مع صفحتين داخليتين أيضاً، بعنوان: «52 في المئة من العينة الوطنية و59 في المئة من قادة الرأي يرون أن الحكومة تحملت مسؤولياتها».

أما **العرب اليوم** فوضعت الاستطلاع موضوعاً رئيسياً لها على أربعة أعمدة يميناً، بيد أنها اختارت عنواناً مخالفاً لما ذهبت إليه كلٌّ من **الرأي** و**الدستور**: «الفريق الاقتصادي يهوي بشعبية الحكومة»، واكتفت الصحيفة بتخصيص صفحة واحدة لنتائج الاستطلاع.

يومية **الغد** منحت نتائج الاستطلاع ثلاثة أعمدة على يسار صفحتها الأولى، وتركت خمسة أعمدة لندوة أقامتها حول «قانون الانتخاب المأمول والإصلاح المنشود».

عنوان **الغد** شمل ما ذهبت إليه اليوميات الأخرى في عناوينها، وجاء فيه بمانشيت فرعي: «59 في المئة يرون أن الذهبي كان قادراً على تحمل مسؤولياته»، فيما حمل العنوان العام ما يلي: «استطلاع للرأي يُظهر فشل الحكومة في إدارة الأزمة الاقتصادية»، وخصصت الصحيفة صفحة داخلية واحدة للاستطلاع، إضافة إلى نشر متابعات في ملحقها «سوق ومال» ألقت الضوء على ما جاء في نتيجة الاستطلاع حول تراجع الفريق الاقتصادي.

إلى جانب العناوين، اختلفت اليوميات في صياغة الخبر وطريقة التناول. **الرأي** و**الدستور** ركّزتا على ما أظهره الاستطلاع من قدرة للرئيس المستقيل على إدارة دفة الحكومة عبر استهلال الخبر بتلك المعلومة. واختارت **العرب اليوم** التركيز على معلومة مفادها أن الفريق الاقتصادي هوى بنسبة الثقة بالحكومة، من خلال وضعه في صدر الخبر. أما **الغد**، فبدأت خبرها من تراجع تأييد الأردنيين لأداء الحكومة، مقارنةً باستطلاع سابق أجراه المركز نفسه العام 2008، بنسبة تصل إلى 10 في المئة، واستحضرت الصحيفة نتيجة ذلك الاستطلاع الذي جاء فيه أن تأييد الأردنيين للحكومة كان 62 في المئة، فيما بلغ في استطلاع الثامن من كانون الأول/ديسمبر 52 في المئة. ■

حقوق العمال الوافدين: المطلوب أكثر من قانون

انتهز المركز الوطني لحقوق الإنسان مناسبة الاحتفال باليوم العالمي للعمال المهاجرين (الوافدين)، ليلفت إلى «التقدم الكبير الذي حققه الأردن في مجال حماية حقوق العمال المهاجرين، بشمول قانون العمل الأردني لهم، بمن فيهم العمال الزراعيون وعمالة المنازل».

المركز، ثَمَّن على لسان مفوضه العام محي الدين توق عدم تطبيق نظام الكفالة في المملكة، الذي يرى فيه «وسيلة لانتهاك حقوق العمال المهاجرين». وفي سياق متصل، أكدت مديرة العمالة المهاجرة في وزارة العمل أسماء أبو عزام، في تصريحات لوسائل الإعلام، أنّ الأردن «يتعامل مع العامل الوافد كما يتعامل مع العامل الأردني الذي له الحقوق نفسها، وعليه الواجبات نفسها».

يحتفل العالم في 18 كانون الأول/ديسمبر من كل عام، باليوم العالمي للعمال المهاجرين، الذي كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة اعتمدت فيه العام 1990 الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، وهي الاتفاقية التي انتقد تقرير صدر عن المرصد العمالي الأردني «عدم مصادقة الحكومة عليها» حتى الآن. التقرير صدر في 20 كانون الأول/ديسمبر 2009 بمناسبة اليوم العالمي للعمال المهاجرين.

ورغم التقدم الذي سجله الأردن في مجال تحسين ظروف العمالة المهاجرة على صعيد التشريعات، رصد تقرير المرصد العمالي ظروفاً صعبة تعيشها فئات عديدة من العمال المهاجرين، إذ «يعمل الكثير منهم بأجور متدنية تقل عن الحد الأدنى للأجور البالغ 150 ديناراً شهرياً، إضافة إلى ساعات العمل الطويلة التي تزيد عن 8 ساعات يومياً».

الناشط والنقابي العمالي محمود أمين الحياري يرى أنّ العمالة المهاجرة تعاني من استغلال أرباب العمل، رغم الحماية التي يوفرها القانون، محمّلاً وزارة العمل المسؤولية عمّا وصفه بـ«الأوضاع السيئة التي تعيشها العمالة المهاجرة»، وذلك لـ«ضعف الرقابة التي تمارسها الوزارة». ويعتقد الحياري في تصريح لـ **السجل**، أنّ الحلّ يكمن في «السماح للعمالة المهاجرة بحقّ التنظيم النقابي».

بلغ عدد العمال المهاجرين (الوافدين) المسجّلين رسمياً في الأردن، ويحملون تصاريح عمل من وزارة العمل، 322 ألف عامل حتى منتصف كانون الأول/ديسمبر 2009، فيما تقدّر الوزارة عدد العمال غير الحاصلين على تصاريح عمل بنحو 150 ألفاً. ■

بيان معان: المطالبة بسلطة القانون

تفاعل أهالي محافظة معان بشكل إيجابي مع قيام الأجهزة الأمنية في المحافظة بالحصول على عطوة أمنية، إثر مقتل المواطن فخري العناني متأثراً بجراح أصيب بها أثناء مناوشات وقعت بين مواطنين ورجال أمن في المدينة.

زهاء ألف مواطن من وجهاء المحافظة وممثليها وقّعوا على بيان أشادوا فيه بـ«نعمة الأمن»، متفقين على ضرورة «تحقيق منظومة الأمن الشامل، بخاصة الاجتماعي والاقتصادي منها، بحيث تضمن حياة آمنة ومستقرة وكريمة للمواطن ورجل الأمن».

الشيخ عادل شفيق المحاميد، أكد أنّ إصدار البيان جاء وفق رؤية أبناء المحافظة، لافتاً إلى أنّ المحافظة شهدت أحداث عنف في الأعوام 1989، 1996، 1998، 2000، 2003، من دون النظر بجدية إلى الأسباب المؤدية إليها.

المحاميد رأى في إقرار «الأمن العام» بمسؤوليته عن وفاة أحد أبناء المحافظة، «مؤشراً إيجابياً»، بخاصة أنه (الأمن العام) كان تنصّل من المسؤولية عن أحداث وقعت ضمن مواجهات بينه وبين المواطنين منذ العام 1989 حتى العام 2002.

وانتقد المحاميد عدم تنفيذ ما جاء في توصيات الدراسة التي كان أعدّها مركز الدراسات الإستراتيجية في الجامعة الأردنية، التي ورد فيها أنّ أبناء المحافظة يشعرون أنّ أزمة معان ما زالت مفتوحة رغم وعود كثيرٍ من المسؤولين بالعمل على حلّها، مشيراً إلى أنّ أبناء المحافظة يشعرون بالفرق الذي أحدِثَ في محافظة العقبة التي كانت تتبع إلى معان، في حين ظلت الثانية على ما هي عليه الآن، «تعاني التهميش، ومن دون أن يكون لأبنائها أيّ نصيب في وظائف الدولة العليا»، بحسب تعبيره.

وفي التفاصيل، حسْب ما ذُكر، فإنّ جمعاً من المواطنين حاولوا منع رجال أمن من القبض على مطلوب، ما أدى إلى حدوث مناوشات استُخدمت فيها الحجارة والعصي، تمكن خلالها المطلوب من الهرب، فيما أصيب مواطن يدعى فخري العناني، بجروح خطيرة، استدعتْ نقله بطائرة عامودية للمدينة الطبية في عمان، لكنّه توفي في 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2009. إثر ذلك، قام مواطنون بأعمال مخالفة للقانون، وأضرموا النار في أحد أكشاك الشرطة الواقعة بالقرب من إشارة تقاطع أذرح قبالة سكن الحميمة للطالبات.

المحاميد أكد أنّ جهوداً بُذلت من عدد من شيوخ مدينة معان ووجهائها لاحتواء الموقف، ومنع «المستغلين من تأجيج مشاعر الناس»، مؤكداً أنّ «هيبة الدولة وكرامة المواطن من المسلّمات الأساسية التي ينادي بها أبناء المحافظة».

مصدر أمني، طلب عدم نشر اسمه، أكّد أنّ مدير الأمن العام شكّل هيئة تحقيق للوقوف على أسباب الحادثة واتخاذ العقوبات اللازمة بحق المتسببين بها.

وكشف المصدر عن توقيف ضابط برتبة ملازم على ذمة التحقيق، وتحويله إلى القضاء.

التقرير الصادر عن مركز الدراسات الإستراتيجية في الجامعة الأردنية العام 2003، بعنوان **معان أزمة مفتوحة**، خلص إلى أنّ الأزمة ما زالت مشرعة في المدينة، بسبب سياسات تهميشها وإهمال الحكومات المتعاقبة لما تعانيه، وهي التي تعد واحدة من أفقر مدن المملكة.

كانت محافظة معان شهدت منذ العام 1989 عدة صدامات بين قوات الأمن وأبناء العشائر على خلفيات اقتصادية وسياسية واجتماعية. ■

فوز 3 سيدات في انتخابات غرف الصناعة

ربما شكّل فوز ريم بدران بانتخابات غرف التجارة ونيلها أعلى الأصوات في انتخابات غرفة تجارة عمان، حافزاً لأربع سيدات لخوض انتخابات غرف الصناعة التي جرت في 12 كانون الأول/ديسمبر 2009.

سوسن حداد، ديما سختيان، دينا خياط فاخوري ولينا هنديلة، سيدات خضن معركة الانتخابات وسط منافسة شديدة لم يشهدها القطاع الصناعي من قبل، إذ بلغت نسبة التصويت للغرف كافةً نحو 80 في المئة، من أصل 1166 عضواً، وترشّح للانتخابات 70 مرشحاً، منهم 16 مرشحاً عن القطاعات الصناعية.

يتكوّن مجلس إدارة كل غرفة من تسعة أعضاء، فيما يتكون مجلس إدارة غرفة صناعة الأردن من تسعة عشر عضواً، هم رؤساء غرف صناعة عمان والزرقاء وإربد، إضافة إلى ثلاثة ممثلين لعمان، وواحد للزرقاء، وآخر لإربد، وأحد عشر ممثلاً للقطاعات الصناعية، منهم عشرة بالانتخاب، وواحد بالتعيين.

وقد فازت كلٌ من حداد وفاخوري في الانتخابات؛ إذ انتزعت حداد مقعداً في مجلس إدارة غرفة صناعة عمان بعد أن نالت 348 صوتاً. وهي تعمل في القطاع الصناعي منذ عقدين، وانضمت إلى عضوية ملتقى سيدات الأعمال والمهن الأردنية، وجمعية المصدّرين الأردنية، إضافة إلى عملها مديراً عاماً للشركة المتحدة لصناعة المطيبات والنكهات.

أما سختيان التي ترأس عدداً من الأقسام في مجموعة منير سختيان، فقد ظفرت بالمقعد التاسع والأخير في مجلس إدارة غرفة صناعة عمان بعد حصولها على 333 صوتاً.

وحصلت فاخوري على مقعد في غرفة صناعة الزرقاء، بعد أن نالت 65 صوتاً. وكانت تبوأت عدداً من المناصب، أبرزها عضو هيئة مديري شركة الجدار الحديث للمباني الجاهزة، وعضو مجلس إدارة شركة مجمع الضليل الصناعي العقاري، وعضو مجلس إدارة الجمعية الأردنية لمصدري الألبسة والمنسوجات.

لكن الحظ لم يحالف هنديلة، المرشحة عن القطاعات الصناعية في الزرقاء، إذ نالت

20 صوتاً، وهي اسم نسائي يرتبط بصناعة الشوكولاته والحلويات منذ سنوات، وقد ترشحت للانتخابات عن قطاع الصناعات التموينية والغذائية والزراعية والثروة الحيوانية.

نسبة المشاركة في الانتخابات بلغت في عمان 78,9 في المئة للإدارة، بمجموع 702 ناخباً من أصل 889 ناخباً، فيما بلغت نسبة المشاركة في عمان لانتخابات ستة قطاعات، بعد حسم تمثيل أربعة قطاعات بالتزكية، 87 في المئة، بمجموع 429 ناخباً من أصل 452 ناخباً، وفي الزرقاء 72,8 في المئة، بمجموع 107 ناخبين من أصل 147 ناخباً؛ وفي إربد 97,7 في المئة، بمجموع 127 ناخباً من أصل 130 ناخباً. ■

التوجيهي: هل ينتهي رهاب الأسرة منه؟

يدور سجالٌ بين وزارة التربية والتعليم والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، حول توصية للمجلس تقضي بإلغاء الصيغة التقليدية لامتحان التوجيهي، بهدف «وقف حالة الرهاب التي تعاني منها الأسرة الأردنية»، في وقت ترى فيه «التربية» أن هذا الامتحان «أساسي، ولا يمكن إلغاؤه».

المجلس الذي نشط في الآونة الأخيرة بعد اكتمال تشكيلته، يرفع للحكومة التوصيات والمقترحات التي يخرج بها، حول القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.

وفي موضوع «التوجيهي»، قدّمت لجنة سياسات التعليم في المجلس تقريراً حول القضايا التربوية وتنمية الموارد البشرية، 12 كانون الأول/ديسمبر 2009، أوصت فيه بالإبقاء على امتحان عام بعد نهاية المرحلة الثانوية، على أن يكون امتحان التوجيهي أداة للقبول في مؤسسات التعليم العالي، من دون أن يكون شرطاً لإنهاء التعليم الثانوي بنجاح.

وشدّد التقرير على أهمية تطوير نوعية الامتحان العام، بحيث يقيس المهارات المختلفة للطالب، والابتعاد ما أمكن عن اعتماد المعلم والطالب على التلقين والحفظ.

اللجنة تضم مجموعة من الخبرات التربوية، من بينهم منذر المصري، الوزير الأسبق للتربية والتعليم قبل أكثر من عقد، لكن مسؤولين في «التربية والتعليم» رفضوا نشر أسمائهم لحساسية الموضوع، تساءلوا خلال حديث لـ **السجل**، عن سبب عدم تبنّي المصري لهذا الاقتراح في عهد وزارته.

من جهته، أوضح أمين عام المجلس إبراهيم سيف، لـ**السجل**، أنّ ما قدّمه المجلس هو مقترح «ليس لإلغاء الامتحان، بل لإعادة النظر فيه وفي أسلوب تنفيذه»، كاشفاً أنّ وزير التربية والتعليم السابق «كان متفقاً مع المجلس على هذا المقترح».

وتابع سيف أنّه لا يمكن أن تنفذ جهةٌ ما مشروعاً، وهي التي تعمل على إعادة تقييمه، فـ«لا بد من هيئة أو جهة رقابية أخرى تقوم بالتقييم»، وأضاف: «في دول العالم هناك جهات تراقب جودة التعليم وتقيّمه، ونحن الآن ندرس التجربة».

وفي سياق متصل، تنطلق أعمال «المؤتمر الوطني الموسع للتوجيهي» نهاية كانون الأول/ديسمبر 2009، للبحث في سيناريوهات التعامل مع هذا الموضوع الذي يشكل هاجساً لدى كل أسرة لديها ابن يدرس في التوجيهي.

اقتراحات كثيرة تُطرح بين حين وآخر لوقف حالة الرهاب من التوجيهي، من بينها ما أعلنه وزير التربية والتعليم السابق وزير التعليم العالي وليد المعاني، قبيل التعديل الوزاري الأخير، بأنّ طلبة امتحان التوجيهي «سيتقدمون للامتحان خلال أربعة فصول، وليس خلال فصلين، وأن التوجيهي سيستمر خلال سنتي الدراسة، الحادية عشرة والثانية عشرة»، مستدركاً أنّ التوجيهي «معيار جيد، ولا نريد أن نلغيه، وإنما أن نطوّره ليصبح عصرياً».

وقال المعاني إنّ التوجيهي وفقاً للمشروع المقترح «سيكون امتحاناً للقبول الجامعي وفق حزمتين؛ الأولى يقررها مجلس التربية، والثانية يقررها مجلس التعليم العالي».

الطالبة في الثانوية العامة أريج يوسف العبد، أبدت ارتياحها لمثل هذا التوجه، ورأت أنه «قد يخفف من رهبة الطالب بسبب امتحان التوجيهي». فيما يعتقد المعلم حسام عواد، أنّ النظام الجديد ينطوي على سلبيات، حيث «يواجه تحدّياً يتمثل في توفير معلمين ذوي كفاءات متخصصة في المواد، في وقت تشهد فيه مرحلة التوجيهي نقصاً في بعض المواد»، ويضيف عواد: «سيزداد هذا التحدي إذا تم إعطاء مرحلة الأول ثانوي الصبغة الوزارية في العلامات النهائية». ومن النواحي الإيجابية لهذا المقترح، بحسب عواد، إعطاء مواد الأول الثانوي حقها من الاهتمام والرعاية من المعلم والطالب، لأنها «تشكل حجراً أساسياً لمرحلة التوجيهي في النظام الحالي». ■

أعضاء في مجلس إدارة السّجل وزراء

بإسناد وزارة البيئة في حكومة سمير الرفاعي للناشط البيئي حازم ملحس، يكون عضو آخر في مجلس إدارة **السّجل** قد عُيّن وزيراً.

قبل ملحس، هناك سهل المجالي، العضو السابق في مجلس إدارة **السّجل**، الذي اختير وزيراً في حكومة نادر الذهبي.

أحد أصدقاء **السّجل** الظرفاء، علّق على هذا الموضوع، بقوله إنّ تعيين ملحس جاء لـ«التخفيف من التلوّث» الذي سبّبه المجالي، وذلك في إشارة إلى أنّ المجالي عُيّن وزيراً للأشغال العامة، ثم انتقل في التعديل الذي أجراه الذهبي على حكومته إلى وزارة النقل، وهما بحسب الصديق، وزارتان تتسببان بما تقومان به من إنشاءات، وأعمال شقّ طرق، وتسيير وسائل النقل، في المزيد من الانبعاثات السامة الملوّثة للبيئة.

يضيف الصديق الظريف، أنه من المتوقّع استمرار مسلسل دخول أعضاء مجلس إدارة **السّجل** في الحكومات المقبلة، لأن من بقي منهم: سمير مراد، أنيس القاسم، هيفاء النجار، رجا خوري، دريد محاسنة، نبيل إسماعيل ونبيلة مرقص، هم ممّن يتمتعون بقدر كبير من الرفق بالبيئة والإنسان. ■

حازم ملحس

سهل المجالي

سرقة الأدوية: ظاهرة تستشري في غياب المساءلة

منحى خطيراً اتخذته ظاهرة سرقة الأدوية من مستودعات وزارة الصحة وصيدلياتها، وتهريبها للصيدليات الخاصة، بعد تزايد الظاهرة التي دفعت الوزارة إلى تشكيل لجنة تحقيق، للوقوف على حقيقة الوضع الذي تسبّب في حرمان شريحة واسعة من المواطنين من أدوية ضرورية لهم.

الظاهرة قديمة حديثة، تمادى فيها بعض موظفي وزارة الصحة في غياب المساءلة القانونية، وعدم محاسبة الفاعلين، ما أدّى إلى زيادة حجم الضرر على المرضى، بخاصة المصابين بأمراض مزمنة، بحسب مسؤول بارز في وزارة الصحة فضّل عدم نشر اسمه.

نقابة الصيادلة، المنظم لمهنة الصيادلة، «ليس لها أيّ دور رقابي أو تفتيشي على الصيدليات الخاصة، بسبب قانونها الذي لا يساعدها»، بحسب نقيب الصيادلة طاهر الشخشير الذي ألقى بمسؤولية ما يحدث على الوزارة، و«تحديداً دائرة التزويد والمشتريات والمستشفيات».

للحدّ من هذه الظاهرة، يرى الشخشير أنه «لا بدّ من حوسبة المستشفيات والمراكز الصحية والسجلّ الطبي للمرضى، وتطبيق مبدأ المساءلة»، بذلك يمكن «إغلاق ملف تهريب الدواء وبيعه في السوق السوداء».

كانت إدارة الرقابة والتفتيش التابعة للمؤسسة العامة للغذاء، ضبطت بالتعاون مع الأجهزة الأمنية، أدوية مسروقة من وزارة الصحة ومستشفى الجامعة الأردنية ومركز الحسين للسرطان، صالحة للاستخدام، تباع في الصيدليات الخاصة في إطار حملة للمؤسسة على صيدليات المملكة خلال كانون الأول/ديسمبر 2009.

مدير عام المؤسسة محمد الرواشدة، طالب في تصريحات صحفية، تشكيل لجنة تحقيق لكشف عمليات تهريب كميات كبيرة من الأدوية إلى عدد من الصيدليات ضُبطت الأدوية فيها، والتحفظ عليها وإغلاقها. وهو ما استجاب له وزير الصحة نايف الفايز على الفور، فقرر تشكيل لجنة لوضع حد لظاهرة تهريب الدواء وسرقته.

الأدوية المضبوطة مكتوب عليها «مباع لوزارة الصحة»، حيث تدعمها الوزارة لتلبية حاجة المنتفعين، وأثمانها مرتفعة في الصيدليات. من بينها أدوية خاصة بمرضى السرطان وأمراض القلب، وإبر تثبيت الحمل، وأدوية لا تُصرف إلا بوصفات طبية خاصة، خشية الإدمان عليها، مثل تلك التي تعالج الأمراض النفسية. ■

حمّامات عامة غير صالحة للاستخدام

بين الحين والآخر تعود قضية الحمامات العامة في البلاد، إلى السّطح، وتعلو الأصوات منتقدة أوضاعها المزرية في المؤسسات الحكومية والخاصة، المطاعم، الجامعات، المدارس، والأدهى من كل هذا، أوضاعها المزرية في المنافذ الحدودية.

في التسعينيات من القرن الماضي، أثيرت القضية عندما أرسلت سيدة أجنبية متزوجة من مواطن رسالة إلى المحرر في صحيفة **جوردان تايمز**، تنتقد فيها بشدّة حالة القذارة التي وجدت عليها الحمّامات العامة الواقعة في الحدود الأردنية السورية، ثمّ عادت المشكلة لتثار مجدداً، لكن حول قذارة الحمامات في مطار الملكة علياء الدولي.

وزارة الأشغال اتخذت حينها إجراءً تمثّلَ في طرح عطاء كبير نسبياً لإعادة تأهيل الحمامات العامة، في مطار الملكة علياء، لكن المشكلة ما زالت قائمة.

سائحة سويدية توجّهت مؤخراً مع صديقة لها إلى حمام عام في مركز حدود جابر على الحدود السورية، وعندما دخلت «ذهلت» لقذارة المرحاض، التي تجعل من المستحيل استخدامه بأيّ شكل من الأشكال، لهذا اقترحت عليها صديقتها السويدية أن تقضي حاجتها خارج المرحاض، وهذا ما بدأت بفعله، لكنّها فوجئت بدخول آخرين بغرض استخدام الحمّام.

بحسب سيدة لبنانية متزوجة من مواطن أردني تصادف وجودها هناك، وكانت مع أطفالها شاهدين على الحادثة، فإنّ الفتاة السويدية ارتدت ملابسها بسرعة، وغادرت المكان وهي تبكي.

السيّدة اللبنانية روت لـ **السجل** الطريقة التي ابتكرتها لتمكّن أبناءها من قضاء حاجتهم، فقد قامت بقصّ عبوات مياه بلاستيكية، وجعلتهم يستخدمونها بدلاً من المرحاض.

السيدة اتصلت في اليوم التالي بوزارة السياحة، حيث تلقّت «ردّاً لطيفاً» من المسؤولين هناك، لكن «الردود اللطيفة» ليست حلاً للمشكلة، التي يبدو أنها تتفاقم في ظل ما يمكن عدّه «لا مبالاة» من الجهات المعنية بها، والمقصود: الأسرة، المدرسة، الجامعة والحكومة.

يحدث هذا في وقت لا يمكن عدّ الحمامات العامة فيه من الكماليات، إذ تعكس حالتها المستوى الثقافي للمجتمع، إذا تذكّرنا أنّ حمامات المنافذ الحدودية هي أوّل ما يطالعه القادمون إلى البلد، وفيها يتشكّل انطباعهم الأوّل عنها، وهو انطباع قد لا يتغيّر لديهم بسهولة. ■

ARKO®
MEN

بلّش نهارك صح

مستحضرات الحلاقة الجديدة من اركو
من خبراء التجميل في تركيا

SKSC | الوكلاء: شركة صابر خوري وأولاده (عمان - الأردن) تلفون: 4206234 - فاكس: 4206277

في رثاء ريتشارد أنطون:

أوقفوا الساعات كلّها

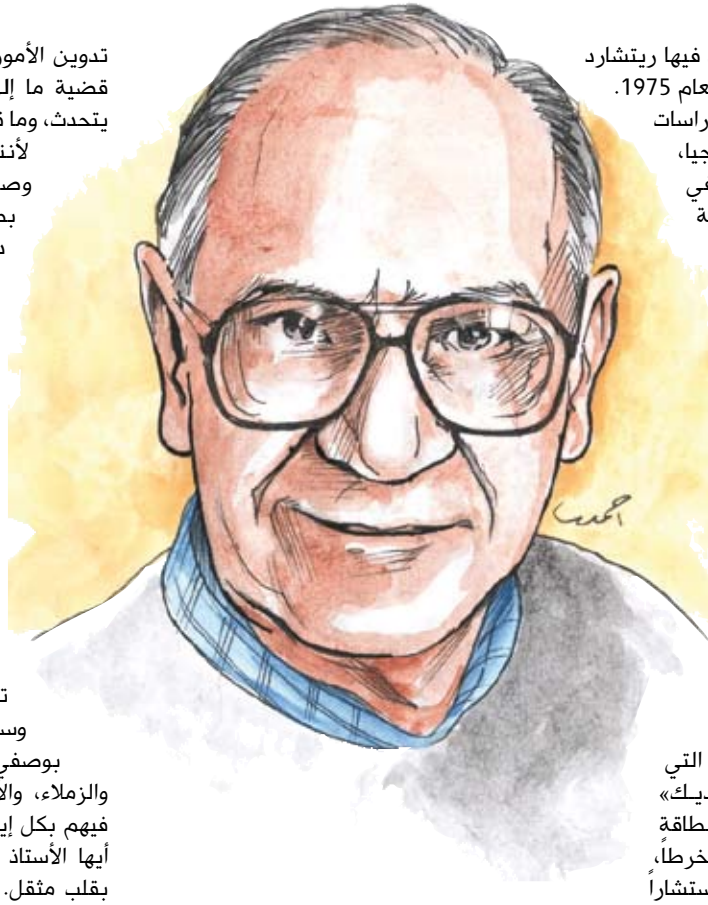

كانت المرة الأولى التي قابلت فيها ريتشارد أنطون **Richard Antoun** في العام 1975. ولما كنت مهتمة في ذلك الحين بالدراسات الشرق-أوسطية والأنثروبولوجيا، فقد بحثت عن جامعة «قوية» في الحقلين. اقترح بعضهم جامعة **صني–بنغهامتون SUNY-Binghamton**، ونصحوني بالاتصال بالبروفيسور أنطون، فهاتفته من **أوتاوا**، **إيلينوي**، حيث كنت أقيم. لم يكن الرجل ودوداً وكيّساً وحسب، وإنما دعاني أيضاً إلى الزيارة. وقال لي: «تعالي وانظري بنفسك، ثم قرري». وخلال أسبوع واحد، وبناء على دعوة «ديك» أنطون، اتجهنا أنا وزوجي حينذاك –باول ميردوخ- إلى **بنغهامتون**. وهناك أخذنا، زوجي باول وأنا، برقّة حاشيته، ودفئه، ومعرفته وحماسته، فقررنا الانضمام إلى الجامعة.

خلال السنوات العشرين التي عشتها في **بنغهامتون**، كان «ديك» أنطون دائماً معلّماً مخلصاً يبث الطاقة في طلبته، ومفكّراً جاداً ومنخرطاً، وكاتباً غزير الإنتاج، وصديقاً ومستشاراً أميناً. وقد بقيت على اتصال منتظم معه لوقت طويل بعد أن غادرت. وبالإضافة إلى كونه أنثروبولوجياً لامعاً ومفكراً، كان «ديك» أنطون أيضاً صاحب اهتمامات فكرية واسعة والكثير من المنجزات؛ كان رجلَ نهضةٍ حقيقياً. وأتذكر كم كنا نتعجب، أنا وزملائي من طلبة الدراسات العليا، ليس فقط من حضوره الفاعل في محاضرات وموائد مستديرة ومؤتمرات لا حصر لعددها، وإنما أيضاً بالتقاطه المتقن والمجتهد للملاحظات، بصرف النظر عن الموضوع. وقد سألته ذات مرة عما يفعله بكل ملاحظاته تلك، فقال: «إنني أحتفظ بها»، ثم أضاف: «يساعدني تدوين الأمور على تذكّر ما قيل. وعندما تعود قضية ما إلى الظهور، فإنني أتذكّر من كان يتحدث، وما قيل، وأعرف أين أبحث».

لأنني أقيم مؤخراً في المغرب، فقد وصلتني الرسالة عن مقتل ديك أنطون بطريقة وحشية على يد أحد طلبة دائرة الأنثروبولوجيا، فغمرتني مشاعر الصدمة والحزن والغضب؛ وارتجفت. لا أحد يستحق مثل هذه الميتة الحاقدة؛ فلماذا يموتها ديك أنطون من بين كل الناس! لم أكن أظن أبداً أن يفكر أحد بمجرد إيذائه، وهو أحد ألطف الذين عرفتهم وأكثرهم مسالمة، ناهيك عن مهاجمته بمثل هذه الوحشية، وعلى يد واحد من طلبته أنفسهم! وأدركت أنني لا أفقد أستاذاً محبوباً وصديقاً فقط، وإنما وجدت جزءاً من ذاتي يذهب معه أيضاً. أما الآثار التي تركها فيّ، فما زالت حاضرة تماماً، وسوف نظل حاضرة أبداً.

بوصفي واحدة من بين الآلاف من الطلبة، والزملاء، والأصدقاء وأفراد العائلة الذين أثّرتَ فيهم بكل إيجابية، فإنني أنعيك يا ديك أنطون، أيها الأستاذ المحبوب والصديق العزيز، وأرثيك بقلب مثقل. وبينما أبكيك، تظل كلمات الشاعر ويستان هاف أودن الذي وصف بدقة كبيرة ذلك الحزن الذي يخلفه فقدان عزيز، تدور في مخيلتي:

«أوقفوا الساعاتِ كلّها، واقطعوا خط الهاتف.
وبعظمة مشتهاة، أوقفوا الكلب عن النباح.
أسْكِتوا عزف البيانو، وبدقات طبل مكتوم
أخرجوا النعش، واحضروا المشيعين.
دعوا الطائرات تدور مُعوِلَةً فوقنا
لتخربشَ الرسالة على صفحة السماء: لقد مات.
طوقوا أعناق الحمام بشارات الحداد السود
وليرتدِ شرطة السير قفازات قطن سوداء.
لم تعد ثمة حاجة للنجوم الآن: فاطفئوها جميعاً؛
وليحزم القمر متاعه ويرحل، ولتتفكك الشمس؛
أريقوا مياه المحيط، واكنسوا الغابة؛
فالآن، لا شيء له معنى». ■

منيرة سالم - ميردوخ
الرباط - المغرب

خلال السنوات العشرين التي عشتها في بنغهامتون، كان «ديك» أنطون دائماً معلّماً مخلصاً يبث الطاقة في طلبته، ومفكّراً جاداً ومنخرطاً، وكاتباً غزير الإنتاج، وصديقاً ومستشاراً أميناً

أسطورة فن الاستخبارات في الرواية والسينما

خير يرحل مبكّراً وخلفه صندوق ألغاز وخفايا

وفاة المشير سعد خير المبكرة في فيينا، 9 كانون الأول/ديسمبر 2009، كتبت السطر الأخير في حياة أسطورة عربية تركت بصمة في عالم الاستخبارات مطلع الألفية الثالثة، كما ارتبط صيته بالحرب المستعرة ضد تنظيم القاعدة، ضمن ما سمي «مكافحة الإرهاب» عقب زلزلة 11 أيلول/سبتمبر 2001.

جثمان «الباشا» وصل محطته الأخيرة إلى مقبرة العائلة بعيداً عن الضوضاء، بخلاف الصخب الذي رافق حياته القصيرة نسبياً (58 عاماً)، مذ صعد نجمه من ضابط عمليات محترف إلى إدارة أكثر الأجهزة الأمنية في المنطقة حساسية وسطوة، بخاصة خلال السنوات الخمس عشرة الفائتة.

على مدى خمس سنوات، أضحى خير حجر الرحى في هيكلية الدولة الأردنية. ودانت له اليد الطولى في رسم السياسات وتغيير مواقع الرجال وتشكيل المناصب كرقعة الشطرنج.

وكانت فترة إدارته من أصعب مفاصل الأردن الحديث، لجهة الاضطرابات الإقليمية؛ الغزو الأميركي-البريطاني للعراق 2003، وزعزعة استقرار الأراضي الفلسطينية ولبنان تحت وطأة الاجتياحات الإسرائيلية وسياسات المحافظين الجدد في البيت الأبيض.

على وقع تلك العواصف في محيط الأردن، اشتدت القبضة الأمنية ونشطت في تعقّب أعضاء تنظيم القاعدة ومناصريه ضمن حملات أمنية. وتحقّق نجاحٌ في ضبط شبكات متطرفة قبل تنفيذ مخططاتها، وجرى تفكيكها واعتقال أعضائها.

لكن خبير الاستخبارات الدولي لم يطل به المقام في «شارع الشعب». إذ أُنزل من برجه العاجي، في غمرة تسريبات عن سوء استخدامه السلطة، لم تُكشف تفاصيله حتى الآن.

مثل سابقه وخلفه الفريقان سميح البطيخي ومحمد الذهبي، أبعد «الباشا» عن الأضواء بعد أن كان صولجانه يطيح بحكومات وينسّب بغيرها.

رغم خروجه العاصف، أسبغ عليه الملك عبد اللّه الثاني لقبَ «مشير»، ليُضحي الشخصية الوحيدة من خارج القوات المسلحة التي تحمل هذا التفخيم الأرفع.

لم يصدر بيان رسمي عن وفاة خير، فيما فجّر موقع **عمون** الإخباري أولاً ذلك النبأ بالتزامن مع تغييرات شاملة في الحكومة والبرلمان.

مع ذلك، نُظمت «جنازة عسكرية للمشير أبو بشير بمشاركة مندوب الملك»، بحسب ما عنونت **عمون** خبرها في ذلك اليوم. «الأسرة الأردنية الواحدة شيّعت الجمعة جثمان المشير سعد خير مدير المخابرات، مستشار الملك مدير الأمن القومي الأسبق، وذلك في جنازة عسكرية من المدينة الطبية إلى مسجد الحسين، ومن هناك إلى مقبرة العائلة بالرقيم والرجيب»، هكذا بدأ مطلع الخبر.

وذكرت وكالة الأنباء الرسمية **بترا**، أن رئيس الديوان الملكي ناصر اللوزي، «نقل تعازي الملك عبد اللّه الثاني إلى آل خير الكرام».

حتى ساعة إعداد هذا التقرير، 28 كانون الأول/ديسمبر، لم ترشح تفاصيل عن وفاة «الباشا»، باستثناء تعرضّه لنوبة قلبية حادة ومفاجئة، طبقاً لما أوردته مواقع إلكترونية أردنية.

كاتب هذه السطور قابلَ الفقيد مرة واحدة بعد عودته من بغداد في ربيع 2003، حين كانت الصواريخ والمقاتلات الأميركية تدكّ العاصمة العربية المجاورة. جرى ترتيب تلك المقابلة المطوّلة بتنسيب من صديق مشترك في الديوان الملكي. بدا خير متحدثاً لبقاً ومستمعاً جدياً. كعادته، كان بكامل أناقته وظهر كما لو أنه نجم سينمائي.

هذا الوصف أُطلق على خير من أكثر من جهة. شخصيته وتشعباته في عالم الاستخبارات، ألهمت كاتب العمود السياسي في صحيفة **واشنطن بوست** الأميركية ديفيد إغناتيوس، لإسقاطها ضمن شخوص رواية ضربت أرقاماً قياسية في المبيعات عنوانها «حزمة أكاذيب» **Body of lies**، تحولت لاحقاً إلى فيلم سينمائي من بطولة ليوناردو ديكابريو.

«كان خير يتمتع بسحر قوي وممتع –يزاوج بين همفري بوغارت وعمر الشريف. وكان أنيقاً كالعادة. وفي ذلك اليوم، كان يرتدي جاكيتَ كشمير، رباطَ عنق مميزاً، وحذاءً إنجليزياً بدا يدويَّ الحياكة»، هكذا كتب إغناتيوس ناعياً «الباشا» في افتتاحية نشرتها صحيفة «ديلي ستار»، مستذكراً لقاءه الأول برجل الاستخبارات الأردني.

يقول الكاتب الأميركي إنه أدرك، حين تعرّف على خير قبل خمس سنوات، أنه سيُلبسه في روايته شخصية «هاني سلام»، مدير المخابرات الأردنية. «هاني باشا (الذي لعب دوره الممثل البريطاني مارك سترونغ)، سرق العرض، لأن دوره كان مرتكزاً على شخص حقيقي؛ فتصرفات الشخصية وحتّى الملابس صُممت لباشا حقيقي».

يستذكر إغناتيوس كيف كان مدير المخابرات المركزية الأميركية **C. I. A**. جورج تينت، أول من وصف «عبقرية» خير له. يقول: «سألت تينيت العام 2003 إذا كان أي من أجهزة المخابرات قد ساعد في الحرب ضد القاعدة؟ فأجاب على الفور: الأردنيون. وأضاف بحماسة شديدة: رجل المخابرات الأردني سعد خير.. إنه نجم».

ينتقل إغناتيوس إلى توصيف خير، ذاهباً إلى أن «رجل المخابرات الرائع والمجروح عاطفياً» كان من «أكفأ رجال المخابرات العرب، وقاد العديد من عمليات الاختراق ضد مجموعات متطرفة».

«بعد أن يسلب البريق من أعدائه، يزيح رئيس المخابرات الغبار عن بذلته الأنيقة ويختفي في عالمه من الوهم والسيطرة»، هكذا ينهي إغناتيوس سيناريو فيلمه.

رأت فيه القوى الإصلاحية في البلاد خصماً عنيداً. فقد اتخذ موقفاً ضد الإصلاحات السياسية الداخلية، وشهدت فترة إدارته للمخابرات تضييقاً للحريات العامة، وذلك بحجة أن الأردن «يقع بين المطرقة والسندان»، في إشارة إلى الأوضاع الإقليمية المشتعلة، التي كان يخشى أن تُلقي بظلالها على الوضع الداخلي. لكن الإصلاحيين لم يكونوا يتفقون معه في ذلك.

يترك «الباشا» خلفه خفايا وحكايا، انتصارات، وربما إخفاقات، أصدقاء ومريدين، بعضهم تقلد مناصب بتنسيب منه، وبالتأكيد أعداء وقد يكونون كثراً. ■

سعد حتّر

ART WORK
GIFTS & PREMIUMS

Yes we got them all

And much more

The purpose of a gift is to convey a thought &
ARTWORK engraves your colorful thought on a Gift

Corporate gifts - Best price - Best Quality - Available in stock (renewable) - Delivery in 30 days max

BALMAIN · CentrX · MARK&MAN · Slazenger · DUNLOP · arco · iTD · Dema

Specify the Catalogue item # and contact
customers@artworkjo.com , artwork@artworkjo.com , info@artworkjo.com or clients@artworkjo.com
or call : +962 6 5606202 or +962 6 5657856 - Fax : +962 6 5695578
www.artworkjo.com

«إسرائيل» ونموذج كاريزميّة حزب الله

المؤشرات السياسية والدبلوماسية تؤكد أنّ دبلوماسية «إسرائيل» فشلت في تحقيق أهدافها وعلى مسارات اشتباكاتها السياسية والدبلوماسية الإقليمية والدولية كافة. لذلك، قد تذهب «إسرائيل» إلى حرب لكي تخرج من حالة فشلها الدبلوماسي إلى أفق سياسي ودبلوماسي آخر، مع إيجاد مخرج نوعي جديد في الشرق الأوسط يتيح لها وضعاً أفضل لجهة القيام بتطبيق جدول أعمالها السياسي بالتنسيق مع واشنطن.

«إسرائيل» استطاعت الحصول على العديد من الأسلحة النوعية، وشاركت في مناورات وتدريبات عسكرية مكثّفة على أرض الميدان، للتعرف على مسارح المواجهة المحتملة وسيناريوهاتها، إضافة إلى اشتغالها على تحديد «الخصوم» عبر دراسات إستراتيجية عمّقت مفهوم الخصم/ العدو في عقيدة جيشها، بتركيزها على سورية وإيران وحزب اللّه وحركتَي حماس والجهاد الإسلامي.

المتابع لجهود وسائل الميديا الإعلامية الموجّهة في كل من الولايات المتحدة الأميركية و«إسرائيل»، يلمس ترسيخ حالة سياسية جديدة، هي أنّ الواقع في الشرق الأوسط لا يسمح ولا يتيح أي إمكانية لتحقيق السلام، وعلى هذا الأساس يجب أن يكون هناك تساوق في الهدف وتعاون وثيق بين واشنطن وتل أبيب على تعديل واقع الشرق الأوسط بما يجعله قابلاً لاستيعاب مفهوم السلام الإسرائيلي الجديد، باستبدال ملفات جديدة للتفاوض حولها، بملف حل الدولتين. ومن هذه الملفات: ملف السلام الاقتصادي، ملف الدولة الفلسطينية منقوصة الأراضي ومؤقتة الحدود، ومشروع سلام فيّاض حول الدولة الفلسطينية.

تجهد الدولة العبرية بعد فشلها في دبلوماسية المفاوضات، في الذهاب مرةً أخرى إلى الحرب، عبر حملة تسويق سياسي أمني عسكري نوعية، والتركيز على مسألة زيادة قوّة الردع الإسرائيلية، والعمل على إضعاف حزب اللّه المتصاعد في قوته بالتزامن مع تصاعد قوّة الحركات المسلحة الشيعية العراقية، والشيعية اليمنية، والشيعية الخليجية، هذا التصاعد الذي يهدد المصالح الحيوية الأميركية في الخليج والعراق والسعودية. وعليه فإنّ قيام الدولة العبرية بالقضاء على حزب اللّه اللبناني، لا ينهي فقط نفوذ الحزب في الساحة اللبنانية، وإنما يقضي على نموذج «**كاريزمية** حزب اللّه»، الذي صار نموذجاً يُحتذى به، عابراً للحدود.

يضاف إلى ذلك تأكيد دوائر اللوبي الإسرائيلي أنّ استقرار «إسرائيل» داخلياً سوف يتعزّز كلما تم إضعاف قوّة حركتَي حماس والجهاد الإسلامي وحلفائهما. أي أنه تم الربط بين مفهوم تقويض الأمن الداخلي الإسرائيلي وبين هاتين الحركتين، يقابله ربط بين مفهوم تقويض الأمن الإقليمي الإسرائيلي وبين حزب اللّه اللبناني.

لذلك، هناك احتمالية كبيرة بأن تقوم «إسرائيل» بتنفيذ عمل عسكري، أحمق بكل المقاييس، لاستعادة قوّة الردع الإسرائيلية من جهة، وخلط أوراق اللعبة في الشرق الأوسط من جهة أخرى، فنكون على أبواب حرب إقليمية تعيد ترتيب الأوضاع في الشرق الأوسط والعالم معاً. ■

محمد أحمد الروسان

عضو المكتب السياسي للحركة الشعبية الأردنية

على مسرح الانتهاك

كأن حمى تصيب أجسادنا، كأن ليلاً يدنو من نوافذنا ويحجب ضوء الفرح، كأن شيئاً ما يمنعنا من التنفس، كل ذلك يأتي إذ ما انتصبت مذيعة الأخبار وسط الشاشة الكئيبة وأخذت تتلو ما لقّنها المعد من أخبار، وراحت تروي ما يحدث في المسجد الأقصى من انتهاك واعتداء يدعو لقشعريرة تصيب أصحاب الدماء العربية التي لم تدجَّن بعد أو التي لم تدمن على انتهاكها وتصمت.

في مرة من المرات قرأت عبارة للموسيقار الألماني بيتهوفن يقول فيها: «يزني بنا القهر ولا نملك أن نصرخ». حينها لم تتخذ تلك العبارة مكانها في ذاكرتي، فقد كنت لا أتخيل أن يكون هناك بشري أو كائن يتعرض للانتهاك ولا يملك حقه في الصراخ والاعتراض، ولكن بعد ما مر على الساحة الفلسطينية من أحداث، بخاصة في الآونة الأخيرة، أيقنت أن هناك من يُنتهك ويملك حق الصراخ ويصرخ، ولكن من حوله أصيبوا بداء الصم.

ما يتعرض إليه أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين من اعتداء من مستوطنين وجنود إسرائيليين حاولوا اقتحامه وإطلاق النار على المصلّين، ليس هو ما يدعو إلى الدهشة، فنحن نتوقع من هؤلاء ما هو أبشع، لكن ما يدهشنا هو موقف العالم العربي والإسلامي من ذلك. إذ يبدو أن الشعوب المنتمية له لا تجيد سوى الكلام والصراخ في غرف زجاجية معزولة.

لو كان الصراخ يُرجع ما سُلب ويطهّر ما دُنس ويعيد ما هُتك، لكنت تبرعت بحنجرتي ورحت أصرخ حتى انفجرتْ حنجرتي وفر دمي منها يبلل الصرخة، لكن ليس للصرخة من أثر سوى في تشكيل حلقات سطحية على وجه البرْكة.

لقد أصبحنا اليوم جمهوراً لكوكب الشرق في أوج غنائها: نحن الجمهور، وفلسطين أمُّ كلثوم على المسرح، إن صمتت نبقى صامتين، وإذا ما غنّت صحنا بها: «اللّه اللّه، عظمة على عظمة يا ست» ونعود لوجومنا. اليوم، نشاهد فلسطين والمسجد الأقصى على مسرح الانتهاك، فنصرخ ونقول: «اللّه اللّه»، ونعود لنستمتع بما يروي المشهد من ألم. ■

محمد أبو عرب

ما الذي نريده من قانون انتخابات جديد؟

محي الدين توق

تُعَدّ الديمقراطية وحكم القانون وحقوق الإنسان، الركائز الأساسية للحاكمية الرشيدة التي تميز الدول المعاصرة الراغبة في تطوير مجتمعاتها لتحقيق الاستقرار والأمن الإنساني، وبناء القدرة والمنعة الذاتية، ومواجهة تحديات التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والمشاركة الفاعلة في الساحتين الإقليمية والدولية.

والديمقراطية المقصودة هنا ليست مجرد الانتخابات، بل هي بالإضافة إلى ذلك الحرية، والمسؤولية الجماعية، والرقابة المؤسساتية، والقانون المقبول ديمقراطياً، والمساءلة، وتداول السلطة سلمياً وبالطرق المشروعة. أما حكم القانون فيعني سلطة المؤسسات، وفض النزاعات بموجب القانون، وشفافية القوانين، والرقابة المستقلة. بينما نعني بحقوق الإنسان احترام الكرامة الإنسانية والحرية والمساواة للجميع، بما في ذلك حرية التعبير والحق في الوصول إلى المعلومات.

تقع الانتخابات العادلة والحرة والنزيهة في قلب العملية الديمقراطية، ولا يمكن أن يتحقق ذلك من دون قانون انتخاب عصري، يضمن إخراج سلطة تشريعية فاعلة قادرة على ممارسة دورها، ليس في التشريع والرقابة حسب، بل في تفعيل الحياة السياسية وتطوير السياسات والاستراتيجيات العامة أيضاً، مع الاعتراف بأن هناك عوامل وقوانين أخرى تلعب دوراً مهماً في تفعيل الحياة السياسية كذلك، مثل قوانين الاجتماعات العامة، والأحزاب والجمعيات وغيرها، والفصل الحقيقي بين السلطات، وتعزيز دور المجتمع المدني.

ونظراً للتحديات الجمّة، الداخلية والخارجية، التي يواجهها الأردن، فإن قانون الانتخاب يجب أن يسهم في تحقيق الأهداف الآتية:

- تدعيم الجبهة الوطنية الداخلية.
- ترسيخ مبدأ المواطنة، والعمل على توجيه النسيج السياسي على الثوابت الوطنية المتفق عليها.
- ضمان أكبر مشاركة سياسية في الشأن العام وفي صناعة القرار.
- تفعيل الحياة السياسية والتأسيس لأحزاب سياسية حقيقية.
- ضمان أكبر تمثيل ممكن لشرائح المجتمع الأردني ومكوناته المختلفة في البرلمان.
- ضمان ممارسة المجلس النيابي دوره كاملاً في الرقابة الحقيقة على الحكومة.

ومن نافل القول أن تطوير الإجراءات المتعلقة بالعملية الانتخابية، بدءاً من التسجيل وانتهاءً بالتصويت وفرز الأصوات بما يضمن النزاهة والشفافية، مُهِمّ بأهمية شكل القانون الانتخابي. فَفي ما يتعلق بشكل النظام الانتخابي، جرب الأردن قانون الصوت الواحد بشكله الحالي منذ العام 1993 الذي أسهم في إيجاد انقسامات حادة في المجتمع، وقوبل باعتراضات سياسية وشعبية من نسبة لا يُستهان بها من الناشطين والنخبة السياسية، وأدى إلى إنتاج مجالس نيابية لم تتمكن من ممارسة دورها الرقابي بشكل فاعل، ولم يقنع أداؤها الأغلبية الساحقة من الأردنيين بجديته وحياديته وموضوعيته، كما لم تسهم هذه المجالس بأيّ طريقة فاعلة في تنمية الحياة السياسية والحزبية، بل أدت إلى إضعافها، وخير مثال على ذلك غياب الحراك المجتمعي الحقيقي بما يتعلق بالانتخابات المقبلة، رغم حساسية اللحظة التاريخية التي يمر فيها الأردن وخطورتها.

من هنا يأتي دور القيادة والنخب السياسية والفكرية، في الدفع باتجاه قانون جديد للانتخابات يرتقي إلى مستوى التحديات، ويعمل على تحقيق الأهداف سالفة الذكر، وذلك من خلال اعتماد القائمة النسبية على مستوى المحافظة إلى جانب الصوت الواحد، حتى وإن كان ذلك بشكل متدرج، وتقسيم الدوائر الانتخابية بما يضمن العدالة أخذاً بمعايير الكثافة السكانية، والمساحة الجغرافية، والمستوى التنموي، والبعد عن مركز صناعة القرار في العاصمة.

كما يجب أن يفسح القانون مساحة أكبر لدخول المرأة في البرلمان، وأن يفسح المجال لأكبر مشاركة شعبية ممكنة في الانتخابات، بخاصة للفئات المحرومة حالياً من ذلك، مثل الأردنيين المقيمين في الخارج، والموقوفين إدارياً وقضائياً. كما يجب أن يضمن القانون تفعيل مبدأ سرية الانتخاب، وتطوير شكل الورقة الانتخابية ومضمونها، وإعداد الجداول الانتخابية على مستوى كل مركز اقتراع داخل الدائرة الانتخابية الواحدة، ونشرها إلكترونياً، ومنع نقل الأصوات إلا للقاطنين في الدائرة الانتخابية وخلال العام السابق للانتخابات تحت طائلة المسؤولية الجزائية للناخب والناقل ومن يساعد ويشارك في ذلك، ووضع الضوابط القانونية التي تكفل المساواة بين المرشحين، وتفعيل العقوبات وتغليظها على الجرائم ذات الصلة بالعملية الانتخابية.

أخيراً، يجب إنشاء هيئة عليا مستقلة وحيادية، يكون أغلبية أعضائها من الجسم القضائي، للإشراف على الانتخابات، بما في ذلك تلقّي الطعون، والبتّ فيها، على أن يخضع ذلك للطعن القضائي أمام محكمة البداية التي تقع في الدائرة الانتخابية.

ولضمان نزاهة العملية الانتخابية وشفافيتها، لا بد من أن يقوم المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان بالرقابة الشاملة على مجريات العملية الانتخابية.

التحدّيات جسيمة، والمهمة ليست سهلة، وعلى الجميع الابتعاد عن المصالح الضيقة، والارتقاء إلى مستوى المسؤولية الوطنية والتاريخية. ■

الخدمة
ببصمة العين

"خدماتي المصرفية
بلمح البصر"

بنك القاهرة عمّان
CairoAmmanBank

لأول مرة في تاريخ القطاع المصرفي بالعالم،
نخدم عملائنا ونتعرف عليهم بواسطة
بصمة العين ونقدم خدماتنا بسرعة متناهية
دون الحاجة إلى وثيقة إثبات شخصية.

من خلال بصمة العين بثوانٍ، استخدم الصراف
الآلي دون بطاقة أو رقم سري.

لتاريخه، الخدمة تقدم في فروع مختارة.

للمزيد من المعلومات، اتصل على ٥٥ ٢٢٢ ٠٨٠٠
أو قم بزيارة www.cab.jo

معاً ننمو

IrisGuard Incorporated

CR2 Channel Banking Innovation

سمير (الثاني) ابن زيد الرفاعي:

أولويّة التناغم مع الديوان الملكي

السجل - خاص

الطريقة الأقصر للتعرف على أولويات حكومة سمير الرفاعي، هي ملاحظة اختياره زيارة دائرة مكافحة الفساد في جولاته الميدانية الأولى، واتخاذ إجراءات هادفة لـ«حفز» النمو الاقتصادي، في مقدمتها إصدار قانون مؤقت ملحق بقانون الموازنة بقيمة 305 ملايين دينار لسداد ديون محلية على الحكومة، والبدء بقراءة مشروعي قانوني ضَريبة الدخل والمبيعات ليصار إلى إصدار قانونين مؤقتين لهما قبل نهاية العام 2009.

من ذلك كله، يمكن استنتاج دواعي حل البرلمان. إذ بالإضافة إلى سوء أدائه والتزوير الكثيف الذي صادر مصداقيته، فإنه يُنظر إلى هذه المرحلة على أنها فرصة تاريخية لتطبيق «إصلاحات فورية» وسريعة دون المرور في مجلس للنواب، «80 من أعضائه على الأقل كانوا معينين تعييناً، وكل منهم يريد أن يقبض ثمن صوته بصرف النظر عن المصلحة الوطنية وواجباتهم في التشريع والرقابة»، وفق ما أكده سياسيّ عمل في الديوان الملكي وطلب عدم الإفصاح عن اسمه.

بهذا فإن هذه الفرصة تماثل ما مثلته حكومة علي أبو الراغب، من حيث استهداف تحقيق إصلاحات، بخاصة في الجانب الاقتصادي في غياب البرلمان.

خرجت السلالة السياسية لعائلة الرفاعي من رحم الدولة الأردنية أسوة بالسلالات التي كانت تخرج من «توب كابي» (الباب العالي) إبان الدولة العثمانية. فهذه الأسرة تعود جذورها إلى سمير الرفاعي (الأول) الذي عمل في سلك البيروقراطية الأردنية، وخدم رئيساً للوزراء في عهد الملك عبدالله الأول والملك الحسين.

الرفاعي الابن: زيد، زاملَ الحسين في طفولته، وعلى العكس من والده سمير (الأول)، لم يتدرج في البيروقراطية، وإن عيّن سفيراً لفترة قصيرة، بل جاء إلى رئاسة الوزراء من القصر، وبقي فاعلاً في الدولة باستثناء عقد من الزمان تلا أحداث نيسان/أبريل 1989.

أما سمير (الثاني) ابن زيد الرفاعي، فقد نشأ في طفولته نشأة أمراء، وعاش حياة مرفهة وفّرت له حاشية من المربيات والخدم والطهاة والسائقين. كما درس في أرقى المدارس في العالم، وكان في الوقت نفسه قريباً إلى الأمراء من أفراد العائلة المالكة في مثل سنّه، لكنه لم يرتبط بعلاقة زمالة مع الملك عبد الله الثاني بسبب فرق السن، مثلما ارتبط والده زيد مع الحسين.

أكمل تعليمه الجامعي في جامعات عريقة، فقد نال شهادة البكالوريوس في العلوم السياسية من **هارفارد**، ودرجة الماجستير من **كامبردج**، بعد ذلك عاد إلى الأردن ليعمل في مكتب ولي العهد آنذاك الأمير الحسن بن طلال، وتدرج في وظائف عدة في مكتب الأمير إلى أن أصبح مدير مكتبه الخاص.

كان سمير من أوائل من التحق بخدمة الملك عبد الله الثاني بعد اعتلائه العرش، وعُيّن أميناً عاماً للديوان الملكي، وتدرج إلى أن عُيّن وزيراً للبلاط العام 2003 في غياب منصب رئيس الديوان، أي أنه كان فعلياً رئيساً للديوان الملكي، لكنه غادر هذا الموقع «في فترة احتدام المعارك واستمرارها بين الأقطاب آنذاك: سعد خير، فيصل الفايز، مروان المعشر، باسم عوض الله، الشريف محمد اللهيمق وحلفائهم»، بحسب مقرب من سمير طلب

عدم ذكر اسمه، مضيفاً أنّ سميراً لم يعرف كيف يتعامل مع هذه «الدربكة»، وابتعد عنها مبكراً.

بعدها انتقل مكتب سمير من «بسمان» إلى بناية المستشارين، وفي هذا مؤشر ليس فقط على تقلص النفوذ، وإنما أيضاً على «الانحسار الوجاهي». وكان قبل ذاك قد قرر مغادرة الديوان الملكي للعمل في القطاع الخاص حسب أحد أصدقائه، إلاّ أنه ظل يعيش حالة من الضغط النفسي بسبب إحساسه أن عليه أن يشغل يوماً ما الموقع نفسه الذي شغله جده (سمير)، وأبوه (زيد)، وجدّه لأمه (بهجت التلهوني)، وعمه (عبد المنعم).

يقول صديق قريب من سمير طلب عدم ذكر اسمه إن «سمير شعر براحة نفسية عندما عُين وزيراً للبلاط، إذ اعتقد في حينه أنه إن لم يصبح رئيساً للوزراء، فعلى الأقل احتل منصب وزير بلاط، مثل جدّه سمير (الأول)، وبذلك يكون قد وصل إلى أقرب كسر عشريّ». يُذكر أن الجد سمير الرفاعي كان قد شغل منصب أول وزير للبلاط العام 1950.

سياسياً، عُرف عن سمير (الثاني) مواقفه الأقرب إلى المحافظين منها إلى الليبراليين، لكنه مع الليبراليين في التوجه نحو اقتصاد السوق، وإن اختلف معهم في بعض التفاصيل العامة، كما هي الحال في موضوع الخصخصة، حيث كان سمير يفضّل أن تكون الأولوية لرأس المال العربي، لاعتقاده بأنه «أرحم» من رأس المال الغربي في مستوى اندفاعته لتسريح فائض العمالة، وما يتمخض عن ذلك من رفع معدلات البطالة، بكل ما لذلك من أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية.

لم يكن يحجب عن الملك مَن يختلف معه في الرأي، كما لم يُعرف عنه أنه ينقل معلومات للملك بهدف الدس ضدّ خصوم أو أشخاص لا يروقون له

أما على الصعيد السياسي، فالرئيس الجديد أقرب إلى المحافظين وعلى رأسهم والده، زيد. فحتى استلامه دفة الوزارة، كان يبدي تاريخياً اعتراضاً شديداً على تعديل قانون الانتخاب، ولم يبدر منه أي حماسة علنية باتجاه دمقرطة التشريعات الناظمة للعمل العام، وبخاصة قانون

بهجت التلهوني

سمير الرفاعي (الأول)

الأحـزاب والاجتماعات العامة والجمعيات. وبما يخص علاقته مع الصحافة، فهو أميل إلى سياسة «الاحتواء» منه إلى سياسة «الاسترضاء».

لكن يُحسب له أنّ واحدة من أهم الخصائل التي يمتّع بها عندما كان في الديوان الملكي، أنه على عكس من جاء قبله، ومن حلّ بعده، لم يكن يحجب عن الملك مَن يختلف معه في الرأي، كما لم يُعرف عنه أنه ينقل معلومات للملك بهدف الدس ضدّ خصوم أو أشخاص لا يروقون له، كما اشتهر بذلك مدير المخابرات السابق محمد الذهبي.

حينما نشرت وكالة **عمون** خبر تكليف سمير الرفاعي برئاسة الحكومة، وقع الخبر على الأوساط السياسية وقوع الصاعقة، إذ كانت كل الإشاعات والتحليلات تشير إلى تكليف الملك عبد اللّه الثاني لرئيس الديوان الملكي ناصر اللوزي بتشكيل الحكومة، وبخاصة أن خبراً لوكالة الأنباء الفرنسية توقّع ذهاب الأمور في هذا الاتجاه. هذا مع أنّ إشاعةً بتكليف سمير قد سرت قبل ذلك بأشهر عدة، لكنه كان ينفيها لكل الناس.

في ضـوء ذلـك، انهمكت النخب والأوسـاط السياسية في البحث عن إجـابـة، تفسر لماذا تم اختيار سمير رئيساً للوزراء في هذه الفترة بالذات. حتى الآن ليست هناك إجابة شافية، وإن كان الاعتقاد يذهب بالمرء إلى أنّ الملك يريد هذه المرة أن يتعامل مع هذا الجيل الشاب الذي هو جيله ليعاونه في الحكم، بخاصة أنه يعرف سميراً منذ الطفولة وفـي معيته عمل سمير موظفاً، وهو يعرف قدراته. كما من المؤكد أن الملك لاحظ ما لاحظه آخـرون، أن عمل سمير كسياسي ورجل تنفيذي في القطاع الخاص في الأردن والإقليم، طوّر من قدراته الإدارية بشكل ملحوظ. ومن خلال عمله في أعلى حلقات الدولة الأردنية، ولاحقاً في مواقع متقدمة في القطاع الخاص، فقد بات على معرفة أكثر دقة وتفصيلاً بما تعانيه البيروقراطية الأردنية من ترهل، وحاجتها إلى إعادة الهيكلة من أجل تفعيل الأداء.

وربما يبرز نجاح الحكومة في هذا المجال مهارات الرفاعي وقدراته القيادية، وسيصنع ذلك فرقاً مهماً في مسيرة الدولة والمجتمع، وإلاّ سيكون أداؤه محدوداً مثل بقية من سبقوه إلى الدوار الرابع في عهد الملك عبد اللّه الثاني.

لقد أحب سمير عمله الذي كان يقوم به في القطاع الخاص، إذ أمضى أسابيع عدة في الصيف الماضي في جامعة **هارفارد**، لتلقّي دورة مكثّفة تزيد من مهاراته في القيادة والإدارة، وتوسّع قاعدته المعرفية في اقتصادات السوق.

وبما أنّ الملك عبد اللّه الثاني لا يخفي خيبة أمله من الحكومات التي تعاقبت على الدوار الرابع في عهده، فإنّ هدفه الأول في هذه المرحلة هو تطبيق رؤيته وبرامجه الإصلاحية والتنموية. وربما يفسر هذا إلى حدٍّ ما المعركة التي كانت مستمرة بين الديوان الملكي ورؤساء الحكومات، وبين باسم عوض اللّه والكل.

أما الآن، فإن سمير الرفاعي يجمع فعلياً، كما يقول سياسي طلب عدم ذكر اسمه، بين وظيفته السابقة وزيـراً للبلاط وبين رئاسته الحالية للحكومة، بمعنى أنّ الديوان الملكي سيكون حاضراً بقوة في هذه الحكومة، ليس بالمواجهة بل بالتناغم،كما جرى في الجلسة الأولى لمجلس الـوزراء حيث كانت الملفات الخاصة بمصفاة البترول وميثاق الشرف للحكومة وتشكيل اللجان الوزارية المنبثقة عن مجلس الـوزراء، جاهزة من جانب الديوان الملكي، حيث تم تكليف خبراء وجرت الاستشارات السريعة اللازمة، وقام رئيس الديوان الملكي بالتنسيق مع رئيس الحكومة بهدوء من أجل تطبيق «الرؤية الملكية».

ويقيناً أنّ الرفاعي لا يرى حرجاً في ذلك، بل على العكس، فهو من أشد المتحمسين لصيغة عمل فاعلة بين الديوان الملكي ورئاسة الوزراء.

تشكيل الرفاعي للحكومة وظروف عمله، أثارا أسئلة عدة لم يُجب عنها حتى الآن، ولعل الزمن كفيل بتقديم الإجـابـات في المدَيَين القصير

والمتوسط. لكنّ اللافت للنظر هو حجم الإشاعات: لماذا دخل أشخاص وخرج أشخاص بعينهم، وهي إشاعات لا علاقة لها بالواقع، لكن الوسط الصحفي والمدونات والمواقع الإلكترونية وحتى الرئيس المكلف، زادوا من حجم التوقعات، وبخاصة أن الرئيس المكلف اختفى ولم يكن معروفاً مكان وجوده، وكان يقال إنه يجتمع مع من يريد تكليفه في منزله في «بدر»، بينما كان يجتمع معهم في المكتب الخاص في قصر «باب السلام».

لم يكن سمير بعيداً عن والده أثناء تشكيل الحكومة. فهناك شخصيات مهمة وفاعلة في الفريق الوزاري من ترشيح الأب، ومن هؤلاء رجائي المعشر نائب رئيس الوزراء ونايف القاضي وزير الداخلية.

رجائي دخل الوزارة مع زيد الرفاعي وزيراً للاقتصاد الوطني ثم وزيراً للاقتصاد والتجارة، في وزاراته الثانية والثالثة والرابعة خلال السنوات 1974-1976 و1985-1988. فيما ارتبط القاضي

الاعتقاد يذهب بالمرء إلى أنّ الملك يريد هذه المرة أن يتعامل مع هذا الجيل الشاب الذي هو جيله ليعاونه في الحكم

◄ عبد المنعم الرفاعي

◄ زيد الرفاعي

والرفاعي الأب بصداقة حميمة، حيث جمعهما الالتقاء على مفاصل سياسية أساسية خلال السنوات العشر الأخيرة.

التقى الرئيس المكلف بالمعشر بعد الاتصال به، ووافق الأخير على الدخول في الوزارة نائباً للرئيس. بعدها طلب المعشر مقابلة الملك، بحسب مصدر في الديوان الملكي طلب عدم ذكر اسمه، «وقابله جلالة الملك فعلاً».

المعشر ليس أول وزير يخدم في معية الأب والابن، بل سبقه إلى ذلك سامي جودة، والد ناصر جودة وزير الخارجية الحالي، إذ حمل حقيبة المواصلات في حكومة سمير (الأول)، الخامسة خلال الفترة 1958-1959، وتزوج من ابنته لمياء، ثم حمل حقيبة وزير دولة للشؤون البرلمانية في حكومة زيد الرفاعي الرابعة في الفترة 1985- 1988.

أما رجوع توفيق كريشان وعبد السلام العبادي إلى الوزارة، فهو نابع من الرؤية المحافظة نفسها التي تريد لهذه الوزارة أن تُدعَّم بقيادات عشائرية وجهوية وليس بقيادات سياسية ناشئة. وبما يخص باسم السالم، فقد رفض حقيبة الطاقة التي عُرضت عليه، وقرر أن يعود للعمل في القطاع الخاص، بعد أن خدم على التوالي وزيراً للعمل ثم وزيراً للمالية منذ حكومة عدنان بدران، مروراً بحكومة معروف البخيت وانتهاء بحكومة نادر الذهبي.

تكهنات سرت في البداية مفادها أنّ الهدف من دخول المعشر إلى الوزارة هو إحراج **العرب اليوم** واحتوائها، لكن صحفياً بارزاً في الصحيفة أكّد لـ **السجل** أن شخصية مثل طاهر العدوان، رئيس

حكومات الرفاعية والتلهوني

حكومات زيد الرفاعي الأربع

شكّل زيد الرفاعي أربع حكومات، ثلاث منها متتابعات خلال السنوات 1973-1976، ورابعة أطول عمراً من سابقاتها، في النصف الثاني من ثمانينيات القرن الفائت، على النحو التالي:

الحكومة الأولى: 1973/05/26- 1974/11/23.

الحكومة الثانية: 1974/11/23- 1976/02/08.

الحكومة الثالثة: 1976/02/08- 1976/07/13.

الحكومة الرابعة: 1985/04/04- 1989/04/24.

حكومات سمير (الأول) الرفاعي الست

الحكومة الأولى: 1944/10/15- 1945/5/18.

الحكومة الثانية: 1947/02/04- 1947/12/27.

الحكومة الثالثة: 1950/12/04- 1951/07/25.

الحكومة الرابعة: 1956/01/08- 1956/05/25.

الحكومة الخامسة: 1958/05/18- 1959/05/05.

الحكومة السادسة: 1963/03/27- 1963/04/20.

حكومات بهجت التلهوني الست

الحكومة الأولى: 1960/08/29- 1961/06/28.

الحكومة الثانية: 1961/06/28- 1962/01/27.

الحكومة الثالثة: 1964/07/06- 1965/02/13.

الحكومة الرابعة: 1967/10/07- 1969/03/24.

الحكومة الخامسة: 1969/08/13- 1970/04/19.

الحكومة السادسة: 1970/04/19- 1970/06/27.

حكومتا عبد المنعم الرفاعي

الحكومة الأولى: 1969/03/24- 1969/08/13.

الحكومة الثانية: 1970/06/27- 1970/09/15. ■

التحرير، تحظى باحترام وتقدير من المجتمع بسبب مسيرتها السياسية والإعلامية الطويلة، لن تسمح بوقوع أي تغيير في الخط السياسي والمهني للصحيفة»، وأضاف المصدر أنّ هذا «لا يعني أن صحفيي **العرب اليوم** وكتّابها سيتخلّون فجأة عن احترامهم وتقديرهم للمعشر بمجرد أن أصبح نائباً لرئيس الوزراء، ولهذا ستستمر **العرب اليوم** في فتح ملفاتها المعهودة، والزمن كفيل بتأكيد هذا الموقف».

على صعيد آخر، تعرضت الحكومة فور الإعلان عن أسماء أعضائها، لنقدٍ تمحور حول فكرة أن الحكومة الجديدة أقرب إلى تعديل منها إلى تشكيل جديد، وذلك لعودة عدد كبير من الوزراء من الحكومة السابقة إلى الحكومة الجديدة، مع أنّ أي قراءة في التغييرات والتعديلات على التشكيلات الحكومية منذ تأسيس الإمارة حتى أيامنا هذه، تكشف أنّ هذه الظاهرة قديمة، وإن تكن أوسع أو أضيق من وزارة إلى أخرى، لكنها ليست جديدة أو ظاهرة مقتصرة على حكومة الرفاعي.

التحديات كبيرة جداً أمام هذه الحكومة، ليس بسبب ما يواجه الأردن من معوقات موضوعية سببها شحّ الموارد، والإقليم المتفجر من حولنا، بل أيضاً لفشل كل الحكومات تقريباً في زمن

سمير الرفاعي (الثاني)

ناصر اللوزي

الملك عبد اللّه حتى هذه اللحظة في الخروج من المآزق التي وضعنا أنفسنا فيها، فإذا استمرت هذه الحكومة على نهج سابقاتها بتبني النهج الاقتصادي نفسه الذي لم يخفف بنيوياً من مشكلتَي الفقر والبطالة، وأغمضت عينيها عن الإصلاح السياسي، فإن التاريخ سيذكر ذلك مثلما يذكر مثالب الحكومات السابقة، أما إذا التقطت اللحظة التاريخية وقادت البلاد وساهمت في إخراجها من أزماتها، فسيكون سمير (الثاني) قد أنقذ السلالة والبلاد والعباد. ■

على جبهة مجلس الأعيان

صدرت الإرادة الملكية بتعيين زيد الرفاعي رئيساً لمجلس الأعيان اعتباراً من 2009/11/29، لكنه لم يلبث بعد تعيين نجله سمير رئيساً للوزراء، أن استقال من مجلس الأعيان واعتزل الحياة السياسية اعتباراً من 2009/12/15، ما أسهم في تعزيز الإشاعة بأن تكليف سمير الرفاعي بتشكيل الحكومة كان مفاجأة، ولم يكن مدرَجاً على جدول الأعمال في تلك الفترة.

غير أن حقيقة الأمر أنه كان هناك استحقاق دستوري تنتهي مدته، فـ«أراد سيدنا المحافظة على الاستحقاق الدستوري»، بحسب مسؤول كبير طلب عدم ذكر اسمه. بين حل البرلمان وإقالة الحكومة «أراد جلالة الملك أن تكون هناك فترة زمنية يأتي بعدها بحكومة جديدة» بحسب المصدر. وفعلاً، عندما مضت المدة كما ارتأى، استدعى نادر الذهبي إلى القيادة العامة يوم 2009/12/9، حيث كان الملك في زيارة لها، وبحضور رئيس الديوان طلب منه الاستقالة.

ووفق ما أفاد به أكثر من مصدر لـ **السجل** ممن عملوا في إعداد قائمة التشكيل الجديد لمجلس الأعيان التي رُفعت إلى الملك، فقد روعي بالإضافة إلى المعايير التقليدية الجهوية والعشائرية، «المسطرة الدستورية»، بحيث تمّ إنهاء عضوية أكثر من عين لعدم انطباق المسطرة عليهم، هذا إلى جانب إخراج من يُعتقد بأنهم ليسوا بالمستوى المطلوب، وأُخذ في الحسبان أن لا يكون هناك أنماط من التكرار، كأن يكون الآباء مثلاً في الأعيان وأبناؤهم في الديوان الملكي وهكذا.

المادة 64 من الدستور تحدد شروط عضوية مجلس الأعيان بأن يكون من إحدى الطبقات التالية:

«رؤساء الوزراء والوزراء الحاليون والسابقون، ومن شغل سابقاً مناصب السفراء والوزراء المفوضين، ورؤساء مجلس النواب، ورؤساء وقضاة محكمة التمييز ومحاكم الاستئناف النظامية والشرعية، والضباط المتقاعدون من رتبة أمير لواء فصاعداً، والنواب السابقون الذين انتُخبوا للنيابة لا أقل من مرتين، ومن ماثل هؤلاء من الشخصيات الحائزين على ثقة الشعب واعتماده بأعمالهم وخدماتهم للأمة والوطن».

من الأمور الجديدة في التشكيل الجديد للأعيان، أنّ دائرة المخابرات لم تتدخل في التعيين، خلافاً للمرة السابقة التي كان لرئيس الدائرة اليد الطولى فيها بالتنسيب لعضوية المجلس.

وجود طاهر المصري رئيس الوزراء الأسبق على رأس مجلس الأعيان، مؤشر على دور إصلاحي مفترَض لمجلس الأعيان بوصفه مجلس الملك. فالمصري معروف بتوجهاته الديمقراطية وميله لصالح تطوير قانون الانتخاب والقوانين الأخرى الناظمة للعمل العام وفق رؤية الأجندة الوطنية التي كان عضواً في لجنتها التوجيهية. والتوجه الإصلاحي المفترَض للمجلس من المهم أن يجد صداه في عضوية مزيد من الإصلاحيين والقادة الحزبيين من خلفيات لا تقتصر على الإخوان المسلمين. ■

طاهر المصري

aining
nd Consulting

- Established in 1878
- Over 500 Berlitz Centers Worldwide
- More than 70 Countries
- Business & Personal enrichment
- Various class size options available
- Native / Native Fluent Instructors

Contact us Today!

Tel. : +962 6 566 5393
Telefax : +962 6 566 8393
E-mail : berlitz@berlitz-jo.com
Web : www.berlitz.com

Berlitz 130 Years of innovation

Berlitz Global Tra
an

Languages offered:

Arabic
Chinese
English
French
German
Greek
Italian
Japanese
Russian
Spanish
and others to be added soon...

بعد حلّ «النيابي»:

ربما لا تعديل جوهرياً على قانون الانتخاب وربما لا تزوير أيضاً!

حسين أبو رمّان

شتاء أردني ساخن، بدأ أيامه الأولى بقرار حل مجلس النواب وإجراء انتخابات مبكّرة، وزاد الأمرَ إثارة، «تـذرّعُ» حكومة نادر الذهبي بمشروع المجالس المحلية تمهيداً لتأجيل الانتخابات. لكن الذهبي الذي شكّل لجنة حكومية برئاسته لإعداد قانون جديد للانتخاب، غادر الدوّار الرابع، مفسحاً المجال أمام فريق حكومي جديد.

المساحة الزمنية الفاصلة بين حل «النيابي» يوم 23 تشرين الثاني/نوفمبر، وتكليف سمير الرفاعي بتشكيل الحكومة الجديدة يوم 8 كانون الأول/ديسمبر، شهدت حراكاً تمحور جلّه حول مناقشة مواصفات قانون الانتخاب المزمع إعداده، وحول طبيعة المرحلة الانتقالية التي تنتظر الأردن في المدى المنظور. هذا الحراك مرشح للاستمرار إلى حين تقديم أجوبة رسمية لملفَّي الانتخابات وقانونها، ومشروع المجالس المحلية.

الشفافية

التساؤلات الكثيرة التي سادت في البلاد بعد قرار حل مجلس النواب بشأن أسباب الحل وموعد إجراء الانتخابات، تعود أساساً إلى تخلي حكومة الذهبي عن مسؤوليتها الدستورية في تقديم إجابات للمواطنين على تلك التساؤلات.

فإذا كان الملك عبد اللّه الثاني قد مارس صلاحيته المنصوص عليها في المادة 3/34 من الدستور «للملك أن يحل مجلس النواب»، فإن هيئة الوزارة هي المكلفة بحسب منطوق المادة الدستورية 131 «بتنفيذ أحكام هذا الدستور»، الذي تنص المادة 74 فيه على أنه «إذا حُلّ مجلس النواب لسبب ما، فلا يجوز حل المجلس الجديد للسبب نفسه...»، إذ كيف للمرء أن يتبين سبب حل مجلس ما، دون الإفصاح رسمياً عن ذلك.

رئيس كتلة جبهة العمل الإسلامي في المجلس المنحلّ حمزة منصور، عزا قرار الحلّ لعدم رغبة الحكومة (المقصود حكومة الذهبي) «بوجود مجلس النواب في الوقت الحالي، لأن أمامها تشريعات تريد إقرارها بعيداً عن المجلس وأي سلطة رقابية على قراراتها». غير أنه لم يبخل على المجلس بالنقد، إذ رأى أن «المجلس تواطأ مع الحكومة، وكان دائم الثناء عليها بكل ما تقوم به».

منصور: المجلس تواطأ مع الحكومة، وكان دائم الثناء عليها بكل ما تقوم به

ورأى منصور أن «عمل المجلس تحسّن في الشهور الأخيرة بعد الانتقادات الشديدة لطبيعة عمله وأدائه منذ انتخابه»، لكنه لم يصل إلى تحسين صورته إلى الحد الأدنى من تطلعات الشعب».

يعتقد منصور أن حل المجلس لو جاء «بتوافق بين القوى الوطنية وعلى أساس قانون جديد وعملية انتخاب حقيقية، لما كانت هناك مشكلة»، لافتاً إلى «أننا لا نعرف إلى الآن على أي أساس ستجري الانتخابات المقبلة وبأي قانون».

سميح المعايطة، كاتب عمود في صحيفة **الغد**، يرى أن اللجنة الوزارية برئاسة نادر

موسى المعايطة

حمزة منصور

الذهبي، والتي كانت مكلفة بتعديل قانون الانتخاب، لم تكن لديها أية رؤية جاهزة لنظام الانتخاب المنشود. أكد ذلك وزير التنمية السياسية، عضو اللجنة الوزارية تلك، موسى المعايطة، نافياً أن يكون قد تم التداول بأية صيغة انتخابية، بما في ذلك تخصيص حصة من المقاعد النيابية وفق مبدأ القائمة النسبية، إلى جانب نظام الصوت الواحد.

غير أن حزب جبهة العمل الإسلامي أعرب في بيان له عن أمله في أن يكون حل المجلس بداية لإصلاح سياسي شامل، وتجاوز الصوت الواحد المجزوء الذي «ثبت عدم عدالته وعدم قدرته على إفراز مجلس نيابي على مستوى المسؤولية الوطنية». وذكّر الحزب بما شاب الانتخابات النيابية الأخيرة من «مخالفات قانونية وعدم حيادية السلطة التنفيذية التي أشرفت على الانتخابات»، ما جعل المجلس عرضة للنقد الشعبي المتواصل بحسب البيان، مرجحاً أن يكون ذلك «أحد الدوافع التي أدت إلى حل هذا المجلس»، ومطالباً بإجراء انتخابات برلمانية تتصف «بالنزاهة والشفافية والحيادية».

الناطق الرسمي باسم التيار الوطني الديمقراطي فهمي الكتوت، انتقد من جهته عدم إعلان حكومة نادر الذهبي عن مبررات حل البرلمان الذي هو «نتاج طبيعي للسياسات الحكومية ولإخضاع العملية الانتخابية لقانون الصوت الواحد منذ 16 عاماً»، لافتاً إلى أن هذا الأداء الرسمي بمجمله «يشكل جزءاً من عملية إدارة الأزمات».

وشدّد الكتوت الذي ينضوي في تياره أحزاب الشيوعي الأردني و«حشد» والبعث التقدمي وشخصيات مستقلة، على أن قانون الصوت الواحد أضرّ ليس فقط بالأحزاب السياسية، وإنما بمجمل منظومة العمل السياسي في الدولة، ما سمح «بتطاول السلطة التنفيذية على مجلس النواب الذي كان غائباً عن ممارسة دوره الرقابي على الحكومة»، مستدلاً على ذلك بغيابه عن مناقشة ملف «المديونية التي ارتفعت في عهد الحكومة الذهبية بحوالي بليون ونصف البليون دينار، رغم تسديد مثل هذا المبلغ من عائدات التخاصية».

الكتوت: قانون الصوت الواحد أضرّ ليس فقط بالأحزاب السياسية، وإنما بمجمل منظومة العمل السياسي في الدولة

ومثلما أصدرت حكومة الذهبي موازنة الدولة للسنة المالية 2010 بقانون مؤقت، رجّح الكتوت أن تلجأ الحكومة الجديدة إلى استغلال الفراغ التشريعي «لاستصدار قانون ضريبة الدخل الجديد بقانون مؤقت»، بالنظر إلى حجم الضغوط التي تمارسها المؤسسات المالية وبخاصة البنوك لخفض ضريبة الدخل على مداخيلها، وفق الكتوت الذي توقّع بأن تمرّر السلطة التنفيذية ما تعطّل تمريره في الدورة الاستثنائية الثانية للمجلس المنحل.

الكتّاب الصحفيون كانوا في مقدمة من تناولوا بالتعليق والتحليل قرار حل المجلس،

عازين ذلك إلى ضعف أداء المجلس التشريعي والرقابي، وحجم الامتيازات التي نجح في «استمطارها» في ظل توسع حكومة الذهبي في سياسة الاسترضاء والأعطيات للنواب لكسب ولاء المجلس المضمون أصلاً بالنظر للمناخ الذي انتُخب فيه.

«المختلط» سيد الموقف

لكن النقاش الأكثر أهمية تركَّز في جانب رئيسي منه حول تعديلات قانون الانتخاب، وتطوير إجراءات العملية الانتخابية التي شدد عليها الملك عبد اللّه الثاني في رسالته للرئيس الذهبي في اليوم التالي لحل المجلس. فأجرت كبريات الصحف اليومية نـدوات حول قانون الانتخاب المنشود، ونشرت المزيد من الدراسات الخاصة بقانون الانتخاب، كما أصدرت أحزاب ومنظمات مجتمع مدني وشخصيات سياسية تصوراتها للصيغة القانونية المناسبة.

أوصى التحالف بإنشاء هيئة وطنية عليا مستقلة ودائمة للإشراف على الانتخابات

من أبرز التطورات على هذا الصعيد، النتائج التي خرج بها التحالف الوطني الأردني لإصلاح الإطار القانوني للعملية الانتخابية الذي كان أطلقه المركز الوطني لحقوق الإنسان أواسط العام 2009، فقد أوصى هذا التحالف في مؤتمره العام الذي اختتم به ورش العمل التي عقدها في محافظات المملكة، بجملة تعديلات جوهرية على قانون الانتخاب، في مقدمتها الاستعاضة عن نظام الانتخاب الحالي بما يُعرف بنظام الانتخاب المختلط الذي يعطي الناخب صوتين، أحدهما لمرشح الدائرة، والآخر لقائمة نسبية على مستوى المحافظة. تتفق هذه الصيغة مع إحدى صيغتين تضمنتهما الأجندة الوطنية 2006-2015، مع الفارق أن التحالف اختار أن تكون القائمة النسبية على مستوى المحافظة، وليس على مستوى المملكة كما جاء في الأجندة الوطنية.

كما أوصى التحالف بإنشاء هيئة وطنية عليا مستقلة ودائمة للإشراف على الانتخابات، وإلى تطويرات نوعية بما يخص اعتماد ورقة اقتراع تتضمن صور المرشحين لإنهاء التصويت الأمَّي، وحصر حق الاقتراع في الدائرة الانتخابية للقاطنين فيها منذ أكثر من عام لإنهاء ظاهرة نقل التسجيل من دائرة إلى أخرى. فضلاً عن مضاعفة عدد مقاعد الكوتا النسائية بهدف تخصيص مقعد لكل محافظة تفوز به المرشحة الحائزة على أعلى الأصوات في محافظتها.

سميح المعايطة

فهمي الكتوت

حزب جبهة العمل الإسلامي دعا من جهته لتبني النظام الانتخابي المختلط الذي يستند إلى الصيغة التي توصلت إليها الأجندة الوطنية دون الدخول في التفاصيل، واصفاً إياها بأنها «أقرب إلى الصواب والعدالة والمصلحة الوطنية من قانون الانتخاب المعمول به حالياً».

اللجنة التوجيهية الملكية للأجندة الوطنية كانت قد توافقت على النظام الانتخابي المختلط كبديل لنظام الصوت الواحد «غير القابل للتحويل» بحسب التوصيف الدولي له، غير أن اللجنة قدمت وجهتَي نظر لتطبيق هذا النظام. الأولى ارتأت أن يكون للناخب صوتان؛ واحد يقترع به لمرشح في دائرته على أساس أن تكون الدوائر فردية ولها نصف المقاعد، والثاني يقترع به لصالح قائمة نسبية على مستوى المملكة لها النصف الآخر من المقاعد. أما وجهة النظر الثانية، فانطلقت من التمسك بالصوت الواحد على أساس أن يعطى إما لمرشح في الدائرة، وإما لقائمة حزبية تخصَّص لها حصة قابلة للزيادة التدريجية من مقاعد المجلس.

أما التيار الوطني الديمقراطي، فيرى بحسب الكتوت أن القائمة النسبية الكاملة على مستوى الوطن هي الأنسب لتطوير الحياة السياسية والحزبية في البلاد، لكنه يؤيد الأخذ مرحلياً بنظام الانتخاب المختلط وفق الصيغة الأولى التي جاءت بها الأجندة الوطنية بغية النهوض التدريجي بالحياة السياسية والبرلمانية، أي على أساس تخصيص نصف مقاعد المجلس النيابي للدوائر الفردية، والنصف الثاني للقائمة النسبية على المستوى الوطني بحيث يكون للناخب صوتان؛ أحدهما للدائرة، والآخر للقائمة.

لكن، إلى جانب هذه المواقف الرئيسية التي تعطي أفضلية للنظام الانتخابي المختلط، احتلت مقالات وتحليلات عديدة في وسائل الإعلام، تنحو بالحوار نحو التحذير من أبعاد قد ينطوي عليها إجراء تعديلات جوهرية على قانون الانتخاب، من مثل عدّها مقدمة لتوطين اللاجئين الفلسطينيين أو لتكريس الوطن البديل، ولهذا أصبحت تعابير مثل «الديموغرافيا»، و«الجغرافيا»، و«المحاصصة» كثيرة التداول لدى مناقشة تعديلات قانون الانتخاب.

حصر حق الاقتراع في الدائرة الانتخابية للقاطنين فيها منذ أكثر من عام لإنهاء ظاهرة نقل التسجيل من دائرة إلى أخرى

مجالس تنموية

على صعيد آخر، تراجعت مكانة مشروع المجالس المحلية في المحافظات في الحوارات الوطنية إثر حل «النيابي» بعد أن كان يحتل قصب السبق قبل الحل بأيام. الكاتب الصحفي سميح المعايطة، كان أحد القلائل الذين عادوا لبحث هذا المشروع، إذ تساءل في مقالة له، 13 كانون الأول/ ديسمبر، عمّا إذا كان تطبيق اللامركزية قريباً أمراً ممكناً. المعايطة كشف لـ **السجل** تشككه بإمكانية تطبيق المشروع بنجاح في غضون أربعة أشهر بحسب ما صرّحت به حكومة الذهبي، عادّاً تشكيل الحكومة الجديدة فرصة لإعادة دراسة المشروع بعمق، والتأكد من عدم خلق هياكل دون مضامين.

على صعيد آخر، أكد كتاب التكليف الملكي لحكومة سمير الرفاعي إجراء الانتخابات المقبلة قبل نهاية الربع الأخير من العام 2010، مشدداً على أن تكون أنموذجاً في النزاهة والحيادية والشفافية، وعلى تعديل قانون الانتخاب وتحسين جميع إجراءات العملية الانتخابية.

لكن أقطاب الحكومة الجديدة الثلاثة؛ الرئيس الرفاعي ونائبيه رجائي المعشر ونايف القاضي، لديهم مواقف معلنة سابقة تتمسك كأفضلية بنظام الصوت الواحد المعمول به، ما يفيد أن الحكومة الجديدة لن تبدي حماسةً لإجراء تعديل جوهري على قانون الانتخاب، لكن بالمقابل ثمة قناعة واسعة ظهرت في الحوارات العامة وإن كانت لا تستند إلى أساس علمي، مفادها أن الانتخابات المقبلة ستكون نزيهة. ■

ثمة قناعة واسعة ظهرت في الحوارات العامة وإن كانت لا تستند إلى أساس علمي، مفادها أن الانتخابات المقبلة ستكون نزيهة

النظام الانتخابي المختلط في الأجندة الوطنية

شددت الأجندة الوطنية على أن قانون الانتخاب ينبغي أن يحقق الأهداف التالية: انتخابات نزيهة وشفافة، تنمية الحياة السياسية، انتخاب برلمان تمثيلي سياسي، يكون فيه التمثيل داخل المجلس مقارباً للتمثيل خارجه، تشجيع مشاركة الأحزاب في الانتخابات، تشجيع مشاركة مؤسسات المجتمع المدني، وتشجيع المشاركة الشعبية وتنميتها لتحقيق أكبر قدر من التمثيل المتوازن.

تعتمد الأسس التي تحكم قانون الانتخاب مبدأ النظام المختلط الذي يجمع بين الدائرة والقائمة النسبية، وتؤدي إلى تماسك وطني بين مناطق المملكة والفئات السياسية والاجتماعية كافة، وتمتص العصبيات والجهوية والفئوية، كما تؤدي إلى دوام صلة المواطن بنائبه المنتخب كي يلبي له احتياجات منطقته الانتخابية، وإلى تعزيز مفهوم نائب الأمة. ولكنْ هناك وجهتا نظر بشأن تطبيق النظام المختلط:

الأولى:

يدلي الناخب بصوتين، واحد لانتخاب مرشحه في دائرته الانتخابية، والآخر للقائمة التي يختارها.

أ- تقسم المملكة إلى دوائر انتخابية بمقعد نيابي واحد لكل دائرة، ويقوم الناخب باختيار مرشح واحد. ويعطي هذا التمثيل نصف عدد أعضاء مجلس النواب.

ب- النصف الثاني من عدد أعضاء مجلس النواب يتم انتخابه بطريقة القائمة النسبية البرامجية، حيث تؤلف قوائم انتخابية على مستوى المملكة بوصف المملكة كلها دائرة انتخابية واحدة.

1. تسجيل هذه القوائم لدى الجهة المعنية (وزارة الداخلية أو اللجنة العليا للانتخابات) وفقاً لما ينص عليه القانون، وتدرج فيها أسماء المرشحين حسب التسلسل الذي يرد في القائمة، وتعطى اسماً يختاره مرشحو القائمة.

2. يمكن لهذه القوائم أن تكون مقدمة من حزب أو أحزاب مؤتلفة أو من قوى وتجمعات سياسية.

3. يقوم الناخب باختيار القائمة التي يرضى عنها ويدلي بصوته لصالحها.

4. أ- ينص القانون على إنصاف المرأة بأن تتضمن قوائم الوطن نسباً معينة منهن، ويضمن القانون الفوز لعدد منهن بمقاعد يتم الاتفاق على عددها لاحقاً.

ب- ينص القانون على مراعاة الفئات التي تتمتع حالياً بمقاعد محددة (المسيحيون والشركس والشيشان)، بأن تتضمن قوائم الوطن نسباً معينة منهم ويضمن القانون الفوز لعدد منهم بمقاعد يتم الاتفاق على عددها لاحقاً.

5. تفوز القوائم بعدد من المقاعد النيابية بنسبة ما تحصل عليه من مجموع أصوات الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم للقوائم (الصوت الثاني) ، وتتحدد أسماء النواب الفائزين من قائمةٍ ما بحسب تسلسل الأسماء المسجلة.

6. ينص القانون على عدم جواز تمثيل أي قائمة انتخابية برامجية إلا إذا حصلت على نسبة مئوية من مجموع أصوات الناخبين للصوت الثاني. ويفضّل أن لا تقل هذه النسبة عن 5 في المئة.

الثانية:

أ- تطبيق مبدأ الصوت الواحد والدائرة الواحدة والنائب الواحد.

ب- تبنّي مفهوم القائمة النسبية، بالإضافة إلى البند أعلاه.

جـ- الإسراع بوضع القوانين المنظمة للعمل السياسي (قوانين الأحزاب، العمل السياسي، مؤسسات المجتمع المدني، تمكين المرأة، والإعلام).

د- تشكل القوائم على أسس حزبية من حزب واحد أو ائتلاف أحزاب أو تحالف حزب مع مستقلين، أو أكثر من حزب ومستقلين.

هـ- يكون لكل ناخب صوت واحد يمنحه إلى مرشح الدائرة أو القائمة الحزبية.

و- يبدأ العمل بنظام انتخاب تزداد به نسبة القوائم الحزبية إلى مجمل أعضاء المجلس مع تطور الحياة السياسية.

ز- ينص القانون على مراعاة الفئات التي تتمتع حالياً بمقاعد محددة (المسيحيون والشركس والشيشان)، وذلك بتقسيم المملكة إلى دوائر انتخابية مشتركة للمقاعد المخصصة لهذه الفئات، على أن يتم تحديد عدد المقاعد لاحقاً. ■

شركة توفيق غرغور وأولاده

T. Gargour & Fils Co.

more than words

tgf Since1928

56 years of professional and reliable performance

Wadi Saqra, Arar St. No. 233
Tel : +962 6 462 6611
Fax1. +962 6 462 2425
Fax2. +962 6 560 1015
P.O.Box :419 Amman 11118 Jordan
E-mail : tgf@tgf.com.jo
www.tgf.com.jo

صيانه مجانية لجميع الإكسسوارات
التي تم تركيبها من فهر أو أي شركة
أخرى بإستثناء القطع التي بحاجة
إلى تبديل

إحذروا التقليد

حامل هذا الإعلان
يحصل على
خصم إضافي

فهر
للـــوازم السيـــارات

تشكيلة واسعة
من الدعاميات والمرشات
للبكبات والجيبات
4x4 نوع CARRYBOY

الأسعار للدعامات تبدأ
من ١٢٥ دينار
وأسعار المرشات تبدأ
من ٩٥ دينار

دعامة
Grand Cherokee

دعامة
GMC Envoy

دعامة
Traiblazer

فهر التجارية إحدى شركات عبد الفتاح الفاعوري * زبائننا الكرام خدمة التركيب تصلكم أينما كنتم *

فرع الإدارة و وادي صقرة : شارع وادي صقره بجانب حلويات السهل الأخضر - عماره الرواشدة (٣٧)
هاتف: 5545567 - فاكس: 5545576

فرع المقابلين: شارع الإذاعة والتلفزيون - مقابل مركز الجملة بجانب شركة إسوزو
هاتف: 4381466 - فاكس: 4382565

الوكلاء الوحيدون بالمملكة لمنتجات
CARRYBOY
عند زيارتك لنا تأكد بأنك في فهر
e-mail: info@feherauto.com

ليس كل ما يشبه الـ HiGeen هو هاي جين

هاي جين
HiGeen®
Anti-bacterial
Hand Sanitizer

هاي جين طوق حماية لجميع أفراد العائلة
من البكتيريا والجراثيم والفيروسات

إنتاج شركة صناعة مستحضرات التجميل. سختيان - الاردن.
Produced by Households and Toiletries Mfg. Co. Sukhtian - Jordan.
Tel: 5688888 Fax: 5601568
www.sukhtian-htm.com
For shopping online : www.sukhtian-store.com

HTM
SUKHTIAN

صنعوا فرقاً

«تجنَّب الخوف من أن تقوم بعمل جديد. تذكّر دائماً أن هُواةً بنوا سَفينة نوحٍ، ومهندسين بنوا التايتانيك».

«مجهول».

جميعنا نمتلك قدرات يمكن أن تسهم في إغناء حياتنا أو حياة من حولنا، لكنّ الفرق يكمن في كيفية استخدام تلك القدرات. فما يصنع الفرق لدى الإنسان، ليس إرادة الإنجاز، بل امتلاك إرادة الاستعداد للإنجاز. صناعة الفرق، يمكن أن تكون بالخروج عن السائد والمألوف، أو الإيمان بحلم الارتقاء بالعمل التطوعي، أو التسلّح بالحسّ الإنساني لخلق ظروف أفضل للفرد والأسرة والحيّ والمدينة والمجتمع، ليصبّ كل ذلك في خانة النهوض الإنساني، نحو تحقيق الهدف الكلّي، ارتقاءً بالمجتمع الذي يؤسس لمبدأ تكافؤ الفرص.

صناعة الفرق لا ينبغي أن تكون دائماً «أمراً هائلاً أو خارقاً»، فأحياناً حتى البادرة الصغيرة، أو اللّفتة، يمكن أن تؤسس لأمر كهذا.

هنالك جهود في العام 2009 لم يُكتب لها النجاح، وأخرى حققت نسب نجاح متفاوتة، وفي الوقت نفسه، هنالك عدد قليل من تلك الجهود التي يمكن أن يقال إنها «صنعت فرقاً».

لعلها مقدمة تشي بما يشتمل عليه ملفّ السّجل في عددها هذا، الذي ترصد فيه جهوداً صنعت فرقاً، فرسانُها أفراد، ذكور وإناث، ومؤسسات وهيئات، فأبدع كلٌ في مجاله، متحدّياً العقبات، ومتجاوزاً الصعوبات؛ التشريعية والمؤسسية، وتلك ذات الصلة بالعادات والتقاليد.

الذي يجمع هؤلاء، أنهم قادة صنعوا فرقاً، كلٌّ بحسب المجال الذي تحرّك فيه، ولا بدّ من أنهم حين يعودون إلى بيوتهم مساءً، يرتاحون قليلاً، ويعاودون التفكير في مهامّ أخرى ينبغي عليهم القيام بها في اليوم التالي، وفي اليوم الذي يليه.

نحن في السّجل سعداء أنهم بيننا، وفخورون بهم جميعاً، وتخصيص ملف هذا العدد لهم، إنما يأتي رغبة من طاقم السّجل في أن نعرّف الجميعَ بنجاحاتهم وإنجازاتهم، والأملُ أن يكون ذلك حافزاً لكثيرين ليحذوا حذوهم.

تصوير: برايان سكائل

مريم اللوزي:
تميّز في إدارة المدرسة والحياة

منال مطر

عندما استلمت مريم اللوزي العام 2000، مهامها مديرةً لثانوية الجبيهة للبنات، أدركت من البداية أنها لا تستطيع التعويل كثيراً على الميزانية الشحيحة التي تتوفر لها كل عام، وأن عليها إن أرادت تحقيق إنجاز حقيقي أن تشرك معها في المهمة طرفاً آخر غير الحكومة، وكان هذا الطرف هو المجتمع المحلي للمدرسة، الذي كان هو مجتمعها في الأساس، فاللوزي التي تحمل درجة الدكتوراه في التربية، هي ابنة الجبيهة، وابنة المدرسة التي تعلّمت فيها إلى الثالث الإعـدادي، وعادت إليها معلمة لغة عربية، بعد تخرجها العام 1980 في الجامعة الأردنية، لتعمل فيها 16 سنة، تُوّجت بتعيينها مديرة لها.

بـدأت منذ الـيـوم الأول فـي مـدّ الجسور

بين المدرسة والأهالي، ففعّلت مجلس أولياء الأمور، وقامت وبالتعاون مع المعلمات والمرشدة التربوية بالتواصل معهم من خلال تطبيق نظام يقوم على المتابعة الفردية لكل طالبة، يتمّ من خلاله رصد أدائها الدراسي، وانضباطها داخل المدرسة.

أولت اهتماماً كبيراً للأنشطة اللامنهجية، من رياضة وموسيقى ورسم ومطالعة، وفعّلت المكتبة المدرسية لتصبح جزءاً أساسياً من اليوم الدراسي

حفزت المعلمات على إعطاء حصص تقوية للطالبات بعد الدوام، وعند وجود نقص كانت تستعين بمعلمين من مدرسة الذكور المجاورة.

أولت اهتماماً كبيراً للأنشطة اللامنهجية، من رياضة وموسيقى ورسم ومطالعة، وفعّلت المكتبة المدرسية لتصبح جزءاً أساسياً من اليوم الدراسي، ومثالاً على ذلك فقد فازت مجموعة من طالبات المدرسة العام الفائت بمجموعة من الروايات العالمية كجائزة في مسابقة في اللغة الإنجليزية نظمتها السفارة البريطانية. اللوزي وضعت برنامجاً جعلت بموجبه الطالبات يقرأن هذه الكتب، يشاهدن الأفلام السينمائية التي اقتبست عنها، ثم يقمن بتمثيلها.

بدأت بتنظيم بازارات تسوّق فيها الأمهات إنتاجهن من الملابس، والزهور والمطرّزات وأعمال القش والمخللات والمعجنات، وكانت هذه البازارات ناجحة لدرجة أنها شكّلت مورد دخل إضافي جيد للكثير منهن.

هذه الطريقة في الإدارة ساعدتها على بناء شبكة علاقات واسعة وراسخة في المجتمع المحلي، وقد استطاعت، بذكاء، استثمارها إلى حدودها القصوى، فمعظم موارد المدرسة هي حصيلة تبرعات نقدية وعينية من الأهالي، تبرعات شملت الأثاث والصيانة ووسائل تعليمية كان من بينها لوح إلكتروني يعمل باللمس وبلغت تكلفته 12 ألف دينار.

بل إنها وفي الوقت الذي يرتجف فيه تلاميذ المدارس من البرد في أنحاء المملكة، استطاعت تأمين تكلفة تشغيل التدفئة المركزية الموجودة في المدرسة، وبحسبها فإن مجموع التبرعات النقدية التي استطاعت الحصول عليها للمدرسة العام 2008 وحده كان 30 ألف دينار.

دعم المجتمع المحلي لا يقتصر على تقديم المال، ففي حالات غياب المعلمات يمكن أن تحّل أمهات طالبات هن معلمات متقاعدات محلّهن، كما يقدّم أولياء أمور طالبات محاضرات تثقيفية كلٌ في اختصاصه، كما تقام في كل عام حملات تنظيف شاملة للمدرسة يشارك فيها الأهالي بالجهد وبمواد التنظيف.

نتيجة لكل هذا، بدأت المدرسة، وفي زمن قياسي، بالتنافس مع أعرق المدارس الخاصّة في المملكة، ففي السنة التي استلمت فيها اللوزي الإدارة كانت الجبيهة الثانوية في ذيل قائمة مدارس تربية عمان الثانية في نتائج الثانوية العامة، وبعد عام واحد فقط وبالطاقم نفسه من المعلمات احتلت المركز الأول على مستوى المديرية.

تلك كانت البداية فقط، لأنها في السنوات اللاحقة حافظت وفي كل عام على موقع لها ضمن قائمة المدارس العشر الأولى في المملكة في متوسط معدلات الطلبة، كما أنها خرّجت العديد من أوائل التوجيهي، ففي العام 2006، خرّجت الأولى والثانية في الفرع الأدبي والثانية في الفرع العلمي، وفي العام 2007، خرّجت الأولى في الفرع العلمي، كما خرّجت العام 2009، الرابعة على الفرع العلمي.

كونها ابنة المنطقة، ومعظم الطالبات بنات لأقارب أو مصاهرين أو جيران، هو كما تقول: «سلاح بحدَّين»، فمن ناحية توفر العائلية في الأردن فرصاً عديدة لتحصيل الدعم بأنواعه، ولكنها من ناحية ثانية يمكن أن تشكّل «صداعاً»، عندما يتوقع الكثيرون وللاعتبارات المعتادة المجاملة والمحاباة.

اللوزي تمكنت من تجاوز الجانب السلبي للعلاقات الاجتماعية، وتطبيق العدالة بصرامة على الجميع، وذلك عندما بدأت وكما تقول بنفسها، فقد تخرّجت بناتها الخمس من المدرسة، وطيلة سنوات دراستهن لم تدخل واحدة منهن مكتبها بصفتها ابنتها. وهي تروي حادثة عندما كانت في أحد الأيام تقوم بجولة، فشاهدت ابنتها مع صديقة لها تتمشيان في أحد الممرات، وعندما لمحتها ابنتها شهقت قائلة: «المديرة، وركضت الاثنتان واختبأتا تحت طاولة، وقد لفت نظري أنها قالت: المديرة، ولم تقل أمي».

هذه الطريقة في الإدارة ساعدتها على بناء شبكة علاقات واسعة وراسخة في المجتمع المحلي

نجاح مريم اللوزي في إدارة المدرسة كان جزءاً من نجاحها في إدارة حياتها التي واجهتها، بداية تفتّحها على الحياة، بمأساة، فقد كانت في السادسة من عمرها عندما توفي والدها العام 1964، بجلطة دماغية، وترك سبعة أطفال، أكبرهم في الخامسة عشرة، والسابع كان جنينا في بطن والدتها التي اضطرت إلى أخذ مكانه في الأرض، ليكون على مريم الصغيرة أن تأخذ مكان أمها في المنزل، فكانت تخبز وتغسل الملابس وتنظف المنزل قبل خروجها إلى المدرسة، وعندما تعود تطبخ الغداء لأخوتها ثم تحمله لأمها مسافة 2 كم.

بعد أن أنهت الثالث الإعدادي، وفي الوقت الذي تزوجت فيها بنات صفها، اختارت هي أن تمشي 4 كم كل صباح ومثلها كل ظهيرة إلى صويلح حيث تقع أقرب مدرسة ثانوية للبنات، وفي جيبها قرشين مصروفاً لها.

هذه الشعلة ما زالت متوقدة داخلها، فهي تحضر إلى المدرسة قبل السابعة صباحاً، وتتأخر أحياناً إلى الرابعة مساء، وتدفع من جيبها الخاص لتسدّ النقص أحياناً. ■

في الوقت الذي يرتجف فيه تلاميذ المدارس من البرد في أنحاء المملكة، استطاعت تأمين تكلفة تشغيل التدفئة المركزية الموجودة في المدرسة

عمر الرزاز: مدّ بساط الحماية تحت كلّ الأردنيين

تصوير: برايان سكانل

سامي محاسنة

تركته الحكومات وحيداً يتصدى لتنفيذ برامجه التي رأى أنها تخدم المواطن عبر بوابة مؤسسة الضمان الاجتماعي، رافضاً المواقع الوزارية لمرتين، آخرها في حكومة سمير الرفاعي، حيث عرضت عليه حقيبة العمل، إلا أنه آثر البقاء في الضمان لإنجاز برنامج الإصلاح الهيكلي للمؤسسة.

واجهَ النواب والمسؤولين وقطاعات العمل والعمّال وحيداً، حاملاً ملفات عديدة

عمر الرزاز واجهَ النواب والمسؤولين وقطاعات العمل والعمّال وحيداً، حاملاً ملفات عديدة، بدءاً من تعديل قانون التقاعد المبكر، ووضع سقف لرواتب متقاعدي الضمان بخمسة آلاف دينار، وتنفيذ مشروع توسعة الشمول لإدراج جميع الأردنيين تحت مظلة الضمان، وأخيراً البحث عن آليات تنفيذ وتطبيق التأمين الصحي لمنتسبي الضمان.

يؤكد المتابعون أنه أحدث فرقاً كبيراً في مؤسسته، لمسه، وسيلمسه في المستقبل، المواطنون من الرمثا الى العقبة عبر مشروعه الحلم «توسعة الشمول لمنتسبي الضمان» الذي بدأه في المحافظات على غير نمط الحكومات التي تبدأ برامجها في العاصمة، محاولاً الوصول إلى المواطن أينما كان.

يَعدّ مشروع توسعة الشمول ابنه، ويحرص على نموه بشكل طبيعي، كما يحرص على تسهيل السبل لإنجاحه بعيداً عن أيّ معيقات بيروقراطية قد تعترضه.

الرزّاز حذّر من خطورة استنزاف أموال الضمان، فحمل لواء وضع سقف أعلى للتقاعد بخمسة آلاف دينار، في وقت درج فيه كثير من المنتسبين على التلاعب بزيادة الراتب قبل عامين من التقاعد، ومضاعفته كثيراً، وهو ما غفلت عنه المؤسسة، ما شكّل عبئاً على موازنة المؤسسة.

يدقّ ناقوس الخطر الذي يراه محدقاً بأموال الشعب، ويقول: «نعم، هناك خطر لم يتمّ تجاوزه بعد»، رغم تأكيده وجود تصور متكامل للحدّ من الاستنزاف، لتقديم حماية لأموال الضمان من مخاطر لا يعالجها القانون المؤقت الحالي، وهو ما يراه ضرورياً لوقف النزف، لكي «يبقى الضمان لاعباً رئيساً في الحياة الاجتماعية، ويحافظ على دوره في الاقتصاد الوطني في القطاعات الإستراتيجية كالمياه والطاقة والاتصالات والتنمية».

رغم المحاذير التي ينبّه إليها الرزاز، إلا أنه يعترف بأنّ «الخير موجود في المؤسسة، ففي السنوات السبع الأخيرة حصل تطوّر كبير في محفظة الضمان من خلال الاستثمار في شركات تمت خصخصتها»، كشركة البوتاس وصحيفة **الرأي** وشركة الإسمنت ومؤسسة الاتصالات، إضافة إلى مساهمة الضمان في مؤسسات ناجحة أخرى، وهو الأمر الذي تقوم به الوحدة الاستثمارية في الضمان.

قلّما ترى مسئولاً يتحدّث بصراحة وشفافية عن مشاكل مؤسسته، لكنّ الرزاز الذي آمن بأنّ «الضمان» هي «مؤسسة المواطن الأردني» كما يحلو له أن يسميها، لم يرَ بدّاً من الخروج إلى الإعلام طلباً للمساندة في عملية التغيير التي كان يقودها، لتحقيق مكتسبات وحقوق إضافية لمنتسبي الضمان.

عندما ضغط باتجاه تعديل قانون الضمان الاجتماعي، اصطدم بمجلس النّواب المنحلّ الذي لم يقرّ التعديلات القانونية، إلا أنّ القانون تمّ إقراره في النهاية كقانون مؤقت.

مشروع توسعة الشمول تحت مظلة الضمان، يعدّ من أهم المشاريع خلال الأعوام العشرة الماضية، كون هدفه هو الوصول إلى الشريحة الأكثر عرضة للمخاطر، والتي تحتاج إلى الحماية. يركز المشروع جهده على الوصول إلى المنشآت الصغيرة التي يعمل فيها أقلّ من خمسة عمال، ويقدر الرزاز عددها بـ250 ألف منشأة، فيما تبلغ المنشآت التي يعمل فيها أكثر من خمسة عمال 15 ألف منشأة، ويعمل في هذه المنشآت حوالي 375 ألف عامل وعاملة.

تكتمل خطوات الرزاز وعمله في مؤسسة الضمان عندما ينتهي مشروع التوسعة، ويطوّر قانون الضمان لإدخال تعديلات جوهرية لم يسعفه مجلس النّواب في إنجازها عبر قانون دائم، والتأسيس لتأمين صحي لجميع منتسبي الضمان لاحترام شيخوختهم وأسرهم.

الشفافية والاقتراب من الطبقة الوسطى والطبقات المهمّشة، لغة لا يجيدها إلا من كان يحسّ بأوجاع المواطن المعيشية، والرزاز ابن أسرة سياسية عريقة عرفت معنى المعاناة، وتحسّ بهمِّ المواطن، لذلك يقول بأمل: «إذا نجحنا في مشروع توسعة الشمول، نكون قد مددنا بساط الحماية لكل عامل أردني بغض النظر عن عمله».

«توسعة الشمول» مشروعٌ استثنائي لشمول جميع الأردنيين تحت مظلة الضمان الاجتماعي، وسينتهي العمل به العام 2011، وقد بدأت به المؤسسة في العقبة العام 2008، ووصل اليوم إلى إربد وجرش، وسيعود إلى محافظات الجنوب، ثم استكمال الوسط والشمال، وأخيراً العاصمة عمان العام 2011. ويقول: «ارتأينا أن نغطي المشروع على مراحل، وأن نبدأ بالمحافظات وننتهي بعمان».

الرزاز ابن أسرة سياسية عريقة عرفت معنى المعاناة، وتحسّ بهمِّ المواطن

يؤمن بأنه «لا بد من تغيير تعريف المؤمن عليه ليصبح كل شخص طبيعي بدلاً من العامل بأجر»، إضافة إلى إقرار نظام التأمين الصحي لمنتسبي الضمان، وتحصين آليات العمل في المحفظة الاستثمارية، وإعادة النظر بحاكمية المؤسسة، وهي مشاريع يأمل في إنجازها خلال المستقبل القريب لضمان مستقبل الأجيال المقبلة.

الرزاز ينظر من منظور حقوق المواطنة، حين يؤكد أنّ لكلّ مواطن الحق بتأمين صحي وراتب لسنّ الشيخوخة، فـ«كرامته تتطلب تقديم التأمين التقاعدي». كما يؤمن بأنّ مِن أُسُس العدالة الاجتماعية وضع سقف للرواتب والأجور الخاضعة للضمان، بحدٍّ لا يتجاوز 5 آلاف دينار، وشطب الاستثناءات، فـ«هناك متقاعدون من الضمان يحصلون على تقاعد يتجاوز 20 ألف دينار شهرياً بسبب الاستثناءات».

الرزاز، برؤيته الواضحة المميزة، والتزامه الوطني، وطاقته التي لا تنضب، صنع فرقاً في مؤسسته المهمة للمواطن الأردني، وصنع فرقاً لبلده. ■

تصوير: برايان سكانل

ماهر ورندة قدورة

مبادرة حكمت قدّورة للسلامة المرورية:

حقنت دماء المئات ومنحت أصحابها العزاء

دلال سلامة

في الشونة الشمالية، بات سلام النادي، المعلّم في مدرسة اليرموك الأساسية، مطمئناً على أطفاله الذين يدرسون في مدرستي اليرموك والشونة الأساسيتين اللتين تقعان على شوارع رئيسية، فقد أقيم أمام بوابة كل منهما **درابزين** يوقف اندفاع الطلبة أثناء خروجهم من البوابة، ويجعلهم في دائرة رؤية السائقين، وأنشئت مطبات قبيل البوابات تجبر السيارات على التوقف، كما وضعت قبل المطبات شواخص مرورية تنبه السائقين إلى ضرورة تخفيض سرعتهم إلى 30 كم.

في عمان، لم تعد ربّة المنزل شادية أبو عيسى نهباً للقلق من مشاوير ابنها المتكررة إلى شارع مكة مع أصدقائه، الشارع الذي شهد حوادث دهس مروّعة، فقد أقيمت على امتداده

ثلاثة جسور للمشاة، كما أقيم سياج حديدي على امتداد الشارع يجبر المارة على استخدام هذه الجسور.

في الكرك أيضاً، لم يعد موظف شركة مناجم الفوسفات أحمد الجعافرة وزوجته يتنقلان من نافذة إلى أخرى للاطمئنان على أطفالهما الثلاثة في كل مرة ينزلون فيها للعب في الشارع، خوفاً عليهم من السيارات المندفعة، ومن خطر التعثّر والسقوط في منطقة المرج الجبلية الوعرة، فقد أقيم متنزه في الحيّ الذي يقطنون فيه ويشكّل تجمعاً لإسكانات المعلمين وموظفي الفوسفات وشركة الكهرباء، وزوّد بمقاعد وألعاب، بحيث أصبح بإمكان الأهالي مرافقة أبنائهم إليه.

المبادرة انطلقت في شباط/فبراير 2008، وحددت لنفسها هدفاً، هو جعل المدارس والشوارع والأحياء السكنية أكثر أمناً

كلّ ما سبقَ أمثلةٌ على المشاريع التي قامت مبادرة حكمت قدّورة للسلامة المرورية بإقامتها بالتعاون مع مؤسسات من القطاعين العام والخاص. ومن بين آلاف الأسر المستفيدة من هذه المشاريع فإنّ كثيرين لا يعرفون أنّ راحة البال التي باتوا ينعمون بها، دفعت ثمنا فادحاً لها أسرة الشاب حكمت قدّورة ذي السبعة عشر ربيعاً الذي توفي عندما صدمته سيارة تركه سائقها يتخبّط في دمه وهرب.

المأساة التي وقعت يوم 5 كانون الثاني/يناير 2008، في شارع مكة، حطّمت قلب أبويه ماهر ورندة قدّورة، ولكنها لم تقصم ظهريهما، فقد آمنا من البداية، كما تقول والدته، بأنّ وفاته كانت لحكمة، وكان عليهما أن يبحثا عنها.

«خلال الشهر الأول عشت على المهدئات»، هكذا تصف الفترة الأولى التي أعقبت وفاة ابنها، لكنها أجبرت نفسها على الاستفاقة من الصدمة، وأيقنت أنّ عليها التماسك لأجل ابنها وابنتها؛ سيف الدين الذي كان في سنته الجامعية الثانية، وابنتها جود التي كانت في الثانية عشرة من العمر.

ابناها التي تقول إنهما رغم تعلقهما الشديد بأخيهما، حاولا التماسك من أجلها لدرجة أنهما لم يبكيا أمامها. «كانت ابنتي تأتي كل لحظة لتتفقدني وتطمئن عليّ».

من هنا جاء قرارها هي وزوجها بأن يحوّلا الفاجعة إلى مبادرة إيجابية تجنّب الآخرين، كما يقول الوالد ماهر «أصعب ما يمكن أن يحدث مع إنسان؛ أن يدفن ابنه».

كان ماهر قدّورة ما زال تحت هول الصدمة عندما حاول أن يفهم ما حدث، فبدأ يقرأ عن واقع الحوادث المرورية في الأردن.

وفق أرقام رسمية، فإنّ 992 شخصاً قتلوا في 110 ألف حادث سير العام 2007 وحده، مقارنة بـ 98 ألف حادث سير وقع العام 2006، نجم عنها 899 حالة وفاة. الإحصاءات نفسها أشارت إلى أنّ ما يزيد عن سبعة آلاف شخص قتلوا خلال السنوات العشر الماضية، في حين أصيب 175 ألفا بجروح متفاوتة.

هذه الأرقام شكّلت بالنسبة لقدّورة صدمة ثانية، إذ وجد أنّ ضحايا حوادث الطرق في الأردن يفوق عدد الشهداء على أيدي الاحتلال الإسرائيلي في الفترة نفسها «لقد خطر لي كأنّ حرباً أهلية تدور في شوارعنا».

المبادرة انطلقت في شباط/فبراير 2008، وحددت لنفسها هدفاً، هو جعل المدارس والشوارع والأحياء السكنية أكثر أمناً، كما رسمت خطة يتم بموجبها تخفيض ما نسبته 40 إلى 50 في المئة من الحوادث في نهاية السنوات الخمس الأولى.

كان يمكن للأمر أن يكون محبطاً منذ البداية، فالهدف كان كبيراً ويحتاج إلى مقدّرات دولة لتتصدى له، لكن قدّورة يؤمن بحكمة تقول: «العاطفة تلهمك، لكن العمل المنظم هو ما يجعلك تحقق هدفك»، وهو يدرك أنّ الوقوف عند «العاطفة» وعدم تجاوزها إلى «العمل المنظم» هو واحد من العوائق التقليدية التي تقف عادة أمام تحقيق الإنجازات في بلادنا، عندما يتمّ في أحيان كثيرة «التعويض عن الفعل بالكلام، وحتى هذا الكلام فإنه يكون آنياً مرتبطاً بمشاعر وقتية ساعة الحدث».

رصد قدّورة للمبادرة مليون دينار ميزانية للمشروع، ووظّف خبرته العملية كمستشار إداري خبير في إعادة هيكلة الشركات، واستطاع، بالتعاون مع متطوعين، التشبيك بين عدد كبير من مؤسسات القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني: أمانة عمان، وزارة التربية، وزارة البلديات، إدارة السير، بنوك كبرى، وكالات لبيع السيارات، شركات اتصالات، إذاعات محلية وغيرها، قدّمت هذه المؤسسات كل في اختصاصه التمويل والدعم الفني.

عن طريق هذه الشبكة تمّت دراسة الواقع المروري في المملكة وتحديد المدارس والشوارع التي تمثل «نقاطاً سوداء»، أي التي سجلت عدداً كبيراً من الحوادث، ليبدأ بعدها تنفيذ مشاريع السلامة المرورية فيها.

أنشئت جسور مشاة وأقيمت أسيجة حديدية في شوارع عديدة، منها: مكة، الملك عبد اللّه، وصفي التل، جميل بن ناصر، كما أنشئت حدائق للأطفال في عمان، الكرك، معان، والشونة الشمالية، أما الإنجاز الأعظم فكان إجراءات السلامة المرورية التي نفذت في محيط 200 مدرسة في جميع أنحاء المملكة. كلّ هذا بتكلفة بلغت مليون و200 ألف دينار تقريباً.

وفق الإحصاءات، فقد انخفضت وفيات حوادث السير خلال الشهور السبعة الأولى من العام 2009، بما نسبته 33 في المئة مقارنة مع الفترة نفسها العام 2007.

ماهر قدورة: العاطفة تلهمك، لكن العمل المنظم هو ما يجعلك تحقق هدفك

قدّورة الذي يعدّ هذا الانخفاض في نسبة الحوادث «إنجازاً يسجّل للأردن؛ أردن الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص»، يرى مع ذلك أن الإنجاز الأكبر تمثل في أن المبادرة كانت نموذجاً يحتذى في كونها درساً في ما يمكن أن تفعله الإدارة الصحيحة للموارد، والمعتمدة على التخطيط العلمي السليم والعمل الحقيقي، لا الشعارات الجوفاء التي يتم تسويقها للاستهلاك الآني. «لا أموال جاءت من الخارج، ولا خبراء أجانب تمت الاستعانة بهم، الخامة كانت كلها محلية، ما حدث هو أنه تمّ استثمارها بطريقة صحيحة».

الحزن على حكمت، كما تقول والدته، لن يذهب أبداً، ذلك أن حياتهم كأسرة قد تغيرت إلى الأبد. «النعمة الكبرى هي في قدرتنا على أن نستمر في الحياة رغم هذا الحزن، وهذا بفضل المبادرة التي بدا ظاهرياً أنها رتّبت علينا أعباء نفسية ومادية والحقيقة أنها ما منحنا العزاء الحقيقي والقدرة على الاستمرار».

في مطلع العام 2010 تحلّ الذكرى الأليمة الثانية لحادث وفاة حكمت قدّورة، لكنها أيضاً الذكرى الثانية لانطلاق مبادرة إنسانية حفظت حياة كثيرين، وبهذا تكون هذه المؤسسة درساً في كيفية تحويل الخسارة إلى ربح. ■

خالد طوقان: تحويل البلد من مستورد للطاقة إلى مصدّر لها

محمد علاونة

تصوير: برايان سكانل

لم يكن ملف الطاقة النووية الـذي حمله رئيس هيئة الطاقة الذرية الأردنية خالد طوقان مجرد حبر على ورق، شأن مشاريع أعلن عنها سابقاً وبقيت في أدراج الحكومة، فالرجل أحدث فرقاً كبيراً في هذا الملف، بعد أن قطع مشروع المفاعل النووي أشواطاً في الإجراءات العملية، وبعد أن كان مجرد فكرة داعبت خيال المسؤولين والمواطنين.

فقد استطاع طوقان أن يتوصّل إلى اتفاقيات للتعاون النووي مع فرنسا وروسيا وبريطانيا والصين وكوريا الجنوبية وكندا والأرجنتين، ومذكرات تفاهم مع أميركا واليابان، فضلاً عن مفاوضات ومباحثات للوصول إلى اتفاقيات تعاون نووي كاملة مع هاتين الدولتين.

طوقان يؤكد أنّ إنـجـاز الـمـشـروع «خيار إستراتيجي لطاقة المستقبل»، وليس لأنّ البلد يعدّ واحـداً من الـدول العشر الأكثر فقراً في العالم بمصادر المياه، ويستورد 95 في المئة من حاجته للطاقة، ما يعكس الحماسة التي يتحرك في نطاقها الرجل الحائز على درجة الماجستير في الهندسة النووية من جامعة **ميتشيغان** في الولايات المتحدة، وشهادة الدكتوراه في الهندسة النووية من معهد **ماساشوسيت** للتكنولوجيا في البلد نفسه.

تعكس طموحات طوقان الرغبة في تحويل البلد من مستورد للطاقة إلى بلد مصدر لها مع حلول العام 2030، في المقابل يستورد الأردن حالياً 95 في المئة من احتياجاته من الطاقة بمعدل سنوي قيمته 2,5 بليون دينار، ما يشكل 24 في المئة من قيمة المستوردات، و20 في المئة من إجمالي الناتج المحلي المقدر بـ 12,5 بليون دينار.

لا يتوقف طوقان عند إنتاج الكعكة الصفراء التي تستخدم لإنتاج الطاقة في المفاعلات النووية، بل يدفع بشكل جدي باتجاه رفد مشاريع كبرى أخـرى يحتاجها البلد، فمفاعل الطاقة النووية سيوفر الطاقة اللازمة لمحطات التحلية والضخ التي ستقيمها وزارة المياه في مراحل لاحقة، والتي سترتبط بمشروع ناقل المياه بين البحر الأحمر والبحر الميت.

تلك المحطات ستحتاج إلى زهاء 750 ميغاواط من الكهرباء لتحلية المياه، وهو ما يشكل نحو 75 في المئة من قدرة محطة الطاقة النووية.

لا يغفل طوقان أنّ المشروع الـذي يتبناه سيسهم في كبح ارتفاع معدلات البطالة التي بلغت في العام 2009 نحو 12,2 في المئة، بحسب الإحصاءات الرسمية.

5 آلاف شخص سيحصلون على عمل خلال عمليات بناء المفاعل، إضافة إلى تشغيل ألف مهندس وفني وعامل بصورة دائمة خلال فترة التشغيل، بينما سيكون بإمكان 600 مهندس وفني سيعملون في المحطة تلقي تدريبات متقدمة، إضافة إلى اتفاقيات وقعتها الهيئة، تضمنت تدريب وتأهيل 600 مهندس وفني سيعملون في المحطة.

توفير المياه للأجيال المقبلة مهمة أخرى يقوم بها طوقان في ظل وجود عجز مائي يقدر بـ500 مليون متر مكعب سنوياً.

إمـداد البلد بالكهرباء لمدة تـراوح بين 30 و40 عاماً يعتبره طوقان أمراً غير مبالَغ فيه، بل يذهب إلى أفق أوسع، وهو تصدير الطاقة إلى مصر وسورية. وبحسبة بسيطة، يرى أنه في ظل توليد طاقة كهربائية مقدراها 2400 ميغاواط سنوياً في الوقت الراهن من شركات ومحطات التوليد القائمة، ستعمل المحطة النووية مستقبلاً على إنتاج ما مقداره 1000 ميغاواط من الطاقة الكهربائية، وهذا الإنتاج في المحطة النووية يتطلب كميات مقدارها 140 طناً من الكعكة الصفراء المستخلصة من اليورانيوم، بالمقابل سيبلغ الإنتاج من منجم الوسط لتعدين اليورانيوم ما مقداره 2000 طن سنوياً، ومع بناء 4 مفاعلات نووية خلال العقدين المقبلين لغايات توليد وإنتاج الطاقة، وعند إضافة الفائض من اليورانيوم الذي يستهلك جزء بسيط منه في المفاعلات النووية، يظهر أنه سيتحقق مستقبلاً فائض كبير من الطاقة، مع الإشارة إلى أنّ بناء المحطة النووية يستلزم 3 سنوات من الإعداد والتحضير، ومن 5-6 سنوات لبناء المحطة، وأوّل محطة نووية ستبدأ العمل وفق التقديرات خلال العام 2017. ■

مركز الدراسات الاستراتيجية في «الأردنية»:

رقم صعب توّجته الاستقلالية

حسين أبو رمّان

توّج مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية مطلع العام 2009 مسيرة خمسة عشر عاماً من أدائه المتميز بنيله المرتبة الثانية بين أفضل خمسة مراكز في آسيا وإفريقيا، بحسب دراسة أجراها برنامج العلاقات الدولية بجامعة **بنسلفانيا** (فيلادلفيا) في الولايات المتحدة الأميركية.

محلياً، حدثان سياسيان مفاجئان هذا العام؛ هما حل مجلس النواب ورحيل حكومة نادر الذهبي، اقترنا في ذهن قطاع واسع من الرأي العام، باستطلاعي رأي أجراهما المركز. الأول حول الأداء النيابي في أواسط العام، حيث أظهرت النتائج أنّ أغلبية الرأي العام غير راضية عن أداء المجلس (المنحل).

أما الاستطلاع الثاني بمناسبة مرور عامين على تشكيل حكومة الذهبي، فقد نشرت نتائجه قبل يوم واحد من استقالة الحكومة، وبحسب خلاصة الاستطلاع، فإن المواطنين وقادة الرأي يعتقدون أنّ «الفريق الوزاري غير مقنع».

الاستطلاع الأخير، مثل استطلاعات كثيرة غيره، تعرض المركز خلاله لضغوطٍ لمواءمة نتائجه ضد الحكومة، فيما كانت تستهدف الضغوط في استطلاعات سابقة تحسين صورة الحكومة. وكادت مقاومة المركز لهذا «التدخل المشين» في الاستطلاع الأخير، أن تؤدي إلى إقالة مدير المركز نواف التل من وظيفته.

في المراحل المبكرة من عمل الاستطلاعات، كان المركز يتعرض لانتقاد هيئات ونخب لا تروقها نتائج الاستطلاعات، من المعارضة والأوساط الحكومية والصحافة على السواء، إلى أن كرّس المركز مصداقيته، وأصبحت الاستطلاعات من مكونات الحياة السياسية، تترقب نتائجها وسائل الإعلام وقوى المجتمع المدني والأوساط الرسمية.

الإعلامي ومدير مكتب فضائية **الجزيرة** في عمّان، ياسر أبو هلالة، يرى أنّ المركز تميّز عن مؤسسات أكاديمية مماثلة في أنّه طرق مواضيع ذات صلة بالنقاش السياسي الساخن في المملكة، محافظاً في المجمل على «استقلالية صعبة» بسبب «مراودة أوساط رسمية، له، عن نفسه».

ويرى أبو هلالة أنّ محافظة المركز على استقلاليته تمثل تحدياً لأنّه لا يمتلك حصانة قانونية، بل هو تابع لقرار أكاديمي، مفسراً صمود المركز بسببين؛ الأول ذاتي، وهو أنّ «المدير الأسبق للمركز الذي واكب نهضته، مصطفى الحمارنة، تمتع بقدرة عالية على إدارة العلاقات داخل الجامعة وخارجها بما يحمي المركز ويوفر له حصانة معنوية، وتواصل كوادر المركز الشابة السير في هذا الطريق».

أما السبب الثاني، فيكمن في أنّ إنتاج المركز المتميز من البيانات والمعلومات والأبحاث، وفّر له نوعاً من الشراكة مع المؤسسات الإعلامية والبحثية بحيث باتت تؤمن له «شبكة حماية خارجية»، بهذا المعنى، فقد قوي عود المركز، ولم يعد لقمة سائغة.

تأسس المركز العام 1984 كوحدة أكاديمية في الجامعة الأردنية لتعنى، بشكل أساسي، بإجراء الدراسات والأبحاث في مجال النزاعات الإقليمية والعلاقات الدولية والأمن. لكن المركز وسّع، في ضوء الانفراج الديمقراطي في المملكة العام 1989، مجالات البحث لتشمل الإصلاح السياسي والديمقراطية والاقتصاد والتنمية والبيئة.

نجح المركز في توفير عنصر الإدامة لعمله من خلال الأخذ بسياسة الابتعاث لباحثين متميزين، حيث يعود هؤلاء للعمل في المركز بعد حصولهم على درجة الدكتوراه. مدير المركز التل، ذكر لـ **السجل** أنّ الابتعاث شمل حتى الآن سبعة خريجين، يعمل منهم حالياً في المركز محمد المصري ومحجوب الزويري. ويضيف التل: «نستعد حالياً لابتعاث خمسة باحثين جدد».

ينفّذ المركز برامجه المتنوعه من خلال الأعمال البحثية وتنظيم المؤتمرات والندوات وورش العمل وإصدار المطبوعات إلى جانب استطلاعات الرأي. ومن بين أهم المشاريع التي يعمل عليها المركز راهناً «دور العشيرة السياسي في الأردن واليمن والعراق». ■

تصوير: برايان سكائل

كامل العجلوني:
«أبو السكّري» في الأردن

تصوير: برايان سكانل

ليلى سليم

في العام 1994، توجه أخصائي الغدد الصماء والسكري كامل العجلوني ضمن فريق طبي إلى المزار الجنوبي في محافظة الكرك لأخذ عينات طبية من السكان، وذلك في إطار دراسة كانت الأولى من نوعها، وهدفت إلى رصد واقع مرض السكري في الأردن.

الفريق فوجئ بأن أحداً من أبناء البلدة لم يحضر، وعندما تمّ التحقق من الأمر اتضح أن «شيخاً» كان قد حرّضهم على الباحثين، وقال لهم إن هؤلاء لم يأتوا بشأن مرض السكري، بل هم يعملون لحساب إسرائيل، وجاءوا لدراسة أثر مفاعل ديمونة على الناس.

تـمّ توضيح الأمـور وقتها، فتعاون أبناء البلدة مع الباحثين، لكن هذه الحادثة كانت من الذكريات التي ظل العجلوني يحتفظ بها في ذاكرته باعتبارها واحـدة من الصعوبات التي اعترضته في كفاحه ضد هذا المرض، فوعي الناس كان هو الحاجز الأبرز الذي كان لا بد من اجتيازه، في مواجهة مرض أثبتت الدراسة أنه تحوّل إلى ما يشبه «الوباء»، عندما كشفت عن أن 25 في المئة من الأردنيين الذين تجاوزوا الخامسة والعشرين يعانون من نوعيه؛ العادي والكامن، ويعود للعجلوني فضل مواصلة التنبيه إلى خطورة النوع الأخير، المسمى أيضاً «السكري الخفي» الذي يعني أن مستوى السكر في الدم أعلى من الحد الطبيعي، لكنه أقل من الحد الذي يسمح بتشخيص المرض.

سيسجل التاريخ حقيقة أن العجلوني استطاع فعلاً إحداث فرق في وعي الناس، وأنه كان الشخص الذي وضع المرض ومخاطره على طاولة الأردنيين

خـلال الـسـنـوات الخمس عشرة اللاحقة، سيسجل التاريخ حقيقة أن العجلوني استطاع فعلاً إحـداث فـرق في وعـي الناس، وأنـه كان الشخص الـذي وضـع المرض ومخاطره على طاولة الأردنيين، وجعله مادة لأحاديثهم اليومية، الأمر الذي لا يمكن القول إنه تحقق مع أي مرض آخر، ذلك أنه صاحب المقولة المرعبة «كل أردني تعدى الثلاثين مصاب بالسكري ما لم يثبت العكس»، من هنا فإن ارتباطاً نشأ في أذهان الناس بين الاثنين: العجلوني ومرض السكري، فإذا ذكر الأول ذكر الثاني، وإذا ذكر الثاني تداعت إلى الأذهان صورة الأول.

وُلـد العجلوني في الصريح العام 1943، وكان قد أمضى طفولته متنقلاً بين مدن أردنية وفلسطينية بحكم عمل والده قاضياً شرعياً، ثم غادر العام 1961، للدراسة في ألمانيا التي تخرج فيها العام 1968، ثم إلى الولايات المتحدة حيث تخصص في الغدد الصُّم، وعمل أستاذاً مساعداً في جامعة **وسكنسن**، قبل أن يعود إلى الأردن العام 1975.

المفارقة هي في الشعبية التي يتمتع بها رجل اشتهر بأسلوبه الصادم في مواجهة الناس بحقيقة خطورة المرض، وبانتقاداته اللاذعة، فقد انتقد تحوّل الأردنيين إلى «شعب نهم»، وأنماط الأكـلات التقليديات التي تمّ الترويج لها وعبر عقود على أنها واحـدة من «عـادات الأردنيين وتراثهم»، وبيّن أنها في الحقيقة السبب المباشر للمرض: «لم يكن الأردنيون يأكلون المنسف كـل يـوم، بـل فـي الأفـراح والأتـراح، أو عندما تتعرض بقرة إلى حادث ويضطرون إلى ذبحها».

انتقد أيـضـاً تـحـوّل الأردنـيـيـن إلـى شعب «كسول»، صار جلّهم من الموظفين، وبعد أن كانوا يعملون بأيديهم في الأرض والمنزل، ويمشون لمسافات طويلة «صار الواحد يدور بسيارته خمس مرات حول المبنى الذي يريد التوجه إليه ليجد موقفا للسيارة، كي لا يضطر إلى السير على قدميه خمس دقائق».

يمكن عـدّ دراسـة الـعـام 1994، بمثابة الرصاصة الأولى التي انطلقت في الحرب ضد المرض، لأن الأرقام التي تمخّضت عنها الدراسة التي شملت مناطق إربـد والصريح وصخرة والمزار الجنوبي كانت السبب المباشر لإنشاء المركز الوطني للسكري والغدد الصماء العام 1996.

المركز الذي يترأسه العجلوني منذ تأسيسه ويقدّم خدماته لما يقارب 25 ألف مريض سنوياً، هو الوحيد من نوعه في الأردن، إذ يقوم على فكرة تقديم «عناية متكاملة ومتقدمة»، فيضمّ عيادات متخصصة في علاج مضاعفات المرض مثل العيون والقلب والأعصاب والجهاز الهضمي والقدم السكرية وغيرها، كما يضمّ مختبراً وصيدلية ووحدة تغذية ووحدة تثقيف صحيّ ونشاط رياضي وغيرها من المرافق كلّها متخصصة في مرض السكري ومضاعفاته، ومزوّدة بتجهيزات ومواصفات عالمية.

رغم كل الجهود المبذولة، يشير العجلوني، بأسى، إلى نتائج دراسة أجريت العام 2004، لرصد ما آل إليه واقع المرض في الأردن، وبيّنت ارتفاع نسبة المصابين إلى 30 في المئة، وهي نسبة يصفها بـ «المفجعة»، ويعزوها إلى غياب إستراتيجية شاملة للتعامل مع المرض، فالحكومات المتعاقبة كما يقول «تتعامل مع الكوارث فقط».

«الوضع كارثي فعلاً»، في رأيه، لأن هناك «خمسين شخصاً يموتون يومياً في الأردن بسبب السكري ومضاعفاته التي تشمل الذبحات القلبية والجلطات الدماغية والفشل الكلوي وغيرها».

الوجه الثاني للكارثة كما يقول، يكمن في أنّ الدولة تدفع سنوياً ما يقارب 1,3 بليون دينار، هي قيمة التكلفة المباشرة وغير المباشرة لعلاج مرض السكري، ويمكنها أن تخفّض الفاتورة بشكل هائل فيما لو استطاعت الالتزام بسياسة تقوم بشكل أساسي على الوقاية من المرض من خلال اتخاذ إجراءات بسيطة «مثلاً تشجيع الناس على المشي بإخلاء الأرصفة التي احتلتها الأشجار والسيارات وبسطات البائعين، ومنع المقاصف المدرسية من بيع السكاكر والمشروبات الغازية والعصائر المصنّعة للأطفال».

المركز الذي يترأسه العجلوني منذ تأسيسه ويقدّم خدماته لما يقارب 25 ألف مريض سنوياً، هو الوحيد من نوعه في الأردن

أمـام الأرقـام المفزعة لـمـرض السكري ومضاعفاته في الأردن، فـإن المشوار يبدو طويلاً، لكن العجلوني الذي كرّمته كلية الغدد الصم الأميركية بمنحه جائزة الطبيب المتميّز للعام 2008، تقديراً لجهوده وإسهاماته في مجال الغدد الصم والوراثة، يصف معركته مع السكري بأنها «قضية حياته»، لذلك فإنه إضافة إلى عمله أستاذاً في كليّة الطب في الجامعة الأردنية، وعمله في المركز الوطني للسكري حيث يصف نفسه بأنه «الجزء الأصغر فيه»، يواصل حملاته التوعوية في وسائل الإعلام، وعبر محاضرات متواصلة يلقيها لدى جهات مختلفة، محاولاً الوصول إلى جميع شرائح المجتمع. ■

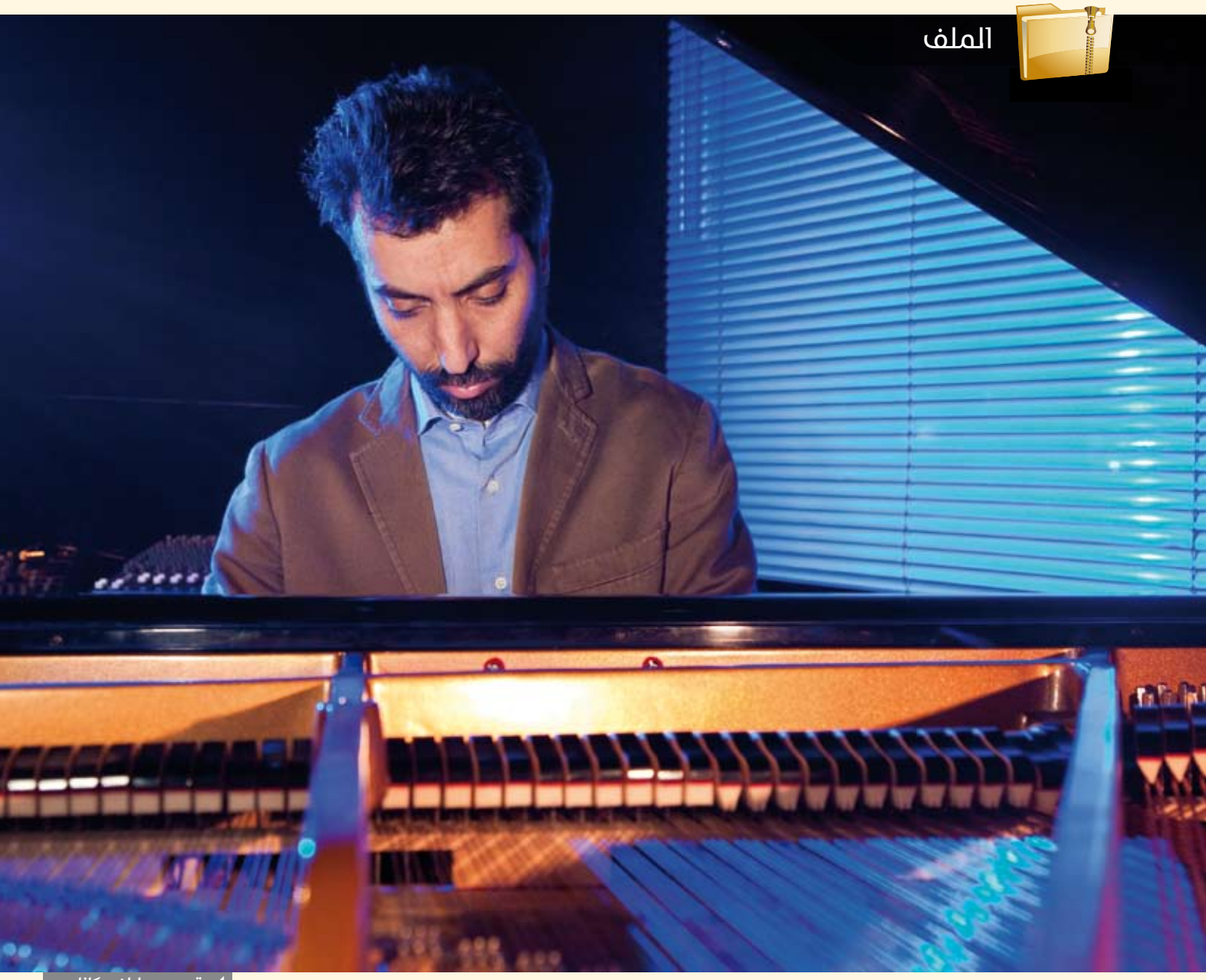

تصوير: برايان سكانل

طارق الناصر: هوية موسيقية خاصة

غيداء حمودة

ليس بالأمر السهل أن تجتذب فرقة موسيقية محلية زهاء أربعة آلاف شخص لمتابعة عرض موسيقي لها في بلد لا يعدّ الثقافة والفن من أولوياته. لكنّ الأمر حدث فعلاً، وهو ما حققته مجموعة «رم-طارق الناصر» خلال عرضها في مهرجان الأردن في تموز/يوليو 2009.

النجاح نفسه كان حاضراً في عرض «أصوات» على مسرح الأوديون ضمن فعاليات مهرجان موسيقى البلد في آب/أغسطس 2009 والـذي قدمه الموسيقي المبدع طارق الناصر مع مجموعة من المغنين الذين عمل معهم خلال تجربته الموسيقية، وكان أبرزهم «ابو السعيد» الذي قدم أغنية «يا بو ردين» من التراث الأردني، وأثار حالة نادرة جداً من التفاعل مع الجمهور.

ما يجمع النجاحَين معاً هو المؤلف الموسيقي طارق الناصر، الذي يشكل «الإنسان» أحد مرجعياته الأساسية في التأليف، فضلاً عن مرجعيات مكانية وزمانية، ورؤى أخرى في التعامل مع الموسيقى بشمولية وانفتاح.

هناك دائماً ما هو جديد في تعامله مع الموسيقى، وموازنة بين هاجس الحداثة والنظر باحترام إلى الموروث، وهو ما مثّل محطته الأولى عندما وضع موسيقى مسلسل «نهاية رجل شجاع» العام 1992، من قصة وسيناريو حنا مينة، وإخراج نجدت أنزور، ليترك الناصر بصمته في هذا المجال.

هناك دائماً ما هو جديد في تعامله مع الموسيقى، وموازنة بين هاجس الحداثة والنظر باحترام إلى الموروث

موسيقى المسلسل شكلت منعطفاً عزز من اهتمام صناع الدراما بعنصر الموسيقى التصويرية، ليبدأ منذ ذلك الوقت نهجاً جديداً سار عليه كثيرون.

لكن الناصر لم يتوقف عند «نهاية رجل شجاع»، بل أتبعه بمسلسلات عديدة ألّف موسيقاها التصويرية ووزعها، حتى يمكن القول إنه أسّس لظهور «مهنة» جديدة في المنطقة.

نجاحات الموسيقى التصويرية للناصر تتالتْ مع عشرات المسلسلات؛ «الجوارح» الفانتازي من إخراج نجدت أنزور العام 1998، «يوميات مدير عام» الكوميدي من إخراج هشام شربتجي العام 1994، وغيرهما العديد، وصولاً إلى مسلسل «ملوك الطوائف» الدرامي من إخراج حاتم علي العام 2005، ومسلسلي «رسائل الحب والحرب» الدرامي من إخراج باسل الخطيب، و«الملك فاروق» التاريخي من إخراج حاتم علي العام2007، واللذين نال عنهما الجائزة الذهبية للموسيقى التصويرية من مهرجان القاهرة للإعلام في العام نفسه.

رغم اختلاف الأنماط الدرامية لتلك المسلسلات من دراما اجتماعية إلى كوميديا إلى فنتازيا إلى ما هو تاريخي، إلا أنّ الناصر أثبت دائماً أنه قادر على التعامل مع مختلف الأنماط بجدارة.

الناصر لم يتوقف عند التجديد في تأليف الموسيقى التصويرية، بل كان أوّل موسيقي في الوطن العربي يقوم بالمونتاج الموسيقي وتركيب المقطوعات الموسيقية على مشاهد المسلسلات الدرامية، ليضمن وجود أعلى حالات التناسق بين الصورة والموسيقى.

حين لم يشأ أن يظل محصوراً في إطار تأليف الموسيقى للأعمال الدرامية، التي قد تفرض أحياناً بعض القيود في تعامله مع الموسيقى، أسّس مع شقيقته المتخصصة بالفنون الجميلة رسل الناصر العام 1998 «مجموعة رم- طارق الناصر» المستقلة، لينطلق من تجاربه السابقة، ويبدأ بترجمة رؤيته الموسيقية الخاصة به.

وكان جديداً وقتها أن تؤدي فرقة في الأردن مؤلفة من 9 موسيقيين، «محترفين وهواة»، مقطوعات موسيقية تتمازج فيها أصوات الآلات المختلفة، لتخاطب الروح وتحاكي المشاعر الإنسانية على اختلاف حالاتها، بعيداً عن الشكل التقليدي للفرقة الموسيقية التي تعزف وراء مطرب.

«رم»، يصل عدد موسيقييها اليوم إلى نحو 25 عازفاً، أما عدد الذين امتزجوا بتجربتها، فيزيد على 60 موسيقياً من الأردن، بعضهم غادرها لبناء مشروعه الخاص، وآخرون استمروا مع الفرقة حتى اليوم. وبات في حكم المؤكد أن «رم» أوجدت بيئة موسيقية، ذات أثر بالغ على العاملين في مجال الموسيقى.

«الموسيقى الجيدة بحر أوسع من أن يتحدد بأي محدد»، بحسب الناصر، الذي يؤكد أنّ ذلك «يتطلب معرفة الأنغام الأخرى من دون تقديس الهوية الجامدة، لتكون قادرة على مخاطبة الإنسان في أي زمان ومكان».

موسيقى «رم» مجنونة وحالمة وراقصة ومغامرة ومباغتة، يختلط فيها الهدوء بالصخب، وتنتقل بين مواضيع مختلفة ذات عناوين خاصة: «حلم»، «قطار»، «تمرد»، «وجع»، «ليل»، «نار» و«حب»، كما أنها تجوب أماكن وأزمان؛ «أردن»، «رم»، «أندلسية»، «جرش» و«رمية». أما أغانيها فهي محاولة لإعادة إرساء أغنية محلية أردنية من جديد، تكون شبيهة بالعمّانيين، بعدما خفتَ بريق تلك الأغنية منذ سبعينيات القرن الماضي.

لم تقف تجربة «رم» عند حدود معينة، بل امتلأت بموروث موسيقي محلي وعربي، وأطلت على تجارب موسيقية عالمية. تحقق ذلك عبر بحث الناصر وتجريبه المستمرّ في الموسيقى، ومن خلال مشاركات المجموعة التي وصلت إلى قرابة 140 عرضاً في مهرجانات محلية وعربية وعالمية ثقافية.

عمل الناصر خلال مشواره مع مؤسسات إنتاجية كبرى؛ الشام الدولية، **MBC**، **أوربت**، سورية الدولية للإنتاج الفني، **TRAVEL CHANNEL** والمركز العربي للخدمات السمعية والبصرية وغيرها.

لم تقف تجربة «رم» عند حدود معينة، بل امتلأت بموروث موسيقي محلي وعربي، وأطلت على تجارب موسيقية عالمية

كما عمل مع مخرجين تلفزيونيين وسينمائيين كُثر؛ نجدت أنزور، حاتم علي، هيثم حقي وساندرا، فضلاً عن عمله مع مغنين ذاع صيتهم، مثل حسين الجسمي في مسلسل «صراع على الرمال»، خالد الشيخ، لطفي بشناق، هالة الصباغ وفهد الكبيسي.

شهادة أخرى للناصر جاءت من خلال اختياره للمشاركة في الفيلم الوثائقي «الموسيقى العربية: ما بين التنافر والتناغم» من إنتاج **PBS Public Broadcasting Service** إحدى كبريات شركات الإعلام في أميركا، ولقائه مع الموسيقي والموزع والمنتج الأرجنتيني الشهير غوستافو سانتاولالا، الحاصل على جائزة **الأوسكار** لعامي 2006-2007، وتبادلهما العزف معاً.

للناصر قصّة حب أخرى، إنها قصة حبه للتراث، وهو الذي أعاد توزيع 17 أغنية من الفولكلور الفلسطيني صدرت في ألبوم «زريف» لفرقة الفنون الشعبية الفلسطينية في رام اللّه العام 2005، إضافة إلى ألبوم «يا بو ردين» الذي يتضمن 10 أغنيات مختارة من التراث الأردني العام 2008، وإعادة توزيعه لأغنيات متفرقة أخرى.

خيار الناصر العمل في الموسيقى لم يكن سهلاً في ظل صعوبات يواجها الفنان في الأردن، إلا أن موهبته بقيت متفوقة على الدوام، وأثبتت خصوصيتها رغم المعيقات. ■

باتَ في حكم المؤكد أن «رم» أوجدت بيئة موسيقية، ذات أثر بالغ على العاملين في مجال الموسيقى

مازن الساكت: تكافؤ الفرص بعيداً عن الواسطة

سامي محاسنة

صنع فرقاً في كل مراحل حياته، فمن مواقع العمل السياسي عندما كان طالباً، مروراً بالبنوك، ثم وزارة المياه، وصولاً إلى رئاسة ديوان الخدمة المدنية، كانت الشفافية والعدالة الاجتماعية مُطبّقة على الجميع، حتى أضحى مكتبه لا يزوره الطامحون بالواسطة والمحسوبية لتوظيف قريب لهم أو التوسط لآخر ليسرق حظ غيره من المواطنين وحقه.

مازن الساكت ترك ابنته، الغالية على قلبه، تتنافس كما غيرها من بنات الأردن، لأخذ حقّها فقط، من دون التعدّي على حق غيرها، ليؤسس بذلك مثالاً يحتذى في مجال رفض الواسطة والمحسوبية، ولنشر مبدأ العدالة وتكافؤ الفرص في التعيين وفق القانون.

مكتبه لا يـزوره اليوم إلا مسؤول يناقش أوضاع دائرته وموظفيه، أو محبّ مشتاق، فلا مجال ولا مكان لغير صاحب حق، لكن الذاكرة تعود به إلى سنواته الأولـى وقت تعيينه في الديوان العام 2003، متذكراً كيف كان الزوّار بالعشرات، بخاصة نواب يبحثون عن صيد سهل لـ«تسمين» شعبيتهم، لكنْ الآن لا يـزوره من النواب أكثر من ثلاثة شهرياً على أكثر تقدير، فقد عرفوا منذ زمن بعيد أنّ طلباتهم ليست عنده.

صلابته التي تعلمها فـي ميادين العمل السياسي، ونضاله من أجل الحق والعدالة كانا نبراساً يهتدي به في عمله، ففي إحدى زيارات رئيس الـوزراء الأسبق فيصل الفايز للديوان، وبعد الانتهاء من تقديم عرض عن دور الديوان، قدّم الفايز ورقة للساكت يطلب فيها مساعدة أحد المواطنين، فقال له أمام المسؤولين: «على الدور يا سيدي».

الحفاظ على شباب الجهاز الحكومي وحيويته همّه الكبير، فالطريقة التي يجري بها التعيين على أسـاس الـدور ستؤدي مستقبلاً لا محالة إلى هرم الجهاز الحكومي، بحسب الساكت، لأن من ينتظر على الدور أكثر من 185 ألف خريج، وهي قناعة يدافع عنها، داعياً إلى أسس أفضل للتعيين.

لا يرى أنّ الجهاز الحكومي متخم بالموظفين، أو أنّ التعيينات ترهق موازنة الدولة، بل يرى أنه لا بد من تنمية الموارد البشرية في المحافظات وفق برامج حقيقية للتنمية، معتقداً أنّ «الجهاز الحكومي ليس كبيراً».

تصوير: برايان سكانل

يقول: «واللّه لو وضعوا عمر بن الخطاب رئيساً لديوان الخدمة المدنية فلن يرضوا عنه»، فإشكالية الثقة بالديوان، التي عززتها الواسطة والمحسوبية على مدى سنوات منذ تأسيسه، شكلت صورة نمطية عن الديوان أنه مكان للقفز من فوق خط العدل. أما عمل الساكت فيتلخّص في وضع مسطرة للإنصاف، بعيداً عن الوساطة والمحسوبية.

حل مشكلة البطالة في الأردن بحاجة إلى نظرة شمولية من خلال تحقيق تنمية حقيقية في المحافظات لإدارة الموارد البشرية التي تعدّ رأسمال الأردن وتنميتها، وفي رأيه، «لا نجاح في الاقتصاد والخدمات من دون النجاح بهذه المهمة».

يباهي الساكت بإنجازة برامج عديدة في ديوان الخدمة المدنية، أبرزها إنصاف 147 ألف موظف من وزارة التربية والتلعيم مضى على حقهم في الترفيع 4 سنوات، كما يباهي بخطته الخمسية التي بدأت العام 2004 وتنتهي 2010، والتي حققت تطوراً في استخدام تكنولوجيا المعلومات للمساهمة في «زيادة شفافية وعمل الديوان تحت الشمس».

ديوان الخدمة اكتشف وجود 25 ألف شخص معين خارج إطار جدول التشكيلات، منهم 2500 من حملة الشهادة الجامعية و1500 من حملة الدبلوم و3 آلاف يحملون الثانوية و17 ألفاً لا يحملون الثانوية العامة.

يقول الساكت إنّ إلغاء ديوان الخدمة المدنية كان من أبرز الشعارات الحكومية المطروحة سابقاً رغم أنّ للديوان دوراً تاريخياً، لذلك فقد دافع عن الديوان حتى لا يكون أرشيفاً، ومكاناً لطلبات التوظيف.

يؤكد الساكت: «لمواجهة هذا الظلم لدور الـديـوان، قررنا إعـادة دراسـة الـواقـع، ووضع مجموعة من التوجهات الأساسية في إستراتيجية 2004- 2010»، وكـان أبـرز محاورها تطوير التشريع ونظم المعلومات والـدور المجتمعي من خلال المساهمة في سياسة التعليم العالي ومخرجاته، والسعي لتغيير ثقافة الوظيفة لدى الشباب، «كون التعليم أخذ طابع التعليم الوظيفي».

الساكت الذي تعني له الوظيفة العامة خدمة المواطن، يحذر كثيراً من «هرم الجهاز الحكومي إذا بقي هذا هو الأسلوب المتبع في عمليات التعيين»، فالخريج الذي مضى عليه سنوات يفقد الطموح والتطور، متسائلاً عن جدوى وجود 150 ألف طلب وظيفة لفتيات في الديوان، إذ يرى أنّ ذلك يحتاج إلى تفكير عميق لحل المشكلة. ■

قطاع تكنولوجيا المعلومات: تميّز مغاير ونمو ملحوظ

رنيم أحمد

سميح طوقان

في مطلع تشرين الثاني/ نوفمبر 2009، كان مدير العمليات في شركة **ميكروسوفت** العالمية كيفن ترنر يزور الأردن، مجدّدا التزام الشركة العالمية بتواجدها في المملكة واستمرارها في لعب دور فاعل على صعيد تحويل الأردن إلى بوابة للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للمنطقة.

تصريحات ترنر لم تأتِ من فراغ، فقد سبقته إلى الأردن كبريات الشركات العالمية العاملة في مجال قطاع تكنولوجيا المعلومات، مخصصة عشرات الملايين من الدولارات للشراء أو للاستثمار في مشاريع، بدتْ عند انطلاقتها الأولى محلية، إلا أن الجهود التي وقفت وراءها نقلتها إلى العالمية.

قصص نجاح كبيرة سجلها قطاع تكنولوجيا المعلومات الأردني العام 2009، بدا فيها غير متأثر بالأزمة المالية العالمية التي عصفت بجميع القطاعات، وهو الذي استقطب اهتمام كبريات الشركات العالمية، مقدمة اعترافاً بتميزه وقدرته على المنافسة إقليمياً وعالمياً.

القطاع الذي ينمو، بحسب أرقام ودراسات، بمعدل 30 في المئة سنوياً، لفت إليه أنظار شركات عملاقة؛ **ياهو**، **ميكروسوفت** و**غوغل**، ليحقق نقلة نوعية، يرى معها خبراء ضرورة إيلاء هذا القطاع عناية كبيرة، بخاصة الموارد البشرية التي تعد العصب المحرّك له، فضلاً عن التفكير الجادّ والمنتج في توجيه القطاع نحو مزيد من النمو.

الأرقام الرسمية تظهر أن هنالك 78 رخصة اتصالات عامة في المملكة تقدم خدمات الخلوي والثابت والإنترنت، فيما يقدّر عاملون في القطاع عدد شركات تكنولوجيا المعلومات بأكثر من 250 شركة، منها أكثر من 10 تعمل في مجال محتوى الإنترنت.

لعلّ هذه الأرقام، وتلك الصفقات الكبيرة، لم تغب عن بال ترنر وهو يقرّر أن الأردن «بوابة رئيسة ومهمة لتكنولوجيا المعلومات في المنطقة وهناك العديد من التطورات المهمة التي تحدث في المملكة على هذا الصعيد».

صفقة مكتوب و«ياهو»

أواخر آب/أغسطس 2009، وقعت شركة **ياهو** العالمية رسمياً على اتفاقية تقضي باستحواذها على موقع **مكتوب دوت كوم**، الذي انطلق من الأردن، ويمثل أكبر بوابة لمستخدمي الإنترنت في العالم العربي، إذ يضم أكثر من 16,5 مليون مستخدم.

وبهذه الصفقة، تدخل **ياهو** للمرة الأولى دائرة الاستخدام العربي لشبكة الإنترنت، وهو ما سيؤدي إلى دعم انتشار خدمات الإنترنت في العالم العربي، بحسب الرئيس التنفيذي لـ **ياهو** كارول بارتز التي ترى أن الاتفاقية من شأنها أن تسرّع استراتيجية **ياهو** للتوسع في الأسواق الصاعدة ذات النمو العالي، مبينة أن الصفقة أتاحت لـ **ياهو** أن يكون متوفراً بالعربية في جميع أنحاء المنطقة.

وفي الوقت الذي ازداد فيه عدد مستخدمي الإنترنت في الشرق الأوسط إلى أكثر من عشرة أضعاف منذ العام 2000، ما زالت معظم الأسواق في المراحل الأولى من التطبيق. ووفقاً لتقارير البنك الدولي، هناك أكثر من 320 مليون عربي في العالم، بينما تصل نسبة المحتوى المتوافر باللغة العربية على شبكة الإنترنت أقل من 1 في المئة.

ومع دمج جمهور وأنظمة كل من **ياهو** و**مكتوب دوت كوم**، ستتوفر قدرات وصول متطورة للتواصل على الإنترنت في المنطقة. كما يتوقع أن ترتفع نسبة الإنفاق على الإعلان على الإنترنت في المنطقة بين 35 و40 في المئة خلال الفترة المقبلة، بحسب مراكز أبحاث.

في العام 2000، قام سميح طوقان وحسام خوري بتأسيس موقع مكتوب.كوم، كأول موقع عربي يقدم خدمة البريد الإلكتروني المجاني باللغتين العربية والإنجليزية، ونما منذ ذلك الحين ليصبح أكبر مجتمع عربي على الإنترنت.

في أعقاب الإعلان عن الصفقة، أكد سميح طوقان أن «هذه الشراكة تطور طبيعي بين **ياهو** و**مكتوب**، وأن هذه العلاقة «من شأنها أن تبعث النشاط في سوق الإنترنت في المنطقة بشكل عام».

مدير عام **مكتوب دوت كوم** أحمد ناصف، بين أن الشراكة ستتيح لمستخدمي الإنترنت في العالم العربي الوصول إلى حقيبة محتويات واسعة، إضافة إلى منتجات اتصالات عالمية باللغة العربية، كما أن المعلنين سيستفيدون من امتداد ووصول واسع للموقع الجديد للتسويق عبر جميع أرجاء المنطقة».

اتفاقية الشراء هذه تندرج ضمن استراتيجية **ياهو** الواسعة لتنمية أعمالها في الأسواق الصاعدة من خلال وصل المستهلكين بالمعلومات والخدمات التي تهمهم وبلغتهم المحلية. وتتولى مجموعة أعمال الأسواق الصاعدة في سنغافورة مسؤولية الأسواق الأسرع نمواً لشركة **ياهو** التي تضم جنوبي شرقي آسيا وإفريقيا والشرق الأوسط.

وبناء على اتفاقية الاستحواذ، أصبح موقع **مكتوب دوت كوم** مملوكاً بالكامل وشركة تابعة لـ **ياهو**، فيما سيستمر أحمد ناصف المدير العام الحالي لمكتوب.كوم بقيادة فريق العمل تحت إشراف إدارة **ياهو**.

ولدى تطبيق الاتفاقية، سيتم تشغيل شركات **مكتوب** الأخرى والتي تضم «**سوق دوت كوم** و**كاش يو دوت كوم** و**عربي دوت كوم** و**تحدي دوت كوم** تحت إشراف شركة جديدة هي «مجموعة جبار للإنترنت»، والتي سيتولى إدارتها سميح طوقان.

تفاصيل الصفقة لم يتم الإعلان عنها رسمياً، ولم يتم الكشف عن شروطها المالية، إلا أن تقارير إخبارية رجّحت أن حجمها تراوح بين 80 إلى 170 مليون دولار. ■

«مجموعة نُقل»:

إسهام مؤثّر في تنمية المجتمعات المحلية

إيليا نقل وابنه غسان - تصوير: برايان سكانل

صلاح العبّادي

لم تكن مجموعة نُقل بعيدة عن هموم المواطنين، وهي تجري الدراسات والمسوحات للتعرّف على المناطق الأشدّ فقراً، لدعمها وتحفيزها تنموياً، في تمثّل راقٍ لمسؤوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع المحلي.

مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة، عرّف المسؤولية الاجتماعية للشركات بأنها «الالتزام المستمر من قبل شركات الأعمال بالتصرف أخلاقياً، والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم، والمجتمع المحلي والمجتمع ككل».

الكورة، بالنسبة لمجموعة نُقل، حكاية نجاح ثنائية؛ نجاح للمجموعة في مسعاها التنموي، ونجاح للمجتمع المحلي المستهدف ببرامج أثّرت إيجاباً في حياة السكّان.

استهدفت المجموعة منطقة الكورة في برامجها، بوصفها إحدى جيوب الفقر في الأردن

القرية الشمالية حظي نحو 275 شاباً وشابة من أبنائها خلال العام 2009 بفرص اكتساب مهارات الحياة العصرية، والتمكين للنهوض بقدراتهم، وأخذ دورهم التنموي في المجتمع.

كل ذلك تحقّق بواسطة مجموعة نُقل، التي أخذت على عاتقها خدمة المجتمع المحلي، بكل ما تحمله المسؤولية الاجتماعية من معنى.

لم يعتقد محمد حرز اللّه أنه سيحظى بفرصة الحصول على منحة جامعية من مؤسسة نُقل الخيرية تمكنه من تحقيق حلمه في إكمال الدراسة الجامعية. حرز اللّه حقق حلمه في مواصلة إكمال دراسته؛ إذ يلتحق في قسم علوم الحاسوب في جامعة اليرموك بمستوى السنة الثالثة، على نفقة المؤسسة، بعد أن واجه صعوبة في دراسة الفصل الأول، الذي كان قد اقترضه من أصدقاء.

بحصوله على هذه المنحة، فإن الخوف من المستقبل تبدد، على غرار 76 شاباً وشابة من أقرانه الذين نالوا منحاً جامعية، توفر لهم الرسوم الدراسية، وجزءاً من المصروف الشخصي الذين يعينهم في حياتهم الجامعية.

ويؤكد حرز اللّه، الذي يلتحق في برامج تدريبية وفرت له من قبل المجموعة، أهمية تلك البرامج في إكسابه مهارات الحياة العصرية، لتمكينه من دخول سوق العمل بعد التخرج، معبّراً عن سعادته بعد أن نال منحة دراسية، وهو الذي كان يخشى عدم القدرة على مواصلة تعليمه الجامعي؛ بخاصة أنّ شقيقه الأكبر هو المعيل الوحيد لأسرته المكونة من خمسة أفراد، بعد أن وافت المنية والده العام 1993.

طالبة الهندسة الميكانيكية في جامعة البلقاء التطبيقية إيناس جودت، تؤكد أنّ حصولها على منحة دراسية مكنها من مواصلة تعليمها الجامعي من دون شعور بالخوف من المستقبل. مثلها في ذلك كان حمزة بني صالح الذي استطاع أن يشارك في تنمية أقرانه من شبان لواء الكورة، بعد أن التحق في برامج تدريبية مكّنته من اكتساب مهارات المعلوماتية التي أهّلته لدخول سوق العمل.

وهو يشير إلى أنه تمكن من خلال مجموعة نُقل من تنفيذ مشروع تنموي في لواء الكورة، لتطوير محطة معرفة بلدية دير أبي سعيد، التي عُرفت بالمناطق الأكثر فقراً على مستوى المملكة. ويبيّن أنّ مشروعه تمثّل في الحصول على تبرع بأجهزة كمبيوتر قديمة من مديرية التربية والتعليم في اللواء، وتطويرها لاستخدامها في إكساب أبناء المنطقة مهارات تكنولوجيا المعلومات.

في العام 2008، سعت المجموعة إلى «مأسسة» العمل الخيري الذي تقوم به، عندما أطلقتْ «مؤسسة إيليا نُقل الخيرية»، كذراع للأعمال الخيرية والإنسانية للمجموعة، تهدف لمأسسة الجهود المبذولة في قطاع الأعمال الخيرية، ولإحداث التغيير في حياة الأردنيين. وقد خصّصت نسبة من أرباح المجموعة لمصلحة هذه المؤسسة.

رئيس هيئة المديرين لمجموعة نُقل، إيليا نُقل «أبو غسان»، وفي حديثه لـ **السجل**، يؤكد أنّ الحرمان من التعليم الذي اختبره، هو الذي قاده إلى هذه المشاريع.

حكايته التي تعود تفاصيلها إلى حصوله على مقعد دراسي في الجامعة الأميركية ببيروت العام 1948، وعودته إلى الأردن بعد بضعة أيام من الدراسة، لعدم توافر المال اللازم للمصروف والطعام.

ويبيّن نُقل المولود في الرملة في الخامس والعشرين من كانون الأول/ديسمبر 1928، أنه كان من الأوائل في المدرسة، وأنّ رغبته كانت تتجه لدراسة الهندسة، وهي الرغبة التي لم تتحقق، عندها عمل محاسباً في إحدى شركات المواد الغذائية، ليقرر بعدها العمل مع أشقائه وإقامة مشروعهم الخاص.

العام 1952 حصل على رخصة استيراد مواد غذائية، وبدأت شركة «نُقل أخوان» تزاول عملها باستيراد مواد غذائية مختلفة وتسويقها في سوق السكّر وسط عمان.

دشّن أوّل نشاط صناعي العام 1958، باستيراده رولات ورق تواليت بأحجام كبيرة ومن ثم تقطيعها إلى أحجام صغيرة وتغليفها لتأخذ طريقها إلى السوق المحلي، حتى تمكن من توسيع نشاطه الصناعي العام 1962، في وقت كان يوزع فيه «فاين الجيب» مجاناً في دور السينما؛ بهدف تعريف المواطنين على المنتج والترويج له.

ذكريات نجاح جميلة تمرّ في خاطر نُقل اليوم، حين ينظر إلى مجموعته ويراها تضم 31 شركة، تصدّر منتجاتها إلى 45 دولة، ويعمل فيها نحو 6 آلاف موظف، إضافة إلى نيلها العديد من الجوائز والأوسمة؛ محلية وعربية وعالمية في مجالات قوة العلامات التجارية، إضافة إلى وسام الحسين للتميز العام 2002.

المجموعة تترجم فلسفتها «لننمو معاً»، وتتيح لموظفيها التعاضد لتنمية مجتمعهم من خلال المسؤولية الاجتماعية للشركة، لتسعى إلى دعم المجتمع وتغييره بطريقة صحيحة.

نائب رئيس هيئة المديرين غسان نُقل يبين أنّ سياسة الشركة تتمحور في تمكين المجتمع في إطار تطبيق مسؤوليتها الاجتماعية.

المجموعة، وبعد تحليل المعطيات وتبادل الأفكار والآراء مع عدد من منظمات المجتمع المدني، قررت أن توحد جهودها في منطقة واحدة، ليكون الأثر المتوخى منها أكثر فعالية، بدلاً من تقديم الحلول لمشاكل بسيطة ومتناثرة في جميع أرجاء المملكة.

استهدفت المجموعة منطقة الكورة في برامجها، بوصفها إحدى جيوب الفقر في الأردن، وأعدت خطة لتحليل أبرز احتياجات المنطقة ودراسة المسائل التي يمكن معالجتها من خلال إحداث تغيير منهجي في المجتمع بمساعدة المنظمات التي تمتلك أفضل الخبرات والكفاءات.

عقدت المجموعة شراكة مع تكية أم علي، وقامت بتوفير الطعام للعائلات المحتاجة وللمدارس في المنطقة، كما شاركت في تنفيذ برامج التكية التي تعمل على تمكين شبان المنطقة؛ من خلال تنفيذ مشاريع مستدامة كبرنامجي «مضياف» و«مشاوير».

من خلال شراكتها مع شبكة الأردن؛ ومراكز المعرفة، أسست شبكة شبان في لواء الكورة لتنفيذ مشروع تدريب الشبان على تحمل المسؤوليات المطلوبة منهم؛ لجعل مجتمعاتهم المحلية أماكن أفضل للعيش لأنفسهم ولأسرهم. كما افتتحت المجموعة مكتبة عامة العام 2008، لتعزيز مساهمات المجتمع في مجال محو أمية الأطفال وعائلاتهم.

غسان يرى أن النجاح الذي تحقّق حتى الآن، تمثّل في تحفيز جهود أبناء المجتمع ومساهماتهم؛ وتهيئة فرص التدريب والعمل داخل المجتمع، وهو ما أوجد نموذجاً يكفل حلولاً أكثر استدامة في المنطقة؛ ويحتذى به في المستقبل. ■

تصوير: برايان سكانل

صحيفة «الغد»: عام تكريس الهوية

رنيم أحمد

«عام ناجح»، هكذا يصف رئيس تحرير يومية «الغد» موسى برهومة حصيلة عمله في الصحيفة خلال العام 2009.
الأمر يبدو كذلك لمتابعي الصحيفة، فللمرة الأولى خلال خمسة أعوام من عمرها، تمتلك الصحيفة هوية وطنية سياسية واضحة المعالم، ضمن مشروع يطغى عليه الجانب الإصلاحي المعتمد على النقد البنّاء.

هذا الأمر تحقّق من خلال عشرات القضايا التي طرحتها «الغد» على صفحاتها، وبشكل شبه متصل، آخذة على عاتقها فتح «ملفات مسكوت عنها»، كسحب الجنسية من مواطنين أردنيين، وسرقة السيّارات والحملات الأمنية التي نُفّذت في مناطق عشائر متنفّذة، إضافة إلى ملف العنف المجتمعي الذي طغى على روزنامة العام 2009.

يؤكد برهومة أنّ الحدث الأبـرز الذي أسهم في تكريس هوية وطنية للصحيفة، هو «العدوان الإسرائيلي على غزة»، فقد كانت «محطة مهمة للصحيفة للتعبير عن هويتها الخاصة».

لعلّ أكثر ما ميّز «الغد» خلال العام 2009، هو رفعها شعار «الحياد الموضوعي»، وعدم الانزلاق إلى الخندقة وتصفية الحسابات

بحسب متابعين وصحفيين، فإنّ **الغد** قبل برهومة لم تستطع تكريس تلك الهوية، فرئيس التحرير السابق جورج حواتمة جاء إلى صحيفة «مخلخلة نفسياً»، وقد بذل جهوداً كبيرة لإصلاح هذا الجانب، أما الرئيس الذي سبقه أيمن الصفدي، فقد وضع الصحيفة في مواجهة الأطراف الرفضوية، محلياً وعربياً؛ الأحزاب، النقابات، سورية، حزب اللّه، حماس، إيران، لتغدو الصحيفة «صورة متطوّرة عن غيرها من الصحف المحلية الأخرى الصادرة بثوب رسمي». أما رئيس التحرير الأوّل عماد الحمود، فقد انشغل بالقضايا التأسيسية، ولم يكن تكريس هوية خاصة بالصحيفة ضمن أجندته.

برهومة، رغم اعترافه بأهمية العدوان على غزة في حسم خيارات الصحيفة، إلا أنه يؤكد أنّ «**الغد** في الحرب مثلها في السلام». ويقول: «هي صحيفة ضدّ الاحتلال والعسف والظلم واغتصاب حقوق الآخرين، وهي مع السلام والجمال والانتصار لحقوق المهمّشين والأطفال والنساء والشباب».

أكثر ما أزعج برهومة لدى تسلّمه رئاسة تحرير **الغد** هو انطباع لدى كثيرين أنها «صحيفة عمّان الغربية»، وهو الأمر الذي عمل على تبديده بتفعيل التقارير اليومية من قاع المدينة، إضافة إلى تفعيله المحافظات الأخرى، وإفراده صفحة يومية لمشاكلها التي تعانيها، في خطوة يرى أنها تصب في مصلحة فتح مكاتب خاصة بكل محافظة.

الحرية الإعلامية، من الملفات المهمة التي جرى حسمها في **الغد**؛ حرية بسقف عال، وأحياناً بلا سقف، وذلك إدراكاً لأهمية الصحافة كمنبر من منابر الحرية، ومحاولة تكريس العدالة، ورفض الانغلاق.

إلى ذلك، اشتغلت الصحيفة على موضوعة التعدّدية، مع إدراك عميق أنّ «السبق الصحفي لا يكمن في خبر يسرّبه مسؤول»، بحسب برهومة، بل هو «فضح الممارسات السياسية والاجتماعية التي تضرّ البلد».

الغد التي كانت سابقاً «في مهبّ القلاقل»، بخاصة خلال الأعوام الثلاثة الأولى من عمرها، استطاعت اليوم أن توفّر للعاملين فيها جوّاً من الراحة النفسية، حتى باتوا يعملون من دون النظر إلى ساعاتهم.

الصحيفة التي ينظر إليها كثيرون على أنها متقدّمة مهنياً، لم تنم على حرير المجد الذي حقّقته، بل عملت بجدّ من أجل مهنية بامتياز، ففتحت الباب أمام التدريب المستمرّ لكادرها، كما خصّصت وحدة للتحقيقات الاستقصائية، وهي الأولى في الصحافة المحلية، وعملت على تكريس خطاب مهني متميّز، من خلال دورات على مدار العام.

لعلّ أكثر ما ميّز **الغد** خلال العام 2009، هو رفعها شعار «الحياد الموضوعي»، وعدم الانزلاق إلى الخندقة وتصفية الحسابات، بل عملت على أن تكون حصّة الإصلاح كبيرة ووافرة على صفحاتها، وبقيت تعتمد الدقة معياراً لها، فقد نأت الصحيفة بنفسها عن كل المنعطفات التي كانت ميداناً للترجيح والتخمين.

لا شكّ أنّ إنجازاً مهنياً بهذا القدر، لا بدّ أن ينعكس إيجاباً على الصحيفة ككل، فقد استثمرت الدوائر التجارية والتسويقية المنجز، واستطاعت تسويقه، ما حقق عائداً إعلانياً كبيراً للصحيفة جعلها تتجاوز الأزمة المالية التي عصفت بكثير من الصحف في العالم خلال الصيف الماضي، كما استطاعت رفع عدد مشتركيها، وتوسعة قاعدة قرّائها.

أكثر ما أزعج برهومة لدى تسلّمه رئاسة تحرير «الغد» هو انطباع لدى كثيرين أنها «صحيفة عمّان الغربية»

«**الغد** تشبه طاقمها؛ جميلة، متواضعة، أنيقة، دافئة، خلاّقة، غير متعجرفة، ولكنها واثقة جداً بنفسها»، يقول برهومة. ويؤكّد أنه بوصفه رئيساً للتحرير، يرنو إلى أن يجعل من **الغد** بصحبة هذا الفريق «منبراً إعلامياً مهمّاً، ومركز إشعاع بكل ما تحمله الكلمة من معنى»، ولا يتوقف طموحه عند الساحة المحلية، بل يتعدّاه إلى الساحة العربية.

برهومة: «الغد» تشبه طاقمها؛ جميلة، متواضعة، أنيقة، دافئة، خلاّقة، غير متعجرفة، ولكنها واثقة جداً بنفسها

ظروف كثيرة مهّدت لمجيء برهومة، وهو من خارج نادي رؤساء التحرير، لكنّه من داخل الصحيفة، فالبداية كانت مع عماد الحمود، التي يرى بعضهم أنها فترة كان اختيار رئيس التحرير فيها يخضع لاشتراطات الجغرافيا، بخاصة مع رأس مال أردني من أصل فلسطيني. في هذه المرحلة وضعت الصحيفة أساسها في الأردن، إلا أنّ خبراً صغيراً حول «تفجيرات الحلّة» العراقية كاد يهوي بالصحيفة.

مرحلة أيمن الصفدي، أو كما يدعوها العاملون في **الغد**: «المرحلة الستالينية»، جاءت لتخطّي «أزمة الحلّة»، فقاد فيها بناء الصحيفة مهنياً، واستطاع أن يتجاوز الأزمة، رغم أنه، أيضا، أسّس لتوتر داخل **الغد**، بحسب محرر طلب عدم نشر اسمه، ما استدعى إلى «مواجهته باعتصام وتوقف عن العمل من قبل معظم الصحفيين».

وقتها، كان لا بدّ من شخصية تصالحية تقود الركب من جديد، وكان الخيار هو جورج حواتمة. يؤكد المحرر أنّ «مرحلة حواتمة كانت مهمة، فقد استطاع بشخصيته التصالحية والتسامحية والاجتماعية، أن يجمع الفريق من جديد». ويقول: «جورج صحفي ليبرالي حقيقي، ولعلّه أكثر الصحفيين الليبراليين الشجعان في الأردن، عدا نزاهته وكفاءته وإنسانيته وعدالته». ■

«اللجنة الوطنية لشؤون الأسرى والمفقودين...»:

التعريف للمرة الأولى بأسرى أردنيين في إسرائيل

وليد عبد القادر يحمل صورة ابنه الأسير رأفت - تصوير: برايان سكانل

أحمد أبو خليل

بدت عبارة «أسرى أردنيون» غريبة وجديدة بعض الشيء على الرأي العام عندما بدأت تتردد على لسان بعض أهالي هؤلاء الأسرى الذين شكلوا العام 1997 لجنة متواضعة، لكنها مثابرة، بذلت جهوداً كبيرة كي تنتزع الاعتراف حتى على المستوى الإعلامي، بعد تردد صحف كثيراً في البداية عن متابعة القضية.

غير أنّ نشاط الأهالي تواصل وبعناد إلى العام 2005 عندما جرى توسيع العمل وتنظيمه بتشكيل «اللجنة الوطنية لشؤون الأسرى والمفقودين الأردنيين في السجون الصهيونية»، وهي التي أخذت تضمّ النقابات المهنية ومجموعة من الأسرى المحررين سابقاً والمنظمة العربية لحقوق الإنسان، إلى جانب لجنة أهالي الأسرى.

مقرر اللجنة الوطنية ميسرة ملص يؤكد أنّ المعلومات الأساسية الأولى جمعها الأهالي، وأنّ تشكيل اللجنة الوطنية كان تتويجاً وتطويراً للنشاط السابق، ما جعل من قضية الأسرى عنواناً لقضية مهمة في الرأي العام من خلال التنسيق بين كل الأطراف المنضوية فيها. ويسجل ملص هنا إشارة إلى نشاط صالح العجلوني، شقيق «الأسير المحرر» سلطان، وعطية فريج والد المفقود محمد فريج.

يضيف ملص أنّ إنجاز تحرير الأسرى الأربعة، سلطان العجلوني ورفاقه، وهو الحدث الأبرز في هذا السياق، جعل كثيراً من المتابعين يخشون أن يتوقّف عمل اللجنة أو يتقلّص.

ويوضح ملص أنّ التحدي في العام 2009 كان مواصلة العمل، وتثبيت إنجاز الاعتراف بالقضية وبحق اللجنة في متابعتها، وما هي إلا أشهر قليلة حتى تيقن الأهالي أنّ العمل متواصل. يقول: «أضفنا بقوة عنوان المفقودين وجثامين الشهداء، ما دفع عدداً من الأهالي الذين كانوا يئسوا أو نسوا قضايا أبنائهم إلى أن يبادروا للتبليغ عنهم، فقد شعروا أن هناك أملاً فعلياً في تحقيق إنجاز».

يقول ملص إنّ اللجنة لم تواجه مشكلة في الاعتراف بها من مختلف الأطراف المحلية بما فيها الطرف الرسمي الحكومي، ولم تتعرض لضغوط أو معيقات قوية، رغم أنّ الحكومة لم تكن قد سجلت هذه القضية ضمن مهماتها حتى في فترة التفاوض لتوقيع معاهدة وادي عربة، كاشفا أنّ رسميين أردنيين أكدوا أنهم لم يكونوا يعلمون بوجود أسرى، إضافة إلى تصريحات رسمية للإعلام أنه لا يوجد سوى بعض السجناء الجنائيين، وهو ما جعل الحكومة في مرحلة لاحقة تطالب اللجنة بما لديها من معلومات.

غير أنّ ملص يسجل نقطة تعارض واشتباك مهمة في مسيرة قضية الأسرى بالسلطة الرسمية، وذلك عندما جرى الضغط بمختلف السبل لمنع «اللجنة» من الاستعانة بحزب اللّه اللبناني في شمول الأسرى الأردنيين بصفقة التبادل التي أجراها الحزب العام 2004.

مسيرة لجنة الأهالي واللجنة الوطنية، تشكّل مسيرة منظمة مجتمع مدني، فهناك قضية حقيقية كانت مغيّبة ثم وجدت من يتطوع للنشاط من أجلها وبإشتراك الأطراف المعنية مباشرة، أي أهالي الأسرى الذين انخرطوا في أعمال جديدة بالنسبة لهم؛ مسيرات، اعتصامات، توقيع عرائض، مخاطبات لجهات محلية ودولية، وغيرها من النشاطات، يضاف إليها أنّ تمويل النشاط تمّ من قبل مجمع النقابات، حيث يؤكد ملص أنّ المجمع تعامل مع اللجنة من ناحية التمويل كما يتعامل مع بقية لجانه، غير أنه يشير إلى أنّ «اللجنة» مارست عملها باستقلالية.

ثمة تأثير بارز لعمل اللجنة، يكمن في أنها تجاوزت تقصيراً رسمياً في مجال يُعدّ من مهام رؤساء الحكومات ووزراء الخارجية والسفراء، الذين لم يبادر أيٌّ منهم إلى طرق الموضوع مع الطرف الإسرائيلي، طيلة سنوات عديدة بعد معاهدة وادي عربة.

ميسرة ملص

تصوير: برايان سكانل

تنوَّعَ نشاط «اللجنة» وشمل ميادين مختلفة، فقد بادرت في بداية عملها إلى إصدار كتاب بعنوان «الأحرار في زمن الانكسار»، ووزعت ملصقات توضع على السيارات تطالب بتحرير الأسرى مع عبارة «الحرية لأسرانا في سجون العدو الصهيوني». كما تمت متابعة الشؤون الحياتية والإنسانية لعدد من الأسرى وعائلاتهم، فعلى سبيل المثال أشرفت اللجنة ومولت عملية صيانة منزل لأحد الأسرى وأسهمت في تنظيم دراسة ابن أسير آخر، ومولت إجراء عملية جراحية لأسير محرر، وتابعت بعض قضايا سحب الجنسية لبعض الأسرى.

ما زالت اللجنة تشعر أنّ قضيتها لم تنتهِ، وفي كل شهر لديها نشاط أو أكثر، وقد أعدت قوائم بأسماء الأسرى والمفقودين، ونجحت في الحفاظ على وتيرة نشاط الأهالي، بل إنّ حيويتهم ازدادت، فقد تم تسجيل وتثبيت قضية وطنية تحت اسم بات معروفاً على نطاق واسع هو «الأسرى والمفقودون الأردنيون في السجون الصهيونية». ■

ما زالت اللجنة تشعر أنّ قضيتها لم تنتهِ، وفي كل شهر لديها نشاط أو أكثر، وقد أعدت قوائم بأسماء الأسرى والمفقودين، ونجحت في الحفاظ على وتيرة نشاط الأهالي

«عمون»: تجاوز الصيغة الإخبارية نحو قياس المزاج العام

تصوير: برايان سكانل

سمير الحياري (يمين) وباسل العكور

عطاف الروضان

خطفت وكالة **عمون** الإخبارية العام 2009 موقع الصدارة بجدارة في سرعة بث الخبر الدقيق، إضافة إلى صدقيّة كبيرة في الأخبار المتوقّعة، كتوقّع رحيل حكومة الذهبي بعد الحديث المتكرر عن ذلك في الصحافة الأردنية امتدّ منذ الصيف الماضي.

لم تنتظر **عمون** كثيراً، فكانت الأولى في نشر خبر تكليف سمير الرفاعي، في حين كانت جميع التوقعات تصبّ في مصلحة تكليف رئيس الديوان الملكي ناصر اللوزي، وأكثر من ذلك كانت أوّل من نشر التشكيلة الحكومية الجديدة.

هذا النهج اختطته **عمون** تقريباً منذ بداياتها قبل ثلاثة أعوام، لكنّ العام 2009 كرّس **عمون** الموقع الإخباري الأوّل في الأردن، لينتقل من مجرد تجربة أو فكرة، إلى مؤسسة إعلامية إلكترونية متكاملة.

دشنت شبكة **عمون** الإخبارية العام

2009، جملة من الخدمات الجديدة، وأطلقت مواقع مرتبطة متخصصة بالرياضة والفنون والإعلانات المبوّبة ومنتدى للحوار في مختلف القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وصفحات خاصة بالفيديو والإذاعة **RRS**، إضافة إلى موقع **عمون** باللغة الإنجليزية، وهو بذلك أوّل موقع باللغة الإنجليزية تطلقه وكالة إخبارية إلكترونية أردنية .

«عمون» تؤكد أنّ سرّ نجاحها، ليس في سبقها بالسنين والأخبار الصادقة فحسب، بل لأنها حازت ثقة الملايين من القرّاء والمتابعين

كثيرة هي المحطات المضيئة التي حقّقت فيها **عمون** سبوقات مميّزة، سواء في المضمون أو بشكل التغطية، مثل المتابعة الكاملة لمجلس النواب المنحلّ، أحداث العنف الجماعي في المحافظات وأخبارها المختلفة، مصفاة البترول، التسهيلات المالية في قضية أوجيه وعماشا، وهي قضية تسهيلات مالية وشراء أسهم وسندات وقروض من بنوك أردنية، قضايا التعليم العالي، إعلانات التشكيل الحكومي والتغيير، تعيينات الوظائف الكبرى، الوفيات في المحافظات وبعض الأخبار الاجتماعية. كل ذلك وغيره، شكّل حوافز للمواطنين للدخول إلى الموقع.

الموقع تجاوز حدود المحلية، ليكون خبر حذاء الزيدي هو الأكثر قراءة وتعليقاً، ووصلت التعليقات إلى 10 آلاف تعليق، نشر منها خمسة آلاف، وهو «رقم تاريخي»، بحسب أحد القائمَين على الموقع، باسل العكور.

على الصعيد التجاري، يؤكد القائمان على الموقع سمير الحياري والعكور، أن **عمون** أسهم بتأسيس ثقافة الإعلان عبر الإنترنت، بعد أن كانت ضرباً من المستحيل في الأردن، وهم بذلك مهّدوا الطريق لإمكانية نجاح المواقع الإلكترونية تجارياً، رغم أن هناك مواقع حدثت فيها حالات ابتزاز لأشخاص ومؤسسات من قِبل قائمين عليها، ما يذكّر بما كان حدث للصحافة الأسبوعية في بداياتها.

ما وصل إليه الموقع، يأتي بعد تلك البداية التي نجح فيها الموقع أن يكون محجّ زوار الإنترنت الأول للاطلاع على الخبر الأردني الموثوق، بعد أن كان مصدره وكالات الإعلام الدولية والعربية، وهو ما أهّلها لتكون الأقرب لمزاج الرأي العام الأردني داخل الأردن وخارجه.

بدأ الموقع ببثّ أخباره وتحليلاته من **كافيه دونيه** في أحد أحياء عمان، واكتسب المقهى نفسه شهرة مختلفة عن بقية المقاهي التي تتزاحم في منطقة الرابية بسبب نوعية الزبائن المختلفة التي أصبحت **عمون** تستقطبهم لإدارة غرفتها الإخبارية من هناك.

الحياري والعكور، يؤكّدان أنهما يلمسان اهتماماً غير مسبوق بما يُنشر على **عمون** من المؤسسات الحكومية والنخبة، «لأنّ الموقع استطاع جذب كل فئات المجتمع، والحصول على التغذية الراجعه منهم لمعرفة توجهاتهم وآرائهم وتلمّس احتياجاتهم».

بإمكانات مالية متواضعة، استطاع الاثنان تأسيس وكالة **عمون** الإخبارية، بدأت كفكرة، وتحولت إلى شبكة إعلامية تضمّ ستة مواقع متخصصة، وتقدّم خدمات إعلامية وإعلانية مهمّة، وتتفرد غالباً بالخبر المحلي، متقدمة بذلك على قائمة المواقع التي تثق بها النخبة والعامة على السواء.

يؤكّد صاحبا الفكرة أنّ ثقافة جعل الإنترنت مصدراً للخبر، لم تكن قائمة قبل **عمون**. ويضيفان: «بذلنا كثيراً من الوقت والجهد لتكون **عمون** على ما هي الآن».

كان أوّل لقاء لصاحبَي فكرة **عمون** في مؤسسة الإذاعة والتلفزيون، خلال تجربتها الإصلاحية الكبيرة، فقد كان الحياري نائباً لرئيس مجلس الإدارة، الوحيد بصبغة غير حكومية في تاريخ المؤسسة، أما العكور فقد كان معدّ برنامج «يحدث اليوم»، الذي اكتسب شهرة غير مسبوقة لجرأته ومهنيته في طرح القضايا المحلية.

لاحقاً، خرج الاثنان من المؤسسة، تباعاً، إثر خلافات وإشكالات مع الحكومة وإدارة المؤسسة.

الخدمات الإعلامية التي يمكن تقديمها عبر الإنترنت غير محدودة. **عمون** استغلت ذلك ببراعة، فعمدت إلى إعلان نتائج التوجيهي ونتائج الشامل لتوسعة شرائح زائريها، وهو ما تمّ بالفعل، والعمل جار على المزيد.

يؤكّد صاحبا الفكرة أنّ ثقافة جعل الإنترنت مصدراً للخبر، لم تكن قائمة قبل «عمون»

يرى الحياري أنّ «عشرات التكريمات في المحافل والفعاليات الإعلامية هي خير دليل على المكانة التي وصلت إليها **عمون** ومقدرتها على التغيير».

وكالة **عمون** الإخبارية بعد أن احتفلت بعيد ميلادها الثالث العام 2009، وخرجت بحلّة جديدة عبر تصميم أكثر أناقة للموقع، وجّهت رسالة للقراء عبر الموقع، جاء فيها: **عمون** تؤكد أنّ سرّ نجاحها، ليس في سبقها بالسنين والأخبار الصادقة فحسب، بل لأنها حازت ثقة الملايين من القرّاء والمتابعين. ■

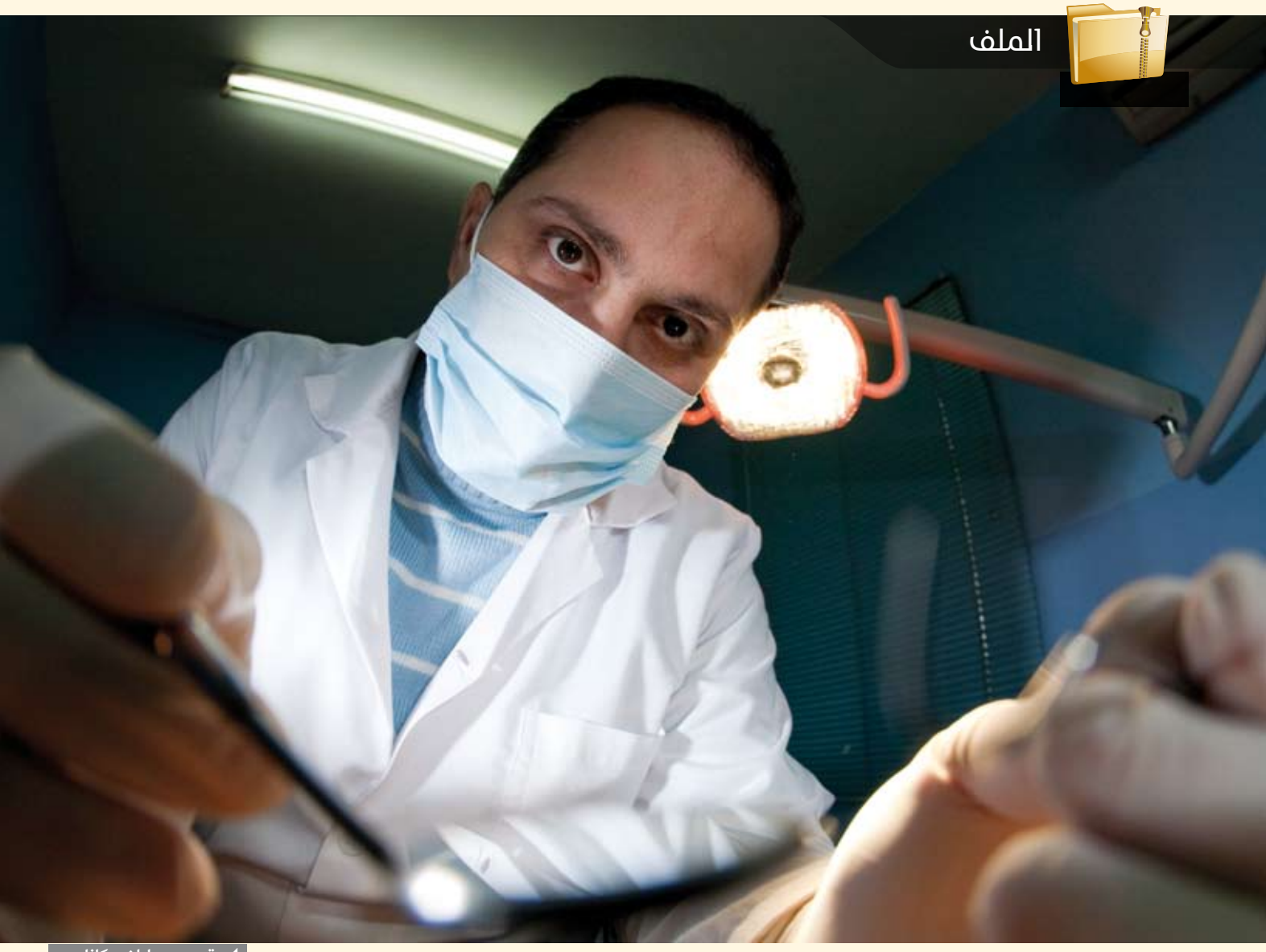

تصوير: برايان سكانل

فاخر دعاس

«ذبحتونا»: القضايا الطلابية أصبحت محطّ أنظار المجتمع

نادر رنتيسي

هدف مباشر كان وراء تشكيل حملة وطنية من أجل حقوق الطلبة تحت شعار «ذبحتونا»؛ ففي أيلول/سبتمبر العام 2006 قام وزير التعليم العالي آنذاك بتشكيل لجنة لدراسة الموازي في الجامعات الرسمية ورفع رسوم البرنامج العادي.

على إثر ذلك، قام المكتب الشبابي لحزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني بتشكيل لجنة لدراسة واقع الرسوم الجامعية والتحضير لملتقى وطني طلابي لمواجهة التوجه الحكومي.

أصدرت اللجنة حينها دراسة نوعية حول واقع الجامعات الرسمية، وعلى إثرها عقد المكتب الشبابي لحزب الوحدة الشعبية ملتقى وطنياً طلابياً تحت شعار «لا لبرجوازية التعليم، لا لرفع الرسوم الجامعية»، شهد حضوراً قوياً من فعاليات طلابية، وشخصيات نقابية وبرلمانية وحزبية، ليخرج الملتقى بتكليف المكتب الشبابي لحزب الوحدة الشعبية بتقديم مقترحات عملية لمواجهة المحاولات الحكومية برفع الرسوم الجامعية.

إرهاصات «الانطلاقة» امتدَّتْ سبعة أشهر؛ ففي منتصف آذار/ مارس 2007، دعا المكتب الشبابي للحزب إلى لقاء للقوى والفعاليات الطلابية قدمت فيه مقترحاً بتشكيل حملة وطنية من أجل حقوق الطلبة تحت شعار «ذبحتونا»، ووسعت أهداف الحملة لتشمل إضافةً إلى الرسوم الجامعية ملف الحريات الطلابية والدعوة لإقامة اتحاد عام لطلبة الأردن، حيث تمت الموافقة على المقترح، لتنطلق الحملة بتاريخ 30 آذار/ مارس 2007 بمؤتمر صحفي تبعه اعتصام سلمي أمام مجلس النواب كباكورة نشاطات الحملة.

على أعتاب دخول «ذبحتونا» عامها الرابع، يجد منسق الحملة الوطنية من أجل حقوق الطلبة، فاخر دعاس، أنها «تتسم بالتنوع والجرأة في أساليب طرحها ومعالجتها للقضايا التي تتبناها».

بين «التأسيس» و«التكريس»، تبنّت «ذبحتونا» ملفّات شائكة متخصصة في الشأن الطلابي

دعّاس يستذكر كيف تحقق ذلك «رغم حجم الهجوم الذي واجهته على صعيد تهديد الطلبة الأعضاء في الحملة، أو الهجوم الحكومي عليها»، إضافة إلى محاولات تهميش، يؤشر إليها دعاس، عبر «الضغط الحكومي على وسائل إعلامية ومراكز دراسات وهيئات رسمية لعدم التعامل مع الحملة أو التعاطي معها»، يعتقد أنها جاءت بآثار عكسية، فقد ازداد نفوذ الحملة، غير المسجلة رسميا، وتوسيع قاعدتها الطلابية، وزيادة شعبيتها على الصعيد العام.

يقرُّ دعاس أن «وجود مرجعية حزبية لقيادة الحملة وحجم الالتزام المبدئي لديها»، صدَّ «محاولات الاحتواء الرسمي»، وهو ما أدى، حسب دعاس، للوصول إلى «وضع تضطر فيه الهيئات الرسمية إلى التعاطي مع الحملة»، وإنْ في «حدود دنيا».

بين «التأسيس» و«التكريس»، تبنّت «ذبحتونا» ملفّات شائكة متخصصة في الشأن الطلابي، ولعلَّ مدخلها الأساس كان الجانب المالي، بخاصة عناوين مثل: ارتفاع الرسوم الجامعية، البرنامج الموازي، رسوم المواصلات، رسوم التسجيل، الخدمات الطلابية، جودة التعليم العالي.

الجانب المتعلق بالحريات الطلابية، شغل حيزاً من جهود الحملة؛ فكان أن تعقّبت أنظمة التأديب المعمول بها في الجامعات الأردنية، وتعليمات مجالس واتحادات الطلبة، والتدخلات الأمنية في الجامعات، وزيادة نفوذ الحرس الجامعي، وتغييب حريات العمل الطلابي، وانتخابات الأندية والمجالس الطلابية، والعنف الجامعي، إضافة إلى الحق في إقامة اتحاد عام لطلبة الأردن كهيئة نقابية مستقلة ممثلة للطلبة.

وفي كشفها ومواجهتها لتلك القضايا، بدأت الحملة نماذج عملها بـ«الاحتجاج السلمي»، فأقامت اعتصاماً سلْمياً أمام مجلس الأمة، كان، وفق دعاس، «النشاط الوطني الأول الذي يكسر قانون الاجتماعات»، ويرى أنها استطاعت من خلاله «نشر فكرة الحملة، والتنبيه لخطورة القرار الحكومي برفع الرسوم الجامعية».

جهد استقصائي عمدت إليه «ذبحتونا» لكشف حقيقة الأوضاع المالية للجامعات الرسمية وحجم الارتفاع في الرسوم الجامعية عبر دراسات أعدتها، لتنوِّع من نماذج عملها وتقدم على خطوة «مؤسساتية»، فتقيم ورشة عمل متخصصة، يذهبُ دعاس إلى أنها «كشفتْ بالوثائق أن رفع الرسوم الجامعية هو خطوة أولى نحو خصخصة الجامعات الرسمية»، حسب رأيهم.

«ذبحتونا» بدأت بعدها حملة جمع تواقيع، زادت على 700 توقيع من شخصيات وطنية وقيادات حزبية ونقابية ومؤسسات مجتمع مدني، الأمر الذي أجبر الحكومة على التراجع عن قرار رفع الرسوم الجامعية، وهو ما اعتبرته الحملة «انتصاراً تاريخياً للحركة الوطنية الطلابية».

جهد استقصائي عمدت إليه «ذبحتونا» لكشف حقيقة الأوضاع المالية للجامعات الرسمية

الجانب المتعلق بالحريات الطلابية، شغل حيزاً من جهود الحملة؛ فكان أن تعقّبت أنظمة التأديب المعمول بها في الجامعات الأردنية

الخروج عن «نمط الحملات التقليدية الموسمية»، كان مسعى «ذبحتونا»، وهي اليوم، كما يعتقد دعاس «تتحول إلى مؤسسة شبابية طلابية لها فعلها اليومي على الساحة الطلابية والعامة». ويقول «أصبحت الحملة المرجع الأساسي الأول بما يخص قطاع الطلبة في الأردن»، مشيراً إلى أنها «نجحت في تحويل قضايا الطلبة من قضايا هامشية تمر مرور الكرام إلى قضايا رأي عام»، وأن تلفت نظر الصحف إلى التعاطي معها بإيجابية.

استطاعت الحملة خلال أعوام قليلة من عملها أن تختطَّ نهجاً مميزاً في التعاطي مع القضايا الطّلابية، وأن تُبقي هذه القضايا مثار بحث، ومحطّ أنظار المجتمع، بصورة يرى معها أستاذ في إحدى الجامعات الخاصة، فضّل عدم نشر اسمه، أن «الجامعات أصبحت تحسب حساب (ذبحتونا) قبل أي خطوة تتعلّق بأمور الطلبة المالية أو الرسوم أو الحريّات»، وهو ما يعدّه إنجازاً كبيراً للحملة.

دعّاس، يستذكر قيام الحكومة برفع الرسوم الجامعية لعامين متتاليين 2002 - 2003 من دون معارضة تُذكر، إلا أنه يؤكد بسعادة أنها فشلت في فرض مثل هذا القرار العام 2007، في ظل وجود الحملة التي خلقت وقتها، بحسبه «رأياً عاماً أردنياً ضاغطاً»، فرض على الحكومة التراجع عن قرارها. ■

منتخب السلة:
دخول التاريخ
من أوسع أبوابه

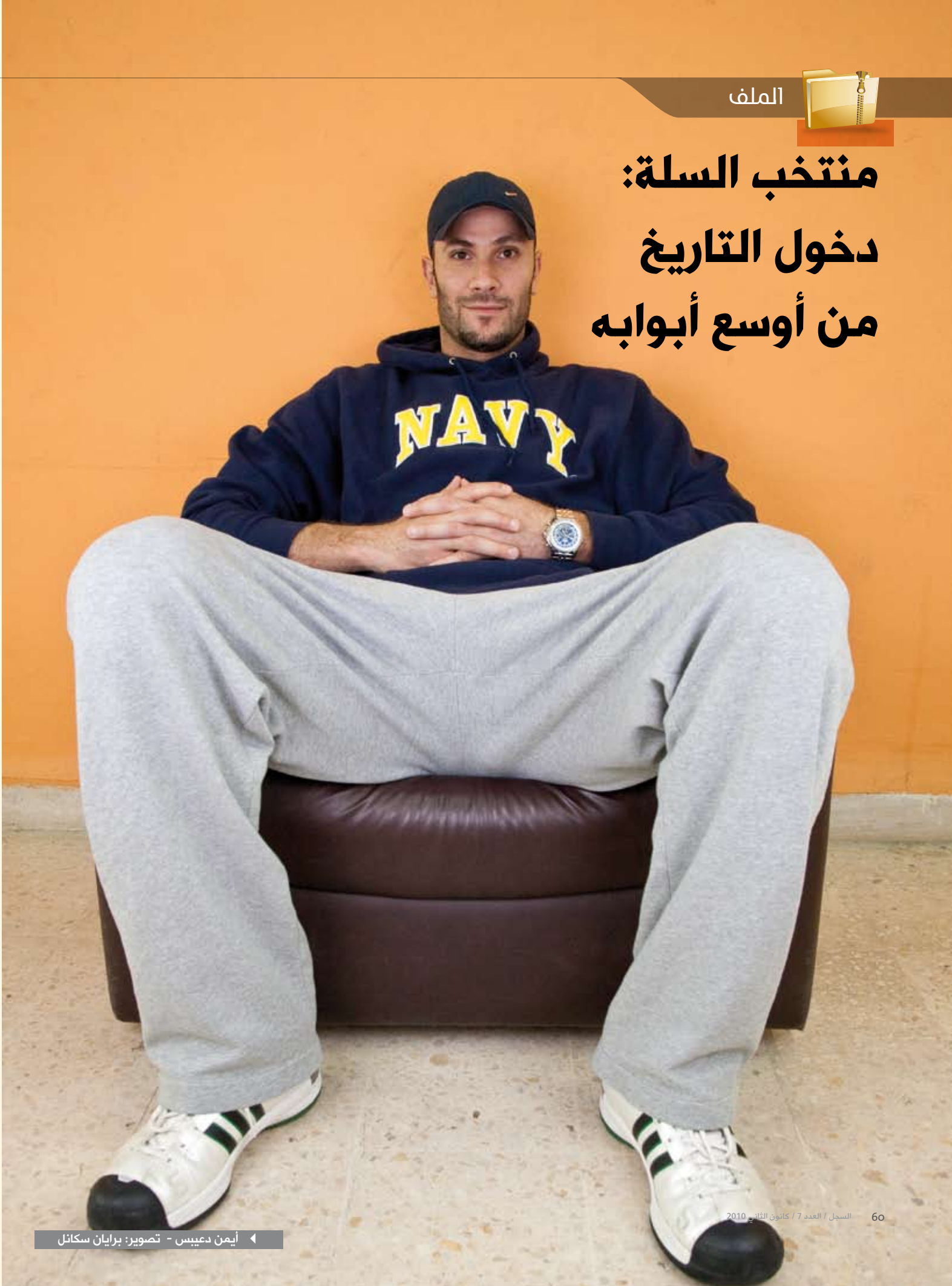

أيمن دعيبس - تصوير: برايان سكانل

محمد الفرواتي

دخل المنتخب الوطني لكرة السلة التاريخ الرياضي من أوسع أبوابه، عندما خطف بطاقة التأهل إلى نهائيات كأس العالم التي تقام في تركيا في آب/أغسطس 2010.

جاء التأهل التاريخي بعد مشاركة المنتخب في نهائيات آسيا التي أقيمت في الصين العام 2007

جاء التأهل التاريخي بعد مشاركة المنتخب في نهائيات آسيا التي أقيمت في الصين العام 2007، وقدم خلالها عروضاً رائعة ليصبح أحد كبار القارة، ويترشح للمرة الأولى بتاريخ الرياضة الأردنية إلى مونديال السلّة العالمي.

الإنجاز تحقَّقَ بسواعد لاعبي المنتخب، الذين عاشوا، ما يزيد عن ثلاث سنوات، حلم التأهل إلى الأولمبياد، وصلوا خلالها الليل بالنهار في الاستعداد المستمر والتدريب الشاق.

كان اتحاد كرة السلة بقيادة رئيسه السابق طارق الزعبي، وفر أسباب النجاح للمنتخب؛ إذ تعاقد مع المدرب البرتغالي ماريو بالما، الذي وضع خطة تدريبية على مدى ثلاث سنوات كُلِّلت بالنصر.

نجم المنتخب الوطني 2005، وعملاق كرة السلة الأردنية أيمن دعيبس، الذي عاصر هذا الإنجاز تحدث عنه قائلاً: «كنا نستيقظ في الصباح الباكر لنبدأ التدريبات، ونركض مسافات طويلة لاكتساب اللياقة البدنية العالية، استعداداً لمقارعة المنتخبات الأخرى، ثم نذهب إلى صالة التدريب التي تتوافر على أجهزة لتقوية العضلات وزيادة القدرة على التحمل، قبل انتقالنا إلى صالة الأمير حمزة للتدريب على المهارات المختلفة».

يستذكر دعيبس أن المدرب بالما عندما تسلم دفة إدارة المنتخب، عقد اجتماعاً أعلن خلاله أن الهدف الرئيسي له سيكون الوصول بكرة السلة الأردنية إلى العالمية، وتحديداً المشاركة في نهائيات كأس العالم. يقول: «طلب منا أن نعمل معاً، وبيدٍ واحـدة، للوصول لهذا الهدف الذي يتطلب جهوداً كبيرة».

تضمنت الخطة التدريبية للمنتخب، المشاركة ومنذ العام 2006، بأكبر عـددٍ من البطولات العربية والدولية، وكانت البدايةُ المشاركة في دورة الألعاب الآسيوية في الدوحة، التي قدم خلالها المنتخب مستوى رائعاً في المباريات ضد أقوى الفرق الآسيوية. «يمكن القول إن بداية قصة تأهُّلنا كانت من الدوحة» يقول دعيبس.

وفي العام 2007 شارك المنتخب في بطولة وليم جونز، وتمكّن من الظفر باللقب. «كان ذلك فأل خير علينا، وبداية مسلسل الانتصارات»، بحسب دعيبس الذي يوضح أن المنتخب شارك بعد ذلك في البطولة العربية التي أقيمت في الإسكندرية، و«خطف اللقب من بين أيدي المنتخب المصري صاحب الأرض والجمهور».

يصف دعيبس أجـواء هذه المباراة: «كانت المدرجات مليئة بالجمهور الذي يهتف لمنتخبه ويشجعه بشكل جنوني، لكننا لم نُلْقِ بالاً لكل ذلـك، وعقدنا العزم أن نقدم عرضاً مميزاً، واستعددنا لذلك من الناحيتَين النفسية والفنية، في النهاية فزنا 69/80، وهي نتيجة كبيرة، تُوِّجنا بعدها بالميداليات الذهبية على أنغام النشيد الملكي ورفع العلَم الأردنـي في صالة المباراة».

ووفق تغطيات الصحف المصرية التي تابعها دعيبس، فقد كـان أعضاء المنتخب الأردنـي نجوماً، وأشاد المعلّقون الرياضيون بأداء هذا المنتخب.

وفـي الـعـام 2008 شـارك المنتخب في بطولة وليم جونز للمرة الثانية، وهي بطولة يشارك فيها أقوى المنتخبات الآسيوية، وخطفَ لقب البطولة بالفوز على فريق من اللاعبين الأميركيين المحترفين 93/ 91، شارك بعدها في بطولة ستانكوفيتش، وفاز باللقاء النهائي على الكويتيين 69/87، كما شارك في بطولة العرب في تونس، وفاز بالمركز الثاني والميداليات الفضية.

أما العام 2009 فهو عام الإنجاز، حيث شارك المنتخب في معسكر تدريبي أقيم في الصين للتأقلم على الجو هناك قبيل التصفيات، عاد بعدها إلى عمان في استراحة قصيرة، ثم سافر إلى إيطاليا لخوض بطولة ودية بمشاركة فرقٍ من اليونان وإيطاليا وكرواتيا، وقد «أفاد كثيراً من هذه المشاركة بعد احتكاكه بمدارس أوروبية متقدمة في هذه الرياضة»، بحسب دعيبس.

تضمنت الخطة التدريبية للمنتخب، المشاركة ومنذ العام 2006، بأكبر عددٍ من البطولات العربية والدولية

وعندما أقيمت نهائيات آسيا في الصين، وصل المنتخب إلى مدينة تيانجين التي استضافت المباريات في قاعتها الضخمة، ولعب مباريات عدة، ففاز في اللقاء الأول على المنتخب اللبناني 67/84، ثم فاز على المنتخب الأندونيسي بنتيجة ساحقة 47/105، تبعه فوز ثالث على الإمارات 67/79، ليصعد إلى الدور الثاني الذي فاز فيه على كازاخستان 80/98، ثم على المنتخب القطري 60/74، قبل أن يخسر أمام المنتخب الصيني القوي 89/83. لكنه ما لبث أن عاد إلى سكة الانتصارات بفوزه على الفلبين 70/81، وخرج منها عند خسارته أمام إيران بفارق سلة واحدة 77/75.

اللقاء النهائي كان أمام المنتخب اللبناني مرة أخرى، حيث سيحظى الأردن بالترشح إلى المونديال إن حقّق الفوز فيه. يقول دعيبس حول ذلك: «كنا نعلم أنها مباراة صعبة، لأن المنتخب اللبناني يريد الثأر لهزيمته أمامنا في الدور الأول، ونحن نريد تأكيد الفوز. كنا في قمة التحدي والإصرار، وقدمنا مباراة كللناها بالفوز بنتيجة 66/80، لنحصد بطاقة الترشيح بعد رحلة من الاستعداد استمرت نحو أربع سنوات». ■

الإنجاز تحقَّقَ بسواعد لاعبي المنتخب، الذين عاشوا، ما يزيد عن ثلاث سنوات، حلم التأهل إلى الأولمبياد، وصلوا خلالها الليل بالنهار في الاستعداد المستمر والتدريب الشاق

تصوير: برايان سكانل

عصام العمري

«أمن F.M»: إذاعة نبض الشارع

محمد الفضيلات

طبيعي أن تسمع شخصاً يهدد آخر باللجوء إلى «الأمن العام» لفض خلاف قائم، لكن الجديد أن تسمع من يهدد باللجوء إلى مدير إذاعة الأمن العام لحل خلاف مزمن.

بنبرة تهديد شديدة قال أحد تجار وسط البلد بعد جدل طويل مع صاحب سيارة حاول التوقف أمام متجره الذي تنتصب أمامه إشارة «ممنوع الوقوف أو التوقف»: «واللّه لأتّصِل بعصام العمري»!

توقف صاحب السيارة، فيما واصل صاحب المتجر التهديد والصراخ، محمّلاً شرطة السير مسؤولية توقف السيارات أمام متجره بشكل مخالف، قائلاً: «لو في شرطة سير تخالفهم ما بيوقفوا».

خمس ساعات فصلت بين مشاهدتي لهذا الحدث، ولقائي مع مدير إذاعة الأمن العام **أمن F.M** ومقدم البرنامج المفتوح عصام العمري الذي أكد التفاعل الكبير من قبل المواطنين مع الإذاعة.

خلافاً للصورة التي كانت متوقعة، لم تأتِ الإذاعة أمنيّة بالصورة النمطية، بل ركزت على مفهوم الأمن الشامل

وفق العمري، فإن دور الإذاعة يتعدى دور الوسيط بين صاحب الشكوى والشخص المسؤول، إلى إسهامها في ترسيخ مفهوم إشراك المواطن في حل المشكلات العالقة من خلال عرضها على المسؤولين، معلّقاً نسب النجاح في حل القضايا العالقة على مدى تجاوبهم، ومؤكداً أن الإمكانيات تظل قائمة إذا توافرت الرغبة لدى المسؤول.

قد تكون العلامة الفارقة التي شكلتها إذاعة الأمن العام التي انطلقت رسمياً في 24 كانون الثاني/ يناير 2007 بين الإذاعات الأردنية، هي مخالفتها التوقعات المسبقة للدور الذي ستقدمه كإذاعة انطلقت من رحم جهاز أمني.

العمري: لا يهمنا أن تكون الإذاعة أولاً أو أخيراً، ما يهمنا أن نعثر على محفظة ضائعة ونعيدها إلى صاحبها.

خلافاً للصورة التي كانت متوقعة، لم تأتِ الإذاعة أمنيّة بالصورة النمطية، بل ركزت على مفهوم الأمن الشامل؛ الأمن المروري، الاقتصادي، الاجتماعي، النفسي.. والأمن التربوي.

رغم تركيز الإذاعة على مفهوم الأمن الشامل، إلا أن الأمن المروري شكّل نكهةً مميزة لها من خلال البرنامج المفتوح الذي يعالج القضايا المرورية في ساعات الذروة الصباحية من خلال تقديم رسائل توجيهية للسائقين حول أماكن الازدحام والحوادث، وحتى أماكن وجود الرادارات.

وحول الرسائل التوجيهية التي تقدم في البرنامج لتلافي المخالفات المرورية يشرح العمري: «رسالة أمانة عمان التحصيل، ورسالة السير الضبط والمخالفة، أما رسالة الإذاعة فهي التحذير لتخفيف الأضرار».

ما يميز البرنامج الذي يشار إليه كأحد أسباب الانتشار الجماهيري للإذاعة، سرعة الاستجابة للرسائل التي ترد من المتصلين حول أماكن الازدحام والحوادث ونقلها مباشرة إلى الجهات المختصة، إضافة إلى نقل الصورة المرورية من خلال غرفة عمليات السير والطائرة العامودية.

الانتشار الجماهيري الذي حققه البرنامج فتح شهية الإذاعات الأخرى لخوض غمار التجربة و«كسر احتكار» وتفرد راديو **أمن F.M** بقضايا المرور، شهية وأدها رفض الأمن العام، متعللاً بصعوبة فتح المنظومة العسكرية التي يتم التعامل معها في نقل الصورة المرورية أمام الإذاعات الخاصة، إضافة إلى قلة عدد الكادر البشري الموجود في غرفة العمليات.

لكن العمري يكشف حقيقة الرفض بقولة: «من حق صاحب الفكرة احتكار فكرته، لأنها سبب نجاحه»، مؤكداً أن على كل إذاعة عليها «أن تجد فكرة تحقق لها قدراً أكبر من الانتشار».

إلى جانب البرنامج المفتوح تعمل برامج عدة رديفاً للفكرة المرورية، كبرنامج «أحمر أصفر اخضر»، الذي يقدمه الملازم ثانٍ عمار مد اللّه، ويعنى بالتثقيف والتوعية المرورية، وبرنامج «مع تحيات العم غافل» المروري التوعوي الموجه للأطفال والطلبة، والذي يجري بثه بالتنسيق مع المعهد المروري الأردني ووزارة التربية والتعليم.

يبدو العمري راضياً عن مدى الانتشار، كاشفاً عن تلقي الإذاعة أكثر من 700 رسالة يومياً، لتحتلّ مركزاً متقدماً في ترتيب الإذاعات الاردنية وفقا لدراسة أعدها برنامج تدعيم وسائل الإعلام في الأردن، حيث احتلّ المركز الثامن ضمن العشر الأكثر استماعاً.

العمري لا يلقي بالا للدراسة التي حمل عليها عدم اختيارها لعينه تمثل مختلف الشرائح الاجتماعية، مبيناً أن «العينة التي تعتمد في الاستطلاعات لا تمثل الشرائح الاجتماعية بشكل حقيقي»، وأن الاستطلاعات تعتمد عينة موظفي المكاتب، فيما تمثل الطبقة الشعبية غالبية مستمعي الإذاعة.

رغم تركيز الإذاعة على مفهوم الأمن الشامل، إلا أن الأمن المروري شكّل نكهةً مميزة لها

يقول العمري بثقة: «لا يهمنا أن تكون الإذاعة أولاً أو أخيراً، ما يهمنا أن نعثر على محفظة ضائعة ونعيدها إلى صاحبها».

الانتشار انعكس على حجم الإعلان، والذي وصل 750 ألف دينار منذ انطلاقتها، وهي مبالغ سخّرت لتغطية نفقات الإذاعة وتطويرها بهدف تقليل العبء عن ميزانية مديرية الأمن العام التي كانت تتكفل بمصروفات الإذاعة.

إذاعة **أمن F.M** التي يتطلب زيارتها الحصول على تصريح دخول إلى مديرية الأمن العام التي تقبع الإذاعة في داخلها، لم تكبلها تلك الإجراءات، ولم تحد من سقف الحرية التي تفرضها المهنية الإعلامية، لكنها كما يقول العمري «حرية مسؤولة»؛ حرية تصل حد متابعة قضايا الفساد والرشاوى داخل جهاز الأمن العام وعلى الهواء مباشرة، وبتنسيق مباشر مع مكتب مدير الأمن العام.

الإذاعة، ومن خلال هذه المتابعة الجريئة، تسعى إلى رسم صورة حقيقية لرجل الأمن لدى المواطن، بوصفه مفوضاً من قبل المجتمع للمحافظة عليه، وليس «ملاكاً» أو منزهاً عن الأخطاء. ■

لجنة عمال المياومة:

تجربة نقابية في ظروف خاصة

محمد السنيد -تصوير: برايان سكانل

أحمد أبو خليل

خلال ثلاثة أعوام فقط، استطاعت قضية عمال المياومة في القطاع العام أن تحجز لها مكاناً بين العناوين المهمة في البلد، ليكون 2009 هو العام الذي يشهد تثبيت الإنجازات التي صنعها العمال بقيادة «لجنة عمال المياومة».

العمال الذين يقعون في أدنى مستويات العمل الحكومي هم الآن بانتظار اكتمال تحويلهم إلى عمال منتظمين، وقد تم تحويل كثير منهم بالفعل بعد استجابة حكومة نادر الذهبي للمطلب العمالي من خلال إقرار مسمى وظيفة «عامل قطاع عام» كي تتمكن قانونياً من تثبيتهم.

لهذا الإنجاز سيرة أبطالها مجموعة من العمال المواظبين، صنعوا بجهدهم قصة عمل نقابي خاصة.

رغم أن اسم عامل المياومة محمد السنيد هو الأبرز بين بقية زملائه في لجنة عمال المياومة، لكنه بمجرد أن طُرحَت عليه **السجل** فكرة هذه المتابعة، أكد ضرورة أن تُنسَب الفكرة لصاحبها، وهو عامل مياومة آخر اسمه فايز الخلايلة يعمل في زراعة الزرقاء. قال ذلك بتلقائية وبساطة.

لهذا الإنجاز سيرة أبطالها مجموعة من العمال المواظبين، صنعوا بجهدهم قصة عمل نقابي خاصة

المتابع لنشاط عمال المياومة منذ انطلاقته بشكل منظم في الأول من أيار/مايو 2006، يلاحظ حرص العمال على ممارسة نشاطهم بأقصى مستويات أخلاقيات العمل العام، حتى قبل أن يتعرفوا على هذه التسمية، أو ربما بسبب أنهم لم يتعرفوا عليها الا متأخراً.

ما زال أعضاء لجنة عمال المياومة يذكرون أول نشاط لهم بقدر من الطرافة رغم أن محتوى ذالك النشاط يخلو من أية طرافة. ففي مطلع العام 2006 اتخذت الحكومة قراراً بزيادة رواتب العاملين في القطاع العام بواقع عشرة دنانير لمن تقل رواتبهم عن 300 دينار، وخمسة دنانير لمن تزيد رواتبهم عن 300 دينار. غير أنها تعاملت مع عمال المياومة الذين كانت رواتب غالبيتهم حينها أقل من 100 دينار بوصفهم من ذوي الرواتب العالية وزادتهم خمسة دنانير.

في الأول من أيار/مايو اتفق عمال المياومة في وزارة الزراعة على التجمع أمام مبنى الوزارة احتجاجاً على استثنائهم من تلك الزيادة، وأبلغوا بعض الصحف بذلك، لكنهم عندما وجدوا أنهم لأول مرة أمام الوزارة وهم الذين يعتبرون في أدنى سلم العمل فيها، ارتبكوا أمام سؤال موظفي الوزارة عن سبب حضورهم الجماعي فأجابوا أنهم قدموا لتهنئة الوزير بمناسبة يوم العمال وللرجاء بأن يعطوا الزيادة التي يستحقونها. لكن بعض الصحف سألت الوزارة عن موقفها من «الاعتصام» فصرح أمينها العام أن الأمر للتهنئة وليس هناك من اعتصام، غير أن العمال أكدوا ما جرى وأن هدفهم الفعلي هو الاحتجاج، وقد كان عددهم حينها 17 عاملاً فقط.

تلك كانت البداية التي تلاها 19 اعتصاماً وتجمعاً، وكانت الظاهرة تنمو وتكبر بتأثير الإصرار والمواظبة.

يبلغ عدد عمال المياومة أكثر من 13 ألفاً يتوزعون على وزارات الزراعة والأشغال والمياه والصحة والآثار ومؤسسة المناطق الحرة والموانئ، لكن النشاط بدأ به عمال الزراعة. وهؤلاء يحتلون أدنى مراتب العمل الحكومي لدرجة أن اللجنة شبهته بالعبودية.

كان أول إنجاز حققته اللجنة هو رفع رواتب عمال المياومة من 90 ديناراً إلى 120 ديناراً ابتداء من أواخر 2006، ثم جرى شمولهم بالتأمين الصحي والضمان الاجتماعي والإجازات بعد أن كانوا محرومين من كثير من تلك الحقوق الأولية.

كان لتلك الإنجازات تأثير كبير على اتساع الحركة وشمولها للعمال بالمياومة في باقي الوزارات.

في يوم العمال، العام 2007، دعت اللجنة إلى اعتصام شامل لجميع عمال المياومة من مختلف المناطق والمواقع الوظيفية، وكان لقاء العمال معاً تجربة خاصة، فقد تعارفوا مباشرة للمرة الأولى، وكان عليهم خلال لحظات أن ينظموا أنفسهم ويختاروا وفداً عليه أن يدخل إلى مبنى مجلس النواب ويفاوض.

يومها، حاول نواب فض الاعتصام من خلال إعطاء وعود، كما حاولت أجهزة الأمن تفريقهم بالتخويف حيناً والوعود حيناً آخر. في الواقع كانت حركتهم تنمو بينما يواجهون قدراً كبيراً من الاستغراب المختلط بالتعالي، فعامل المياومة لم يكن يسمع له صوت ولم يكن يسمح له بإظهار صوته، فهو يعين وينقل ويفصل بقرار من أي مدير.

نجح محمد السنيد وزملاؤه في تأسيس تجربة نقابية خاصة، فقد طرقوا مختلف الأبواب النقابية والحزبية، محاولين العثور على جهة تتبنى قضيتهم أو تتعاطف معها. النقابات العمالية أبلغتهم أنهم غير مشمولين بنشاطها لأنهم عمال قطاع عام، والنقابات أبدت تعاطفها مجاملة، وأغلب الأحزاب لم تكترث، وبعضها حاولت استثمار أو توظيف حركتهم، غير أن اللجنة كانت واضحة تماماً في هدفها وتعاطيها مع الجميع، فلم تناقش إلا مطالب عمال المياومة في التثبيت من خلال التحويل إلى وظيفة الراتب المقطوع وتلبية بعض الحقوق الأولية.

اللجنة اعتمدت بالأساس على تماسك العمال خلف مطالبهم. غير أن نشاطها اتسع ليشمل التضامن مع عمال آخرين ليسوا جميعهم من عمال المياومة

اللجنة اعتمدت بالأساس على تماسك العمال خلف مطالبهم، غير أن نشاطها اتسع ليشمل التضامن مع عمال آخرين ليسوا جميعهم من عمال المياومة كما حدث في الإضراب الكبير الذي نفذه عمال مؤسسة الموانئ في العقبة.

محمد السنيد وزملاؤه؛ صالح قبيلات ومحمد متروك العبادي وفايز الخلايلة وأمجد الحجايا عن عمال وزارة الأشغال، وعلى عطية العجالين عن عمال وزراه المياه وغيرهم كثيرين، واصلوا جهودهم في مقدمة مئات العمال. لم يكن لديهم أي مقر أو إمكانات للإنفاق على نشاطهم، غير أنهم خاضوا تجربة بأقل النفقات، عقدوا اجتماعاتهم في بيوتهم أو مواقع العمل، أو في الدقائق الأخيرة قبل القيام باعتصاماتهم.

اللجنة واجهت الكثير من الضغوطات الإغراءات في آن، فصاحب الفكرة فايز الخلايلة رفض أن يتم تلبية مطلبه بشكل فردي، وبالنسبة للسنيد فإنه رفض ذلك مرات عديدة مخلصاً لوعده الذي أطلقه أمام زملائه بأن يكون آخر من يتم تثبيته في عمله، بل إنه قبل أشهر عندما جرى تحويل كل عمال الفئة التي ينتمي إليها وهم العاملون بمهنة سائق، أسرع إلى تحويل مسماه الوظيفي إلى «عامل ماتور» كي ينتظر بقية زملائه. ■

تصوير: برايان سكانل

أطفال أمام مكتبة شمس الجبل

«مؤسسة رواد التنمية»: أخلاقية المسؤولية الاجتماعية

تالا حسين

تمكين المجتمعات، هو العنوان الذي تعمل في إطاره «مؤسسة رواد التنمية»، التي أطلقتها شركة **أرامكس**، مستهدفة بعملها وخبراتها المجتمعات التي تعاني التهميش، بخاصة فئة الشباب، ساعية لتقديم الدعم ومفاهيم تطوير الخدمة المجتمعية والتطوع لديهم، انطلاقاً من فهم **أرامكس** لمبادئ المسؤولية الاجتماعية.

رئيس مجلس إدارة **Chairman** «رواد» والمؤسس والرئيس التنفيذي لشركة **أرامكس** فادي غندور، يؤمن بقدرة القطاع الخاص على لعب دور محوري في عملية التغيير الاجتماعي.

صدوراً عن هذا الإيمان، جاء تأسيس «مؤسسة رواد للتنمية» كمؤسسة غير ربحية العام 2005، ليتسع مدار المساهمين في دعم المؤسسة وتمويلها، شاملاً مجموعة من رجال الأعمال: خالد المصري، سمير مراد، مروان عطا اللّه، مجدي ياسين، إضافة إلى غندور، وتدير المؤسسة إقليمياً سمر دودين.

بعد دراسات مكثفة لوضع المجتمعات والمناطق في عمان، تم اختيار منطقة جبل النظيف الواقع وسط عمان، ويسكنه حوالي 100 ألف نسمة، كنقطة بداية لمشروع المؤسسة، فالجبل يحتاج إلى كثير من الأساسيات غير المتوفرة.

«رواد» عبر جهود متواصلة ومكثفة عملت

بكل إمكانياتها لتلبية الاحتياجات المختلفة للمجتمع المحلي في جبل النظيف، واتخذت من بناء شراكات مختلفة مع القطاعين العام والخاص والأفراد، طريقاً لجعل المجتمع المحلي شريكاً فاعلاً في استراتيجيتها.

اعتمدت «رواد» خطاباً ثنائيَّ الجانب مع مجتمع جبل النظيف، وقام فريقها بزيارات عديدة للسكان، لبناء جسور التواصل والثقة والصداقة

منذ البدايات، اعتمدت «رواد» خطاباً ثنائيَّ الجانب مع مجتمع جبل النظيف، وقام فريقها بزيارات عديدة للسكان، لبناء جسور التواصل والثقة والصداقة، والعمل معهم من قرب، وهو دافع رئيسي لأن يكون موقع المؤسسة في الجبل نفسه.

من أهم إنجازات وبرامج المؤسسة «صندوق مصعب خورما» الذي يقدم منحاً دراسية للشبان الراغبين بالدراسة الجامعية، مقابل تطوعهم، والعمل على تنمية مجتمعهم من خلال المؤسسة التي تساعدهم في إيجاد فرص عمل بعد تخرجهم.

اسم هذا البرنامج جاء تخليداً لمساهمات الشهيد مصعب خورما في مجال العمل الاجتماعي، الذي كان واحداً من ضحايا تفجيرات فندق حياة عمّان العام 2005.

هذا البرنامج يؤكد أهمية إسهام الشباب في دعم عجلة التنمية، ويعمل على تعزيز الدافعية والثقة بالنفس وتنمية الإبداع وتوسعة المدارك، بعدما دفعت الحاجة والفقر بعضهم للعزلة وللسلوكيات السلبية.

البرنامج الذي أفاد منه ما يزيد عن 430 شاباً حتى اليوم، يطرح للمناقشة قضايا عديدة تخص الشباب، يناقشونها مع صناع قرار ومسؤولين في الحكومة وفنانين ونشطاء في ميادين مختلفة.

اليوم، وصلت المؤسسة إلى أن يكون الشبان المنتفعون من صندوق مصعب خورما هم المحرك الأساسي لعملية التنمية في الجبل، ويشاركون في تنفيذ جميع البرامج؛ ففريق «رواد» اليوم يضمّ 28 فرداً، منهم 24 من أهل الجبل نفسه.

«رواد»، ومن خلال شراكات مع القطاع العام، وفّرت خدمات أساسية كانت مفتَقَدة في الجبل: إنشاء مركز صحي بالتعاون مع وزارة الصحة يستقبل يومياً 50-70 مريضاً، إنشاء مركز للشرطة بالتعاون مع وزارة الداخلية، وإنشاء مكتب بريد بالشراكة مع البريد الأردني.

برنامج آخر موجه للمجتمع استحدثته «رواد»، هو «برنامج تمكين المجتمع» الذي عمل على إنشاء مكتب لخدمة المجتمع يربط المواطنين مع مؤسسات مختلفة، مثل مؤسسة التنمية الاجتماعية ومؤسسة نهضة المرأة ومؤسسة الحسين وغيرها، استفاد منه حتى اليوم ما يزيد عن 70 شخصاً.

600 عائلة استفادت من مشروع «دكان الحارة» الذي يوفر ملابس وأدوات منزلية متبرَّع بها لأهالي الجبل. واشتمل برنامج تمكين المجتمع على برنامج «جيران» الذي تم عبره ترميم 9 بيوت بأيدي أهل الجبل والشبان المستفيدين من صندوق مصعب خورما.

البرنامج يقدم دورات عديدة للأهالي؛ في الحاسوب واللغة **الانجليزية** ودروس محو الأمية.

وضمن البرنامج نفسه، تم إنشاء «مركز العدل» للاستشارات القانونية المجانية بالتعاون مع صندوق المرحوم علي الزعبي الذي أسسه ابنه المحامي شريف الزعبي، ويبلغ عدد المراجعين للمركز أكثر من 15 شخصاً شهرياً، يستفسرون عن قضايا قانونية، كما يقدم المركز ندوات تثقيفية حول الدستور الأردني.

غندور راض تماماً عمّا تقدمه المؤسسة للمجتمع المحلي، غير أنه يطمح إلى مزيد من المبادرات، التي يرى أنها تمثّل الدور الحقيقي الذي يمكن أن يتبناه القطاع الخاص في عملية التنمية المجتمعية المستدامة

برنامج حيوي آخر نفذته «رواد»، هو برنامج تنمية ثقافة الطفل، وتمخّض عن إنشاء «مكتبة شمس الجبل» بناء على طلب الأهالي لعدم وجود أيّ مركز ثقافي في جبل النظيف.

إنشاء المكتبة تمّ بالتعاون مع أمانة عمان الكبرى التي وفرت الكتب، كما نُظمت في المكتبة العديد من ورشات الفنون الإبداعية وعملت على المساهمة في اكتشاف مواهب واهتمامات الأطفال وتطويرها. ويرتاد المكتبة يومياً ما يزيد عن 60 طفلاً.

وبالشراكة مع مؤسسة **أنا لند** الأورومتوسطية، ومن خلال برنامج تطوير أدب الطفل، تم إنشاء ودعم 8 مكتبات للأطفال في مناطق بيرين والسلط والأغوار والزرقاء والبيضا والكرك وإربد، ليسهم البرنامج في عقد ورشات تدريبية للعاملين في المكتبات، ومعلمين وأولياء أمور من المناطق المختلفة.

«رواد» رمّمت كذلك 6 مدارس، أولاها مدرسة عاتكة بنت زيد العام 2005، التي عانت من عجز في البنية التحتية، ومن تسرب الرطوبة المزمن، ما جعلها تفتقد لأبسط الشروط الصحية لمكان يضم ما يزيد عن 700 طفل وطفلة، تراوح أعمارهم بين 6 أعوام و13 عاماً. وانطلقت هذه المبادرة ليس فقط للارتقاء بنوعية الخدمات وتطوير المناخ المدرسي، بل لتشمل تدريب المعلمين وإكسابهم مهارات جديدة في التعلم والتعليم بالشراكة مع وزارة التربية والتعليم ومنظمات معنية. كما تسهم المؤسسة في دفع أقساط المدارس لأطفال غير حاملين للجنسية الأردنية.

«رواد» لم تغفل أهمية الفنون في المجتمع، فأسست برنامج «شبابيك» للأطفال واليافعين، الذي نظم ورشاً فنية في الرسم والموسيقى والتصوير وصناعة الأفلام، فضلاً عن تركيزه على مبدأ التعلم عن طريق اللعب، كما أنشأت مشغل «صلصال» بالتعاون مع مؤسسة صلصال للفنانة رولا عطا اللّه، وتشرف عليه الآن إحدى فتيات الجبل، وتقوم مع مجموعة من الشبان المستفيدين وذوي احتياجات خاصة، بصنع قطع فخارية فنية تُستخدم لتشكيل لوحات فنية فخارية.

غندور راض تماماً عمّا تقدمه المؤسسة للمجتمع المحلّي، غير أنه يطمح إلى مزيد من المبادرات، التي يرى أنها تمثّل الدور الحقيقي الذي يمكن أن يتبناه القطاع الخاص في عملية التنمية المجتمعية المستدامة، وليحقق بالتالي شراكة حقيقية بين القطاع الخاص والجماعات المحليّة والمجتمع بأسره. ■

فايز الصيّاغ: شراكة إبداعية في الترجمة والنشر تنال أرقى الجوائز

حسين أبو رمّان

«شراكة» ثقافية وعلمية ثلاثية من نوع خاص، مكّنت أطرافها من ترك بصماتهم على خارطة التميز في مجال الترجمة والنشر، وشكّلت أرضية صلبة لحصد اثنتين من أهم الجوائز العربية في عامين متتاليين؛ جائزة الشيخ زايد الدولية للترجمة العام 2008، وجائزة خادم الحرمين الشريفين للترجمة العام 2009.

هاتان الجائزتان، فاز بهما أستاذ علم الاجتماع والمترجم المحترف من اللغة الإنجليزية وإليها فايز الصيّاغ، وذلك عن عملين موسوعيين ترجمهما إلى العربية؛ الأول **علم الاجتماع**، لمؤلفه عالم الاجتماع البريطاني **Anthony Giddens**، والثاني **عصر رأس المال 1848-1875** للمؤرخ البريطاني **Eric Hobsbawm**.

الشريكان الآخران، أولهما؛ «مؤسسة ترجمان» للترجمة والنشر التي أسّسها في عمّان العام 2003، رئيس مجلس إدارة **السجل** مصطفى الحمارنة، وفايز الصياغ. وثانيهما؛ «المنظمة العربية للترجمة» في بيروت، التي يرأسها عالم الاجتماع العربي الطاهر لبيب، وتعمل تحت مظلة مركز دراسات الوحدة العربية.

هذا التعاون الثلاثي، رفد المكتبة العربية إلى جانب الكتابين الفائزين بجائزتي الترجمة، بكتاب آخر مترجم للمؤرخ هوبْزْباوْم **عصر الثورة، (أوروبا 1789-1848)**.

على خلفية الشراكة بينهما، تتوزع «ترجمان» و«المنظمة العربية للترجمة» الأدوار، فتقوم الأولى بالحصول على حقوق الترجمة والنشر من الناشر والمؤلف الأجنبي، إضافة إلى جمع التمويل الطوعي وغير المشروط من مؤسسات أردنية لدعم عمليات الترجمة. أما المؤسسة الثانية، فتتولى من خلال مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت نشر الكتب المترجمة وتوزيعها في المنطقة العربية والعالم.

الجهد العلمي والعملي في الترجمة والنشر الذي ترعاه «ترجمان» و«المنظمة العربية»، يلبي حاجة فئات من القراء العرب، في مقدمتهم أساتذة الجامعات وطلبتها والباحثون، إلى مراجع قيّمة تفتقد إليها وإلى مثلها المكتبات الجامعية.

أستاذ علم الاجتماع في «الأردنية» إبراهيم عثمان، يعدّ كتاب أنتوني غِدِنْز من الكتب الشاملة، لافتاً إلى أن أساتذة علوم اجتماعية يستعينون به في التدريس في جامعات أردنية، مؤكداً أنه من المراجع الممتازة، وأن أساتذة كثيرين يوجهون طلبتهم للرجوع إليه.

عثمان أشاد ليس فقط بجودة الترجمة لهذا المرجع، وإنما كذلك بـ«الإضافات» التي اشتمل عليها.

«الإضافات» بحسب ما أوضح الصياغ هي «مدخلات عربية لعدد كبير من مختصي العلوم الاجتماعية العربية والمفكرين العرب المعاصرين»، وضعها في أطر داخل النص المترجم.

المصداقية التي تتمتع بها جائزتا خادم الحرمين والشيخ زايد، تضفي أهمية خاصة على المنتوج، فكتاب **عصر رأس المال** بحث ناقد لتطور الرأسمالية، وهذا ليس موضع اهتمام خاص في دول الخليج العربي التي تشكل الرأسمالية خيارها الاقتصادي، فضلاً عن أن هوبْزباوْم مؤلف الكتاب، شيوعي تجاوز التسعين وما زال متمسكاً بشيوعيته، ويهودي أصلاً، وإن كان معادياً للصهيونية. أما كتاب **علم الاجتماع**، فقد فاز بجائزة ترشح لها 700 كتاب من خلال دور نشر عربية.

أهمية الجائزتين اللتين فاز فيهما الصياغ، لا يمكن فصلها عن مكانة الكتابين المُترجَمَين ومؤلفيهما. فـ«غدنْز»، هو أحد أبرز العلماء الاجتماعيين في الغرب، وأكثرهم حداثة وتأثيراً في البلاد الناطقة بالإنجليزية. وأصدر خلال العقود الثلاثة الفائتة أزيد من 35 مؤلفاً في العلوم الاجتماعية.

أما هوبْزباوْم فبإصداره العام 1994 **عصر التطرف: وجيز القرن العشرين، 1914-1991**، يكون قد استكمل رباعيته التي سبقتها ثلاثيته المكونة من **عصر رأس المال**، **عصر الثورة**، و**عصر الإمبراطورية**. وتأكيداً على مكانة المؤرخ البريطاني، يقول مصطفى الحمارنة، أستاذ التاريخ السابق في «الأردنية» في تقديمه الطبعة العربية من **عصر الثورة**، إن منهج هوبْزباوْم في التحليل التاريخي قد «أسهم، إلى حد كبير، في بلورة نظرته (أي الحمارنة) كمؤرخ اجتماعي سياسي، إلى التاريخ العربي المعاصر، ومقاربته لمجمل القضايا الواقعية التي يواجهها الوطن العربي». ■

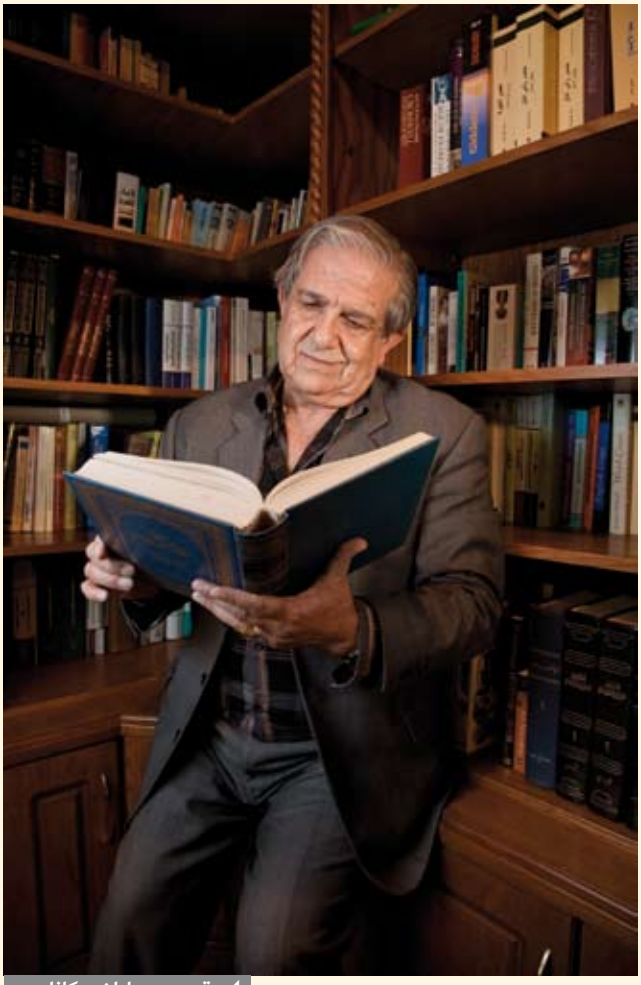

تصوير: برايان سكانل

منتخب الشباب الكروي:

تفوّق على الذات وتأهُّل لنهائيات آسيا

محمد الفرواتي

لم يكن وصول المنتخب الوطني الأردني الشاب لكرة القدم إلى نهائيات القارة الآسيوية سهلاً، بل تحقّقَ عبر جهود بذلها لاعبون تفوقوا على أنفسهم، وتمكنوا من نيل المركز الأول في المجموعة التي أقيمت مبارياتها في العاصمة النيبالية كاتاماندو، وأحرز فيها المنتخب النصر على منتخبات كبيرة في آسيا.

التأهل الآسيوي جاء ثمرة جهود طاقم تدريبي بقيادة المدرب العام بدر الخطيب. بدأت رحلة إعداد المنتخب العام 2008 عندما قام الخطيب وزميلاه موسى عوض ومعتز الريشة، باختيار أكبر عدد من اللاعبين الشبان من مواليد 1991-1992 من الأندية المختلفة، ليكونوا نواة للمنتخب الوطني، ثم جرى تطبيق نظام الإحلال والإبدال الذي استغرق أشهراً عدة قبل أن تستقر تشكيلة المنتخب في آب/أغسطس 2009.

وبحسب الخطيب، وُضعت خطة تدريبية «طموحة» تتضمن إقامة مباريات مع أندية أخرى في المملكة، والمشاركة في دوري الشباب العام 2008، لـ«تهيئة اللاعبين وتحقيق الجاهزية المطلوبة قبل خوضهم النهائيات الآسيوية».

لم تكن العملية سهلة، بل واجهت المنتخب صعابٌ عدة، في مقدمتها أن من اللاعبين من كان يتابع دراسته في نهاية المرحلة الثانوية ويستعدّ لامتحان التوجيهي. وتم تخطّي هذه المسألة بوضع خطة توائم بين التحصيل الدراسي لهؤلاء وانخراطهم بالتدريبات. ومن العقبات أيضاً عدم إجراء مباريات ودية خارجية، تعدّ ضرورية في مرحلة الاستعداد، وتمّ التغلب على ذلك في تموز/يوليو 2009، حيث شارك المنتخب في معسكر تدريبي ناجح في مصر .

بعدها عاد المنتخب إلى عمان، وأجرى لقاءَين وديَّين مع منتخب شباب سورية في أيلول/سبتمبر، ثم غادر إلى الإمارات للمشاركة في بطولة ودية فاز فيها على المنتخب الإماراتي 1/3، وعلى منتخب لبنان 0/2، وخسر أمام السعودية 2/1. ويصف الخطيب هذه المشاركة بأنها كانت «بمثابة البروفة النهائية قبل خوض النهائيات الآسيوية، إذ أقرّت فيها التشكيلة النهائية للمنتخب».

سافر المنتخب إلى نيبال قبل التصفيات بأيام، للتأقلم على الجو هناك، وكان أول لقاء له مع المنتخب الفلسطيني، وفاز عليه 1/3، تعادل بعدها مع المنتخب اليمني 2/2، قبل أن يعود إلى سكة الانتصارات بفوزه على المنتخب القيرغستاني «القوي» 1/2، وعلى فريق نيبال صاحب الأرض والجمهور 2/3، وعلى منتخب طاجيكستان القوي 0/2، ليتصدر مجموعته عن جدارة ومن دون أي خسارة، وليخطف بطاقة الترشيح للمشاركة بنهائيات آسيا في تشرين الأول/أكتوبر 2010.

تتضمن الخطة التدريبية للمنتخب في المرحلة المقبلة، المشاركة بمعسكرات تدريبية خارجية وداخلية قبل الذهاب إلى النهائيات الآسيوية. ولأن معظم لاعبي المنتخب أعضاء مع فرق أنديتهم التي تخوض غمار الدوري الممتاز للمحترفين، ولأنهم سيشاركون بدوري الشباب، فـ«هذا أفضل استعداد لهم»، بحسب تعبير الخطيب الذي يحدوه أمل بأن يكرر المنتخب الشاب الإنجاز التاريخي لمنتخب الشباب السابق الذي تأهل إلى نهائيات كأس العالم التي أقيمت في كندا العام 2007.

اللاعب خليل بني عطية، مواليد العام 1991، يلعب ضمن صفوف النادي الفيصلي في خط الوسط، وأحد فرسان المنتخب الشاب. يقول عن كيفية التحضير للإنجاز: «كنا أمام تحدٍّ كبير. نتدرب على وجبتين صباحية ومسائية، وبشكل شاق، ونخضع لتدريبات لياقة وتقوية للعضلات قبل أن نخوض التدريبات المختلفة بالكرة. وشاركنا في معسكر تدريبي صودف توقيته مع حلول شهر رمضان، نتدرب في النهار وبعد الإفطار، لنظل بجاهزية عالية».

ويضيف بني عطية: «رغم أننا نلعب ضمن صفوف أندية مختلفة، إلا أننا نؤلف أسرة واحدة نتعاون معاً، ونناقش أي موضوع يهمّ المنتخب بروح رياضية، وكان هذا مهماً في تحقيق الإنجاز الذي منحنا شعوراً كبيراً بالفخر والاعتزاز».

وأضاف بني عطية: «صحيح أننا تأهلنا، لكن المهم هو ما بعد التأهل»، والتحدي الكبير بحسب بني عطية، هو تقديم «عروض طيبة» في النهائيات. ■

بدر الخطيب

تصوير: برايان سكانل

تصوير: برايان سكانل

خالد الحنيفات: التغيير الإيجابي بأقل الإمكانات

عطاف الروضان

مورست عليه ضغوطات عشائرية، أسوة بما يحدث على الدوام في بقية مناطق البلاد، لكنه وقف في وجهها، والمفارقة أنه ظل يتمتع بشعبية كبيرة، هو الذي لم يتوانَ، في موقفٍ جريء، عن رفع قضية قانونية على أشقائه لتحصيل حقوق البلدية، ضارباً بذلك مثلاً يُحتذى للآخرين، ودرساً مفاده أن المواطنين سواسية، وأن النزاهة أساس العمل العام، ومؤكداً أن القائد يستطيع أن يصنع فرقاً إذا ما كانت الرؤية واضحة، وإذا ما انتهج خطى الحاكمية الرشيدة.

إنه خالد الحنيفات، رئيس البلدية الشاب، 37 عاماً، الذي امتلك عقلية منفتحة، ونجح في تحقيق معادلة صعبة: النأي عن سياسة الاسترضاء، واتخاذ قرارات تبدو غير شعبية، وفي الوقت نفسه نيل احترام أبناء محافظته الذين أدركوا أنه يحمل مشروعاً مختلفاً، وأنه آن أوان التغيير، فأكبروا ذلك فيه، وإن بدا ذلك في بعض منه تقبُّلاً على مضض.

فمثلاً، إثر أحداث الشغب الأخيرة في الطفيلة، صيف 2009، اتخذ الحنيفات موقفاً حاسماً برفض التدخل لإخلاء سبيل مطلوبين أمنياً أو من ذوي الأسبقيات، ضارباً عرض الحائط الضغوط العشائرية، منحازاً لسلطة الدولة وهيبتها.

نجح في تحقيق معادلة صعبة: النأي عن سياسة الاسترضاء، واتخاذ قرارات تبدو غير شعبية، وفي الوقت نفسه نيل احترام أبناء محافظته

توصف الطفيلة بأنها من بين المناطق الأكثر فقراً وبطالة والأقل إمكانيات وموارد في البلاد، ورغم ذلك حقق المجلس البلدي الذي يرأسه الحنيفات، إنجازات لافتة، حظيت باعتراف دولي.

ومثلما هي حال محافظات أخرى، شمالاً وجنوباً، تشكو محافظة الطفيلة غياب دور مؤثر للقطاع الخاص، وتوقف المصانع عن تشغيل أبناء المحافظة، وعدم وجود مبادرات حكومية للحد من البطالة والفقر. ما استدعى التفكير بإيجاد حلول لهذه القضايا «المزمنة». وهذا ما اشتغلت عليه البلدية، بإمكانياتها المتوافرة، مدعومةً بهمّة القائمين عليها، وعلى رأسهم الحنيفات.

هذا الانشغال بالهمّ العام، والانخراط في المسائل المعيشية للناس، والتفكير بحلول «خلاّقة» وعملية لمشاكلهم، هو ما يفسّر نيل بلدية الطفيلة الكبرى، نتائج مميزة من بين بلديات المملكة، في استطلاع أجراه المعهد الجمهوري الدولي، وهو منظمة غير حكومية بالولايات المتحدة الأميركية، لقياس أداء المجالس المنتخَبة.

نتائج الاستطلاع الذي استند إلى مقابلات شخصية مع 500 أسرة في كل مدينة، أظهرت أن نحو 68 في المئة من أهالي الطفيلة يعتقدون أن المجلس البلدي الحالي أكثر نجاحاً في أداء مسؤولياته من سابقه، وهي نسبة تؤكد أن سكان الطفيلة يشعرون أن الأمور في بلديتهم تسير في الاتجاه الصحيح.

أكثر من ذلك، أن بلدية الطفيلة أصبحت، إلى جانب أمانة عمان الكبرى، عضواً في الجمعية الأورومتوسطية للأقاليم والحكم المحلي، لتمثيل الأردن في الجمعية التي مقرها تركيا. جاء ذلك بتنسيب من مجلس الوزراء، بعد إجراء عملية تقييم للبلديات في المملكة.

كان الحنيفات نال نحو 5300 صوتاً في الانتخابات البلدية 2007، بفارق نحو 2000 صوت عن أقرب منافسيه. وهو يؤكد أنه «لم تكن هناك اتهامات بالتزوير»، كما شاع في بلديات أخرى حينئذ.

خلال تولي الحنيفات رئاسة البلدية، تراجعت نسبة رواتب العاملين فيها في الموازنة، 42 في المئة، نتيجة زيادة التحصيلات بنحو 90 في المئة (عوائد الإيجارات والتراخيص ومحكمة البلدية). إذ ارتفع إيراد تراخيص البناء مثلاً إلى نحو 73 في المئة، بسبب «تفعيل آلية التحصيل، وتركيز الرقابة لإيقاف البناء العشوائي» بحسب الحنيفات. وقد بلغت موازنة البلدية 4 مليون دينار بعجز 700 ألف دينار، بعد أن كانت 1,5 مليون دينار مع وجود عجز.

«المايسترو» الذي يقف وراء هذه الإنجازات، يؤكد لـ **السجل**، أن ما أنجز لا يمثل سوى بداية الطريق، فـ«ما زال هناك المزيد من العمل». وهو يفتح مكتبه على الدوام للمواطنين، ويعرض الموازنة على الناس، ويناقشهم في خطط البلدية، مستعرضاً التحديات والطموحات.

التحدي الذي تواجهه البلدية وتعمل على تجاوزه، يتمثل في حاجة كوادرها إلى التدريب، كما يرى الحنيفات الذي درس الهندسة الميكانيكية في جامعة البلقاء التطبيقية. وهو يؤكد أن «العمل جارٍ لإطلاق استراتيجية لتحقيق هذا الهدف، بحيث يتم تقديم الخدمة للمواطن باحتراف».

خلال تولي الحنيفات رئاسة البلدية، تراجعت نسبة رواتب العاملين فيها في الموازنة، 42 في المئة، نتيجة زيادة التحصيلات بنحو 90 في المئة

لم يتوانَ، في موقفٍ جريء، عن رفع قضية قانونية على أشقائه لتحصيل حقوق البلدية، ضارباً بذلك مثلاً يُحتذى للآخرين

نسبة الموظفين الذي يحملون شهادة البكالوريس في بلدية الطفيلة أقل من 5 في المئة، والبقية يحملون الثانوية العامة كحد أعلى، منهم 20 في المئة عمال نظافة، وهناك نحو 80 في المئة من الموظفين البالغ عددهم 500 موظف تقريباً، من الأردنيين.

يصف كثيرون البنية التحتية لمدينة الطفيلة بـ«المتهالكة»، ويرون أنها تتطلب جهداً كبيراً لتطويرها وتأهيلها. يقرّ الحنيفات بذلك، مستدركاً أن البلدية أنفقت نحو 750 ألف دينار على البنية التحتية، أي ما نسبته 25 في المئة من موازنة البلدية. ففي العام 2009، تم تنفيذ أكثر من 250 ألف متر خلطة ساخنة، و200 ألف فرشيات، إضافة إلى إنشاء طرق جديدة، وتحسين وضع الأطاريف والأرصفة، وتفعيل مصنع الحاويات، إذ تم تصنيع نحو 600 حاوية خلال العام.

كما أطلقت البلدية مواسم ثقافية في المحافظة، وثمة نية لتشكيل مجلس بلدي للأطفال، فضلاً عن التوجه إلى تبني مشاريع الطاقة النظيفة عبر توليد الطاقة بالرياح، بدعم أوروبي. كل تلك المشاريع يجري العمل عليها معاً، وبالتزامن، لتحقيق نقلة نوعية في المحافظة، بحسب ما يؤكد الحنيفات. ■

تصوير: برايان سكانل

راديو البلد: من الإنترنت إلى سائقي التكسي

محمد الفضيلات

خبر صغير نشره **راديو البلد** العام 2009 على موقعه الكتروني، تسبب في زيارة ليلية لثلاثة مسلحين محتجين على الخبر، ومطالبين بسحبه عن الموقع الإلكتروني للإذاعة.

الترغيب والترهيب الذي مارسه «زوار الليل» على كادر الإذاعة، لم يفلح في سحب خبر مندوب الشؤون البرلمانية في الإذاعة حمزة السعود، الذي نسب فيه للنائب السابق محمود الخرابشة قوله حول أسباب تجديد عقد رئيس جامعة البلقاء التطبيقية عمر الريماوي، والذي ذكر فيه السعود أن التجديد هدف إلى تمكين الريماوي من إعادة الأموال التي أخذها من الجامعة قبل استبعاده من منصبه.

خبر «جريء» لم يرفع الراية البيضاء أمام ردة الفعل «العنيفة»، أعاد من خلاله **راديو البلد** تأكيد انحيازه إلى حرية التعبير النابعة من سياسة الراديو الهادفة إلى كشف الحقائق.

حرية التعبير التي يدافع عنها الراديو قادته نهاية العام 2008 إلى أروقة المحاكم بتهمة الإساءة إلى مجلس النواب المنحل بسبب تعليق لأحد قراء الموقع الإلكتروني للإذاعة لم يرُقْ للمجلس.

المجلس لم يكتفِ بمقاضاة الإذاعة، بل سارع إلى اتخاذ خطوات «انتقامية» بإصدار

أمانة المجلس قرار يقضي بمنع الإذاعة من بث جلسات مجلس النواب عبر أثيرها الإذاعي، وإغلاق الأستوديو الإذاعي الخاص بالإذاعة في المجلس والذي أسس العام 2006 مع بداية بث الإذاعة لجلسات المجلس على الهواء مباشرة، وهو الإجراء الذي وصفته مديرة الإذاعة سوسن زايدة بـ«غير المبرر» في حينه.

وبذلك تكون احتجبت الخدمة التي انفرد راديو البلد بتقديمها للمستمع الأردني، ولم يشفع للراديو حكم البراءة الصادر عن محكمة الاستئناف الأردنية في 30 آذار/مارس 2009 لإعادتها مرة أخرى بسب الرفض المتكرر للمجلس، كـ«إجراء كيدي».

«المشاكسة» صفة التصقت بالإذاعة منذ انطلاقتها في تشرين الأول/أكتوبر العام 2000 تحت اسم **عمان نت** قبل أن يتغير العام 2008 إلى **راديو البلد**، «مشاكسة» تمثلت وقتها في كسرها احتكار الإذاعة الرسمية الأردنية للأثير مدة زادت على خمسين عاما.

يقول مؤسس ورئيس مجلس إدارة **راديو البلد** داود كتاب إن فكرة الإذاعة ولدت العام 2000 خلال مؤتمر اتحاد الإذاعات الدولي **أمارك**. ويتابع لـ **السجل** : «الفكرة الوليدة لإنشاء إذاعة مجتمعية خاصة اصطدمت بقانون الإعلام المرئي والمسموع الذي لم يكن يسمح بإنشاء إذاعات وتلفزيونات خاصة».

القانون المانع لم يجهض الفكرة التي وجدت في الإنترنت فضاء مفتوحا للتطبيق. وبـ«مناورة عابرة للحدود» استطاع سكان عمان الاستماع للإذاعة من خلال قيام بعض الإذاعات الفلسطينية بأخذ بث الإذاعة من الإنترنت وإعادة بثه على موجات إف إم.

وفقا لكتّاب، انتظرت الإذاعة على الإنترنت حتى تموز/يوليو العام 2005، العام الذي شهد تعديل قانون المرئي والمسموع ليسمح بإنشاء إذاعات وتلفزيونات خاصة، لتنطلق الإذاعة على تردد 92,4 موجة إف.إم، كأول إذاعة مجتمعية في الأردن تستهدف في الأساس مجتمع العاصمة الذي يقطن فيها نحو 38,8 في المئة من سكان الأردن، البالغ تعدادهم حوالي 6 ملايين.

تهتم الإذاعة المجتمعية بقضايا مجتمع سكاني محدد، تقوم على رصد ومتابعة أخباره وخدمة الجمهور، والعمل على إيجاد حلول لمشاكله الحياتية، إضافة إلى إشراك المجتمع المحلي في رسم السياسات الإعلامية للإذاعة.

وتيرة المنافسة بين الإذاعات ترتفع، فيما يواصل الراديو كوسيلة إعلامية انتشاره في العاصمة عمان والمحافظات على حساب وسائل إعلام أخرى، وفقاً لدراسة مستقلة أعدها برنامج تدعيم وسائل الإعلام في الأردن، وبتمويل من الوكالة الأميركية للإنماء الدولي.

وبحسب الدراسة التي رتبت الإذاعات وفقا للعشرة الأكثر انتشاراً، لم يكن **راديو البلد** ضمن قائمة الأكثر انتشاراً، فيما حلّ في المرتبة السابعة ضمن الإذاعات المؤثرة في صناعة القرار.

رغم ذلك، فإن مديرة الإذاعة سوسن زايدة لم تبدِ استياء من الترتيب «الذي لم يراع خصوصية الإذاعة كإذاعة مجتمعية»، متفائلة في الوقت نفسه بتوسع قاعدة المستمعين.

في خضم المنافسة على استقطاب الجمهور، طوّر **راديو البلد** أسلوباً فريداً ينسجم مع سياسته كإذاعة مجتمعية، يقوم على فتح باب الإذاعة أمام جمهور المستمعين والمتطوعين بعد تأهيلهم لعمل الإعلامي لتكوّن بذلك «جيشاً» ممن بات يطلق عليهم لقب «المواطن الصحفي».

وتعزيزاً لمفهوم المواطن الصحفي، تقول زايدة: «فتحت الإذاعة أبوابها أمام سكان العاصمة ممن يتملكون المهارة والرغبة لممارسة العمل الإعلامي بعد تدريبهم على المهارات الأساسية للعمل».

وتطبيقاً لفكرة «المواطن الصحفي» أسست الإذاعة «نادي مستمعي **راديو البلد**» من أكثر من مئتي ناشط من المواظبين على الاستماع للإذاعة، تشكّل غالبيتهم من سائقي التكسي، ويجتمع «النادي» في مقر الإذاعة مرة كل شهر لمناقشة مضمون البث ونوعيته وجودته.

بحسب زايدة، فإن الاجتماع الشهري للنادي يأتي بمثابة تغذية راجعة من قبل الجمهور حول طبيعة البرامج المقدمة والسلبيات والايجابيات، ليصار إلى تطوير المنتج الإعلامي بما يتناسب ومتطلبات المجتمع.

تجلي دور «المواطن الصحفي» لنادي المستمعين خلال الانتخابات البلدية التي جرت في 31 تموز/ يوليو عام 2007 حيث شارك عدد كبير من المستمعين في التغطية المباشرة للانتخابات التي شهدت خروقات وصلت حد التزوير حسب اتهامات جبهة العمل الإسلامي.

وفي تجربه مماثلة قام فريق النشرة الشبابية المكوّن من مجموعة من طلبة الجامعات المتطوعين بنقل وقائع انتخابات مجلس طلبة الجامعة الاردنية التي جرت في 17 كانون أول/ ديسمبر 2009، فريق المتطوعين سبق قيامه بالمهمة الصحفية تأهيله وتدريبه على العمل الإعلامي من قبل كادر الإذاعة.

وإضافة للتغطية الإخبارية التي يقوم بها المتطوعون فسحت الإذاعة أمامهم المجال لإعداد برامج خاصة بإشراف كادر الإذاعة الصحفي، على غرار برنامج «موسيقى مع مكادي» الذي يهتم بالموسيقى، وبرنامج «الإذاعة المدرسية» الذي يعده ويقدمه طلبة مدارس كل أسبوع، ويتناول مشاكل المدارس والتعليم المدرسي.

الإذاعة التي حرمتها الإجراءات «الكيدية»، وفق الإذاعة، لمجلس النواب من البث الإذاعي، تسعى منذ 2006 إلى خوض عمار تجربة بث جديدة مع أمانة عمان، التي تعد بالنسبة للإذاعة المجتمعية المؤسسة الأكثر أهمية في النطاق الجغرافي الذي تعنى به.

البث الإذاعي لجلسات أمانة عمان يبقى معطلاً وسط تكرار المبررات والاتهامات، وفيما ترى الأمانة أن عدم البث مبعثه الإمكانيات الفنية، تقول الإذاعة إن منع البث مردّه رغبة الأمانة في عدم إشراك الناس في صناعة قرار الأمانة من خلال تعزيز الرقابة على عملها، بحسب زايدة.

إذاعة مشاكسة في سقف الحرية والطرح والموضوعات التي تتصدى لها، كما يقول مستمعون مواظبون على الإذاعة، يشعر المرء أنها إذاعة معارضة، رغم النفي المتواصل من إدارتها، وإصرارهم على نهجهم المحايد.

وكخطوة على طريق تعزيز ثقافة الإذاعات المجتمعية، يسعى مجلس إدارة شبكة الإعلام المجتمعي الذي يشرف على إدارة الإذاعة إلى إنشاء شبكة إذاعات مجتمعية في المملكة، فقد نالت الموافقة على إنشاء إذاعة في منطقة الأغوار، فيما تنتظر إذاعة مدينة الزرقاء الموافقة على طلب الترخيص الذي رفضته مراراً حكومات سابقة.

بذلك يكون **راديو البلد** نواة لثقافة إعلامية، قوامها المواطن الفاعل في صناعة الإعلام بعد أن كان متلقياً حسب. ■

أحمد سراج: بطل من ذهب

محمد فهد

نيل أحمد سـراج الميدالية الذهبية في السكواش، بعد ظفره بالمركز الأول في التصنيف العالمي لفئة 15 عاماً للعام 2009، إنجاز كبير لهذه الرياضة في الأردن ربما لم تحلم بالوصول إليه من قبل.

هذا التتويج يأتي خلاصةَ سنوات من التدريب والاستعداد والمشاركة في معسكرات تدريبية داخلية وخارجية، وبطولات عالمية مختلفة.

أحمد شاب نشيط، يستيقظ مبكراً للذهاب إلى مدرسته، ويدرك أن أمامه مهمّات تنتظره كل يوم، بحيث يمضي نحو 15 ساعة يومياً ما بين الدراسة والتدريبات القاسية.

بدأ أحمد بممارسة اللعبة العام 2004، بتأثير من والده خليل سراج الذي كان لاعباً بكرة القدم في الثمانينيات مع فريق نادي عمان. وقد مارس خليل لعبة السكواش كهواية، وكان يصطحب ولديه أحمد ومحمد معه إلى التدريبات والمباريات، فعشق كلاهما هذه الرياضة وتفوّق فيها.

لم تكن طريق أحمد مفروشةً بالورود، لكنه تخطى العقبات ووصـل إلـى العالمية حاصداً الذهب. إذ يعود للمنزل بعد المدرسة، لتناول وجبة الغداء، ثم يتجه إلى الملعب من دون أن ينال قسطاً من الراحة؛ لأنّ التدريبات الرياضية التي يخضع لها شاقة، وتتطلب وقتاً للقيام بها.

يستهل أحمد تدريباته بتمارين اللياقة البدنية، ومنها الركض والقفز بواسطة الحبل، ثم ممارسة الإحماء، قبل أن يبدأ التدرب في ملعب السكواش بإشراف مدربه، لينتقل بعدها إلى خوض المباريات مع مدربه وزملائه التي تستغرق وقتاً يطول ربما حتى التاسعة مساءً. عندئذ يعود إلى البيت برفقة والده الذي يوصله يومياً للملعب، وينتظره حتى نهاية التدريبات مع شقيقه الأصغر محمد، الذي كان فاز أيضاً بالمركز الثاني على التصنيف العالمي لفئة 13 عاماً العام 2009.

ورغم الإرهـاق الذي ينال من أحمد، إلا أنه يبدأ بتحضير واجباته الدراسية، وقد يتطلب ذلك بقاءه مستيقظاً إلى منتصف الليل، لينام ويبدأ بعدها يوماً آخر من الدراسة والتدريبات الشاقة.

يعيش أحمد ضمن عائلة رياضية بامتياز؛ فإضافة إلى والده وشقيقه الأصغر، كانت والدته ميس سلام لاعبة في المنتخب الوطني لكرة الطائرة بالثمانينيات، وشقيقته الكبرى ميس تمارس كرة الطائرة في نادي عمان.

أحمد سراج (يسار) مع والده وشقيقه محمد

تصوير: برايان سكائل

أدرك أحمد أن إحـراز الإنجـاز يتطلب منه ترتيب حياته أولاً، والتنسيق بين دوامه المدرسي وممارسته الرياضة، ذلك أنه مضطر للسفر مرات عدة سنوياً، للمشاركة في المعسكرات التدريبية فـي مصر، البلد المتقدم عالمياً برياضة السكواش، أو للمشاركة في البطولات العالمية في هولندا، ألمانيا، بريطانيا وأسكتلندا التي تخضع بطولاتها للتصنيف العالمي، وتقام بإشراف الاتحاد الدولي.

نجح أحمد في إقناع مدير مدرسته مصطفى العفوري، بمنحه إجازات دراسية عند الحاجة إليها، على أن يأخذ دروساً إضافية مكثفة بالمواد التي تغيب عنها، بعد عودته، ويقوم معلمو المواد المختلفة بتنظيم امتحانات منفصلة له كي ينال العلامات التي يستحقها، على أساس المساواة والعدالة بينه وبين أقرانه.

وعلى حد تعبير والـده، فإن أحمد أثبت أنه على قدر المسؤولية، وأنه متميز بالدراسة مثل تميزه بالرياضة. أما مدربه سعد حجازي فيقول عنه: «منذ التقائي به العام 2004 شعرت أنه ذو أسلوب خاص باللعب، ولديه الاستعداد ليصبح بطلاً، فأعددت له بالتعاون مع الاتحاد الذي يرأسه رمـزي طبلت كل أسباب النجاح، ووضعت له برنامجاً تدريبياً أظهر استجابة له، وتفوق على نفسه، حتى إنه فاز بأول بطولة شارك فيها على لاعبين مارسوا اللعبة قبله بعامين».

كان أحمد شارك مطلع العام 2009 في بطولة بريطانيا المفتوحة في مدينة مانشستر، وفي كانون الأول/ديسمبر 2008 شارك في بطولة اسكلتندا الدولية المفتوحة.

حياة أحمد كلها رياضة في رياضة، فأصدقاؤه رياضيون، ومعظمهم من زملائه في الفريق، وهو لا يجد وقتاً للسهر أو الرحلات والنزهات مع عائلته؛ من المدرسة إلى البيت، ثم إلى الملعب، فالعودة إلى البيت مرة أخرى. وهو يتقّبل هذا النمط من الحياة، وأصبح معتاداً عليه، لأنه يدرك حاجته لإجراء التدريبات بشكل يومي للمحافظة على لياقته البدنية ومستواه الفني، حتى إنه يستغل أيـام العطل المدرسية الأسبوعية، ليواصل تدريباته فيها.

لا يخفي مـدربـه سـعـادتـه لـوصـول أحمد للعالمية وفـوزه بالذهب، لكنه يستدرك أن رياضة السكواش مكلفة مادياً، ذلك أن أحمد «لا بد أن يشارك بخمس بطولات عالمية على الأقل كل عام كي يدخل التصنيف العالمي، إضافة للمعسكرات التدريبية». ورغم أن الاتحاد يغطّي نفقات ذلك، بحسب حجازي، إلا أن البطل الشاب يحتاج رعاية ودعماً أكبر من الجهات المسؤولة عن الرياضة في البلد، إضافة إلى رعاية من الشركات الوطنية كما هي الحال في دول العالم مع أبطالها المميزين. ■

مركز الشركاء-الأردن:

المجتمع المدني يصوغ التشريع الناظم لعمله

حسين أبو رمان

العام 2006، أطلق مركز الشركاء- الأردن، مبادرة لصياغة مشروع قانون جديد للجمعيات أكثر شمولاً من القانون السابق، تحت مسمى «قانون منظمات المجتمع المدني»، من خلال بناء تحالف لمنظمات المجتمع المدني، والدخول في شراكة مع الحكومة برعاية وزارة التنمية السياسية.

قناعة مشتركة لـدى السلطة التنفيذية ومنظمات المجتمع المدني، أجمعت على أنّ قانون الجمعيات رقم 33 لسنة 1966 في حاجة إلى تعديل، لمواكبة التطورات التي شهدتها منظمات المجتمع المدني عبر العقود الماضية.

القانون كان يعاني من مآخذ كثيرة، بخاصّة أنّه يحكم عمل شتى أنواع الجمعيات الخيرية والثقافية والنسائية وجمعيات الأعمال وحقوق الإنسان والبيئة وغيرها، ومع ذلك لم يكن له مرجعية واحدة بل مرجعيات بعدد الوزارات ذات العلاقة بأنشطة تلك المنظمات.

غير أنّ هذا الجهد الرسمي والأهلي المشترك بمبادرة الشركاء- الأردن، والذي نجح في صياغة مشروع قانون عصري يتفق والمعايير الدولية، وضعته حكومة معروف البخيت على الـرفّ، وقدمت لمجلس الأمة مشروعاً «عرفياً».

بعدها، جاءت حكومة نادر الذهبي، فقامت بسحب المشروع من مجلس الأمـة، وصياغة مشروع جديد، لكنّه لم يرقَ إلى مستوى قانون سنة 1996، مكتفياً باقتباس مسميات بلا مضمون من مشروع المجتمع المدني.

قوبل قانون الجمعيات الجديد رقم 51 لسنة 2008 هـو الآخـر برفض المنظمات الأهلية وانتقاد منظمات حقوق إنسان دولية له، وانتهى الأمر بلقاء الحكومة مع ممثلي منظمات المجتمع المدني في مفاوضات انتهت بإدخال تعديلات مهمة على القانون، لكنها لم تحقق الرضا لمنظمات المجتمع المدني التي نجحت في أن تكون محاوراً مقنعاً لحكومة الذهبي.

ليث القاسم رئيس مجلس إدارة «الشركاء-الأردن»، أوضـح أنّ مؤسسته، وهـي منظمة غير ربحية، أطلقت هـذه المـبـادرة تجسيداً لمعنى الشراكة بين منظمات المجتمع المدني والسلطتين التنفيذية والتشريعية. ورأى أنّ هذه «المبادرة تعكس الدور المسؤول الذي يتعيّن على المجتمع المدني ممارسته»، مشدداً على أنّ منظمات المجتمع المدني جزء من النسيج الوطني وحريصة على تنمية المجتمع وتقديم خدماتها في مختلف المجالات.

ليث القاسم

تصوير: برايان سكانل

رجاء الحياري المديرة التنفيذية لـ «الشركاء-الأردن» شرحت لـ **السجل** المحطات الرئيسية التي مرّ بها إعداد مشروع قانون منظمات المجتمع المدني والحوارات اللاحقة مع حكومة الذهبي.

الـحـيـاري أوضـحـت أنّ منظمتها التي تمّ اختيارها كسكرتارية للتحالف المدني، طرحت المبادرة بداية على مركز عدالة ومنظمات أخرى، وتـمّ تكوين مجموعة عمل مشتركة، أجرت استطلاعاً لموقف منظمات المجتمع المدني حول موجبات التعديل، وشُكلت لجنة صياغة لإعداد المشروع.

مجموعة العمل عقدت سبع جلسات عمل مع ممثلي الوزارات المعنية بعمل الجمعيات برعاية وزير التنمية السياسية آنذاك صبري الربيحات. وانتهت هذه الأنشطة بصياغة مشتركة لمشروع القانون الذي أحيل إلى حكومة البخيت، لكنّه لم ير النور.

في المرحلة اللاحقة، أيّ بعد صدور قانون الجمعيات في عهد حكومة الذهبي، نهض تحالف مدني بمخاطبة السلطات، ثم عُقد اجتماع مع رئيس الوزراء نادر الذهبي واجتماعات أخرى مع وزيرة التنمية الاجتماعية هالة لطوف، لعرض أولويات التعديل التي يراها التحالف.

رئيسة اتحاد المرأة الأردنية آمنة الزعبي، أحد أقطاب التحالف المدني، أشادت بالتنسيق والتعاون بين منظمات المجتمع المدني. ورأت أنّ الآلية التي عمل بموجبها المجتمع المدني صحيحة وناجحة، منتقدة محدودية التعديلات التي أخذت بها الحكومة.

من بين أهم التعديلات التي أُدخلت على القانون، إلغاء اشتراط موافقة الوزير المختص على انتخاب الهيئة الإداريـة للجمعية، والنص على تشكيل مجلس إدارة للسّجل المكلف بتسجيل الجمعيات ومنحه صلاحية اتخاذ القرار بشأن طلبات التسجيل بدل حصر هذه الصلاحية بالوزراء المعنيين من خلال مقرر للسجل، وإلغاء عقوبة السجن وخفض العقوبات المالية إلى النصف.

مشروع قانون منظمات المجتمع المدني سيبقى يشكل مرجعية للمجتمع المدني في مواصلة عمله من أجل تطوير قانون الجمعيات الجديد بما يتفق والدستور الأردنـي والمعايير الدولية. ■

تعاونية عمان للأفلام المستقلة:

تنمية ثقافية عبر كاميرا ديجتال

حازم البيطار - تصوير: برايان سكانل

غيداء حمودة

فـي الـعـام 2009، وصـل عـدد الأفـلام المشاركة ضمن احتفالية «مهرجان الأردن للفيلم القصير»، إلى أكثر من 500 فيلم من دول مختلفة.

المهرجان واحد من ثمرات «تعاونية عمّان للأفلام المستقلة»، التي أُشّرت على واحدة من قصص النجاح الباهرة على الساحة الأردنية.

البداية في العام 2002، حين قدم المخرج والكاتب الأردنـي حـازم البيطار من الولايات المتحدة، حاملاً هاجس نقل الصورة الحقيقة للقضايا الإنسانية العربية عبر كاميرا **ديجتال** صغيرة وفيلم «مستقل» في مضمونه وفكره وإبداعه وتمويله.

البيطار، الحائز على بكالوريس في علم الحاسوب وماجستير في إدارة المؤسسات، اكتشف خلال فترة إقامته في الولايات المتحدة، وعمله في مؤسسات حقوقية، أن إنتاج فيلم مستقل كفيل بالمساهمة في كشف حقائق أي قضية «حقوقية» في العالم، وهذا ما اختبره في قضية البروفسور الفلسطيني مازن النجار الذي اعتقل في فلوريدا بتهمة الإرهاب بناء على أدلة سرية، فكان أن أنتج فيلماً وثائقياً عنه، بعدما عجزت المؤسسات الإعلامية عن كشف حقائق القضية.

بعد عمله في الأردن بضعة شهور، وجد البيطار «فراغاً سينمائياً» على مستوى السينما التجارية والمستقلة والفنية، يعيده إلى طغيان السينما التجارية الأميركية، ما يعكس «العولمة المسعورة» التي تعمل على طمس الهوية المحلية واستبدالها بأجنبية، فضلاً عن غياب دور رسمي جدّي لدعم استمرارية أي حراك سينمائي جاد.

ضمن هذا الواقع، لم يتردد البيطار بالبدء بتنظيم ورشات تدريبية مجانية حول كيفية صنع الأفلام المستقلة لمجموعة من الشبان المهتمين، كما قام بإنشاء «تعاونية عمان للأفلام المستقلة»، وإيجاد إطار لهؤلاء الشبان للتفاعل والتعلم والإنتاج.

البداية كانت بإرساله بريداً إلكترونياً يدعو فيه إلى تلك الورش المجانية، ولم يكن يعرف ماذا سيأتيه بعد ذلك، إذ كانت المحاولة بمثابة «بالون اختبار»، إلا أن المفاجأة تمثلت بإقبال كبير من الشبان على الورشات.

الورشات التي عقدها البيطار وما زال، تقدَّم بشكلين؛ عملي ونظري، وتغطي موضوعات عدة؛ كتابة النصوص، السنوغرافيا، تصميم الـصـوت، التمثيل وغيرها مـن الأمـور ذات الصلة.

توفر التعاونية للطلبة معدات إنتاج من كاميرا رقمية وجهاز حاسوب و**ميكروفون** وبرنامج مونتاج رقمي ومعدات إضاءة بسيطة مجاناً (مقابل إنتاجهم أفلاماً مستقلة).

وتقوم التعاونية بالترويج لهذه الأفلام في المهرجانات العربية والدولية، فضلاً عن تبني المواهب المتميزة، وإشراكها في عملية صنع فيلم من إخراج البيطار نفسه.

يوضح البيطار أهمية السينما المستقلة، التي جاءت جريئة في طرحها المتميز بطابع إنساني خاص وشكلت ثورة على المضمون الذي تطرحه أفلام هوليوود، بكونها «تعطي أكبر قدر من الحرية والإبداع لصانع الفيلم»، والذي عادة يقوم بدور الكاتب والمخرج والمنتج في الوقت نفسه.

أحد الأسباب الأساسية وراء نجاح تجربة السينما المستقلة في العالم بشكل عام والعالم العربي بخاصة، هو توفر كاميرات الفيديو **الديجتال** والإنترنت والأقراص المدمجة بأسعار معقولة، حتى بات بإمكان أي شخص إنتاج فيلم خاص به، فضلاً عن سهولة تواصل المنتجين مع المهرجانات المعنية بالأفلام القصيرة وإرسالها عبر الإنترنت.

التعاونية تعقد ثـلاث ورشـات سنوياً لأكثر من 60 طالباً في مناطق مختلفة من الأردن، إضافة إلى ورشات متخصصة للطلبة المتميزين. ومنذ العام 2005 بـدأ البيطار بالخروج من حدود العاصمة عمان والاتجاه نحو الريف والمدن الأخرى، فعقد ورشات عدة في جرش وغور المزرعة ومخيم البقعة.

عبر الورشات العديدة التي عقدت خلال الأعوام الماضية، أنتجت التعاونية حتى الآن 60 فيلماً مستقلاً، شارك 25 فيلماً منها في مهرجانات عربية ودولية. وتعنى التعاونية دائماً بمضمون الأفـلام التي تحمل توجهاً إنسانياً في الغالب، ففيلم «شـرار»، مثلاً، يناقش قضية قبول الإنـسـان بواقعه في ظل انعدام الخيارات، أما فيلم «المشهد» فيصور الحالة النفسية التي يعيشها القناص الإسرائيلي وهو يقوم بعمله.

وتركت التعاونية للمهرجانات العربية والأجنبية أخذ دور «الحكم»، في ظل جمهور عربي ونقاد سينمائيين يعدون الأفلام القصيرة «عملاً سينمائياً منقوصاً»، ولا يحظى باهتمام كبير، بعدما طغت السينما الأميركية والمصرية والمسلسلات الدارمية على المشهد.

لكنّ التعاونية تسعى بشكل متواصل لكسر هذه «النمطية»، ولتخترق المألوف، فمنذ العام 2004 التعاونية بتنظيم «مهرجان الأردن للفيلم القصير» بجهود متواضعة، وقد جاء المهرجان «بعد محاولات لإقصاء أفلام التعاونية من الـعـروض المحلية»، بحسب البيطار.

المهرجان توسّع تدريجياً، وفي عامه الثالث تحول إلـى مهرجان عالمي تحت رعاية أكبر مهرجان للأفلام القصيرة في العالم، وهو مهرجان **كلير مـون فيراند** الفرنسي، وبـات يستقطب أفلاماً لمخرجين من مختلف أنحاء العالم.

التعاونية غيرت حياة كثير مـن طلبتا الذين امتهنوا صناعة الأفلام بشكل أو بآخر، فإضافة إلى نيل بعضهم جوائز، أكمل آخرون دراساتهم العليا في الخارج، ومنهم من ينتج أفلاماً وثائقية لقنوات فضائية مثل **الجزيرة** و**العربية**، وبعضهم من التحق بمؤسسات للعمل في سياق صناعة الأفلام نفسها.

يذكر البيطار أن من بين طلبة التعاونية المتميزين؛ أصيل منصور، داليا الكوري، عمر صالح، يحيى العبداللّه، سهاد الخطيب، العباس سعيد، عمار قطينة.

أفلام طلبة التعاونية التي صنعت بإمكانيات بسيطة وعبر ورشات تعقد في عطلة نهاية الأسبوع، حققت نجاحات لم تحققها مؤسسات أخرى في الأردن، فقد اختارت خمسة مهرجانات عالمية معترف بها من قبل مؤسسة **الأوسكار** السينمائية أربعة أفلام من إنتاج التعاونية، وهي فيلم **The View** وفيلم «شرار» وفيلم **Growing up Amman** وفيلم **Overdose**، وجاء هذا الاختيار ضمن مقاييس عالمية أهّلت هذه الأفلام للمشاركة في العروض الرسمية لتلك المهرجانات.

سبعة أفـلام من إنتاج التعاونية، فازت بجوائز عديدة، وبعضها حاز أكثر من جائزة في مهرجانات عربية ودولية، منها مهرجان الزيتون في إيـران ومهرجان الفيلم العربي الفرنسي في الأردن ومهرجان **تاغيت** في الجزائر ومهرجان **ماغما** في إيطاليا ومهرجان الأردن للفيلم القصير ومهرجان **أوران** في الجزائر ومهرجان الشرق الأوسط الدولي، حيث حاز فيلم «المشهد» من إخراج البيطار وأحد طلبته المتميزين رفقي عساف على الجائزة الأولـى، وهي أكبر جائزة ينالها فيلم عربي قصير حتى الآن، وبتحكيم لجنة دولية.

التعاونية لم تغفل عن جهود صناع الأفلام الأوائل في الأردن، لذلك أنشأت قاعدة بيانات للأفلام الأردنية، ووضعتها على موقعها، وقد بنتْ تلك القاعدة بالرجوع إلى المصادر المتوفرة، ومنها كتاب **شاشات العتمة.. شاشات النور** للناقد السينمائي ناجح حسن، وبحثها المستمر الذي كشف أن فيلم «صراع في جرش» هو أول فيلم مستقل في الأردن، وأنتج العام 1956.

يؤكد البيطار أن التعاونية لم تتلقَّ أيّ دعم من أي جهة رسمية، وبقي البيطار ملتزماً بالمساهمة في تحقيق تنمية ثقافية مستدامة عبر أفلام مستقلة تماماً وإمكانيات بسيطة، وبمجهوده وإيمانه القاطع بضرورة هذا التغيير، لذلك فهو يسعى إلى التوسع في تجربته لإنتاج أفلام طويلة بأقل تكاليف ممكنة. ■

عماد العزّام: «مهندس» مشاريع النهوض بالمجتمع

وليد محي الدين المصري

تصوير: برايان سكانل

حين تسلّم مهام عمله رئيساً لبلدية الوسطية بعد الانتخابات البلدية الأخيرة، كان يدرك تماماً أن لديه من الأفكار والخطط والمشاريع التنموية ما يؤهله لملء «كرسي الرئاسة»، الذي يتعيّن على من يحتلّه أن يمتلك القدرة على خدمة مجتمعه المحلي.

عماد العزّام، عرف منذ البداية أنّ المسؤولية الملقاة على كاهله وزملائه كبيرة؛ فبلدية الوسطية تضمّ مجموعة من البلدات والقرى في لواء الوسطية غرب محافظة إربد: قم، قميم، الخراج، كفر عان، حوفا الوسطية، وكفر أسد، مركز اللواء.

ولأن مجتمع البلدية هو مجتمع ريفي، الزراعة فيه مصدرُ الدخل الرئيسي لعدد كبير من السكان، أو أنها عامل مساعد وداعم للأسر الأخرى في تأمين احتياجاتهم الاقتصادية، فقد وجّه العزام اهتمامه إلى هذة الخصوصية.

«سوق اللوز» هي قصة نجاح للعزّام، حيث لاحظ معاناة مزارعي ومنتجي اللوز في قرية حوفا، التي تعدّ منتجاً رئيسياً لأصناف ذات نوعية مميزة من اللوز، في تسويق هذا المنتج وتدني أسعاره عند بيعه في الأسواق المركزية. فاقترحت البلدية إقامة سوق للّوز في إحدى ساحاتها بعد تجهيزها لهذا الغرض خلال فترة القطاف، على أن يتمّ البيع فقط من هذه السوق، سواء لتجار التجزئة أو الجملة أو للمواطنين، ومن دون أيّ رسوم أو عوائد للبلدية.

التجربة نجحت، وتمّ تسويق 100 طن من اللوز، بيعت بزهاء 300 ألف دينار، أي ثلاثة أضعاف المردود الذي كان يجري تحصيله في مواسم سابقة.

نجاح تجربة اللوز، قادهو إلى خطوات جديدة؛ هذه المرة كانت المشكلة في جمعية خيرية تبنّت مشروعاً لإنتاج عسل النحل، إلا أنّ صعوبات كبيرة واجهتها في تسويق العسل، ما أجبرها على التفكير بإغلاق المشروع.

البلدية تبنّت حلّ المشكلة مرة أخرى، فبعد التشاور مع مربّي النحل والجمعية، ارتأت المبادرة إلى شراء كامل المنتج لإنقاذ الجمعية. للمرة الثانية يحسن العزّام التفكير، فقد ثمّ تسويق العسل بكامله، وإنقاذ المشروع من الانهيار.

وعندما واجه مربّو الأغنام ومنتجو الألبان مشاكل في تسويق منتجهم، كان العزّام موجوداً لمدّ يد العون لهم، فقد تبنّت البلدية مساعدة منتجي الأجبان البيضاء، وأسهمت في تسويق منتوجهم.

ونظراً لعزوف السكان عن زراعة الحبوب بسبب الصعوبات التقنية في كثير من الأراضي ضمن حدود البلدية، طرح العزام مبادرة أن تقوم البلدية بحراثة جميع الأراضي التي يرغب أصحابها بالزراعة، وبآليات البلدية، مقابل أجر رمزي أقلّ من التكلفة، ما أسهم في زيادة إقبال صغار الملاّك على العودة إلى زراعة الأراضي، سواء أكانت زراعات شتوية أم صيفية، وأدّى ذلك إلى مضاعفة مساحات الأراضي الزراعية.

ارتفاع نسبة البطالة في مجتمع الوسطية، واحدة من المشاكل التي تصدّى لها العزّام. فبالتعاون مع الديوان الملكي، تم تمويل إنشاء مصنع للبلاط بالتعاون مع إحدى الشركات، شريطة تدريب وتشغيل 300 عامل من أبناء المنطقة برواتب جيدة «ضعْفا الراتب الذي يتقاضاه العامل في المناطق الصناعية المؤهلة».

المجلس البلدي وجهاز البلدية بقيادة الرئيس «الطاقة»، حقق قفزة نوعية في أداء البلدية، ليحسّن من مستوى أدائها في جميع المجالات. فعلى مستوى الأداء والخدمات، قام بتطوير إدارة البلدية، بحوسبة الأنظمة وتطبيق نظام المعلومات الجغرافية **GIS**، إضافة إلى النهوض بمستوى خدمات الطرق والأرصفة والتشجير والنظافة، وزادت العوائد المالية والتحصيلات إلى الضعفين.

وكي يحقق المشاركة الشعبية في إدارة البلدية، فعّل العزّام النصّ القانوني بجعل جلسات المجلس البلدي مفتوحة أمام المواطنين لإشراكهم في نقاشات المجلس، والاطّلاع على أفكارهم، إضافة إلى تعريفهم بمعيقات العمل، والظروف المالية والإدارية للبلدية.

وباستلهامه فكرةَ أنّ البلديةَ مؤسسةُ حكم محلي، أعاد العزّام إلى البلدية جزءاً كبيراً من دورها، ليقود منطقته من نجاح إلى آخر، ومن مبادرة إلى أخرى. فبالتعاون الكامل مع السكان والمجتمع المحلي والفعاليات الشعبية والمؤسسات الرسمية الحكومية والقوات المسلحة في كفر أسد، نفّذت البلدية أعمال صيانة للمدارس الحكومية، إضافة إلى تجهيز صفوف خاصة بالطلبة الذين يعانون من صعوبات في التعلّم، وتأثيث تلك الصفوف بالكامل.

عماد العزّام استطاع أن يدمج خبرته كموظف سابق في بلدية إربد، مع خبرات مَن عملِ معهم من رؤساء وزملاء، ليصهر تلك التجارب معاً للخروج من ثوب العمل التقليدي الموروث، ومن نمطيّة صورة رئيس البلدية التي تبدو في الذاكرة كما لو أنه مختار أو شيخ عشيرة، نحو صورة جديدة أكثر حداثة، هي صورة الرئيس كقائد في مجتمعه، يتباحث مع الجميع حول الأفكار التي تسهم في تيسير حياة الناس، وتجعلها أكثر راحة، معززاً بالتالي دور البلدية كمؤسسة ريادية في التقدم والرفاء وحل المشاكل التي تعيق النجاح، ومعيداً البلدية إلى الناس، كما هي الفكرة الرئيسية من إنشائها. ■

تصوير: برايان سكانل

أحمد حميض

صاحب «east 360»:

الأردن بيئة محفّزة لأعمال تستند إلى اقتصاد المعرفة

حسين عبد الحميد

أحمد حميض مؤسس وشريك في مشاريع متعددة ذات صلة بالنشر الإلكتروني، فهو يعيش روح العصر، ويدرك أهمية أن يستثمر الأردن طاقاته في مجتمع معرفي، وفي تكنولوجيا المعلومات التي أعادت صفقة **ياهو - مكتوب** إليها الاعتبار.

الريادة في الأعمال هي من أهم ثوابت حميض، سواء تم النظر إليه بوصفه مدونًا، أو بوصفه مؤسساً لفضاء إلكتروني تفاعلي، أو من زاوية كونه مصمّماً.

أنشأ حميض، صاحب مدوّنة **east 360** مع مجموعة من أصدقائه العام 2006، شركة متخصصة في إطلاق مواقع الإنترنت الموجهة للمستخدم العربي. كانت باكورة تلك التجارب موقع **ltoot.net**، وهو بوابة لمدوّنات تهتم بالشأن العربي، تلاه مشروع **ikbis.com** أواخر العام 2006، وهو أول موقع عربي متخصص لمشاركة الفيديو والصور. أما أحدث هذه المبادرات فهو موقع للتشبيك الاجتماعي عبر الإنترنت والنقال **watwet.com** الذي أطلق العام 2008. وتعدّ فكرة النشر الذاتي سمة مشتركة بين هذه المشاريع، المشهود بنجاحها.

يرى حميض أنّ الأردن بيئة ممتازة لإطلاق الأعمال الشابة، ورغم تقديره بأن الطفرة العقارية فرضت تباطؤاً على تقدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فهو يعتقد أنّ غياب وجود شركات ضخمة تستحوذ على كل شيء، إضافة إلى وجود ثقافة مهن ومناخ من الحرية النسبية، ومن الانفتاح الإعلامي والثقافي على العالم، عناصر محفزة للاستثمار في المشاريع الشبابية القائمة على اقتصاد المعرفة.

يدير حميض أيضاً منذ أواخر التسعينيات، **سانتاكس** وهي شركة متخصصة في التصميم الغرافيكي، تطورت إلى تصميم الهويّات المؤسسية **Branding**، وتصميم المواد الإعلامية والتصميم التفاعلي لمواقع الإنترنت والوسائط الإعلامية الإلكترونية والرقمية. ما يميز هذه الشركة هو الفهم المركب لعناصر التصميم والإعلام والتكنولوجيا. ومن بين أحدث الأنشطة التي نفذتها، تطوير الهوية الإعلامية والشعار الجديد لمدينة عمان.

حميض يمتلك قدرة متميزة على توفير بيئة مناسبة لعمل فريقه في أي موقع كان، فهو لا يُخضع زملاءه لعلاقات تراتبية، بل يعمل في أجواء زمالة تشجع على الإبداع، وهذا حافز كبير للفريق على اجتراح الجديد وعدم اجترار القديم.

تستند فلسفة فريق حميض في التصميم إلى رؤية استراتيجية ودراسة مسبقة، وليس مجرد اهتمام بجمالية الشكل، ولهذا يُعنى الفريق بالمشاريع ذات التأثير الكبير في المجال العام المشترك الحضري أو الإعلامي، ويتطلعون باهتمام إلى المشاريع التي تخدم أكبر عدد من الناس، أو التي يمكن أن تحسّن من حياة الناس.

يقول حميض: «نحن نختلف مع مفهوم التصميم الذي يتمحور حول المظهر الخارجي أو الديكور، فالتصميم بهذا المعنى هو منظومة متكاملة تستخدم لحل المشاكل التي تواجه الناس، وتثير لدى المتعاملين مع المنتج فرصة الاستمتاع أو الارتياح باستخدامه، ما يثير لديهم الإحساس بأنهم مرّوا بتجربة ممتعة»، ويلفت إلى أنّ الإنسان استغرق مئات السنين حتى فكّر بوضع عجلات لحقائب المسافرين، وعندما اختُرع **الماوس**، حوّل التعامل السابق المعقد مع هذه التكنولوجيا إلى شيء في متناول عامة الناس.

يدافع حميض عن رؤيةٍ للتصميم تضع الإنسان في مركز عملية الخلق والإبداع، وحينما يكون الإنسان أساس التصميم، فإن ذلك يعني «أن يتم استشارة السكان في ما يعنيهم من ترتيبات»، مضيفاً أنّ هذا مغزى أن تكون المدينة «رفيقة بمواطنيها وصديقة للبيئة والمسنّين والمشاة». ■

الرائد محمد الخطيب:

بثّ المعلومة بثقة رغم حساسية المؤسسة الأمنية

تصوير: برايان سكائل

عطاف الروضان

«رجل الأمن العام ما زال في كثير من الحالات يحتاج للتدريب للتعامل مع المواطنين». هذا تصريح لم يصدر عن جهة دولية او محلية تعنى بحقوق الإنسان، إنما هو اعتراف شجاع بتقصير بعض أفراد الأمن العام وإفراطهم أحياناً باستخدام القوة مع مواطنين عبّر عنه الناطق الإعلامي باسم مديرية الأمن العام الرائد محمد الخطيب في تعليقه على صور بثت عبر موقع **يوتيوب** لضرب رجال أمن لـ«مواطن ذي أسبقيات»، بحسب الخطيب، في منطقة وسط البلد.

التصريحات عبّرت عن أداء مهني متقدم للخطيب، بحسب إعلاميين، وهو الأمر الذي تميّز به الناطق الإعلامي خلال تصريحات متفرقة حول حوادث مشابهة تكررت مؤخراً.

ورغم تأكيده المستمر أن «استخدام العنف من رجال الأمن لم يصبح ظاهرة»، إلا أنه أشار إلى أن «مديرية الأمن العام، تحرص كل الحرص على التعامل مع المواطنين وفق القوانين والأنظمة والتعليمات المرعية، التي تحرم التعذيب أو الضرب، سواء المبرح أم غيره».

مديرية الأمن العام في الأردن من أكثر الأجهزة الأمنية الموضوعة تحت المجهر، لكنّها نجحت في هذا الامتحان، واجتازته بانحيازها للشفافية ودقة المعلومة وتوفيرها للجميع، بخاصة الإعلام.

خلال عامين من تقلده منصبه الحالي، عمل الخطيب بأساليب غير تقليدية لبلورة نموذج إعلامي أمني لافت

ورغم أن استطلاعات رأي غير علمية، وتعليقات على المواقع الإلكترونية كشفت عن عدم رضا المواطنين عن أداء المديرية، إلا أن المكتب الإعلامي فيها استطاع أن يبقى صلة وصل بين بين الأمن والمواطن والإعلام، ما بدّد كثيراً من الهواجس والمخاوف والتحفظات لدى المواطن.

كان خير من قام بهذه المهمة الناطق باسمها، إذ لم يتوان الرائد الخطيب في كثير من الحالات عن الاعتراف بحدوث خلل أو تجاوز أو خطأ من رجل الأمن، وهو دائم الترديد لعبارة: «ستتم محاسبة كل من تثبت إساءته للمواطن»، وهو ما حدث فعلاً في أكثر من حالة، فقد تم الإعلان عن تشكيل لجان تحقيق مع رجال أمن في حالات عديدة، بعضها أعلنت نتائجة، وأخرى ما زال التحقيق فيها جارياً.

مديرية الأمن العام، بحسب إعلاميين، استطاعت تحقيق طرفي معادلة بالغة الصعوبة؛ التوازن بين دور رجل الأمن، رمز السلطة في تطبيق القانون في قضايا محفوفة بالسرية والكتمان، وبين الدور الإعلامي، وما يتضمنه من بحث عن الحقيقة والتعامل معها بشفافية ومراعاة حق العامة بالاطلاع عليها.

تبديد الشكوك ومد جسور التواصل بين المواطن ورجل الأمن العام وكيف تستطيع المؤسسة الأمنية كسب ثقة المواطن بخطابها الإعلامي مهمة بالغة الصعوبة وربما لم يكتمل بناؤها حتى الآن، لكن الخطيب قطع أشواطاً مهمة في هذا المجال، واستطاع إعطاء الإعلام الأمني شكلاً ومصداقية أكثر تقبلاً من غيره من الناطقين الإعلاميين في الوزارات والمؤسسات الحكومية المختلفة.

يقول الخطيب لـ **السجل** إنه واجه في البداية شكّ الإعلاميين المتلازم للصيغة الأمنية، ومدى اكتمالها، إذ دائماً ما يكون هناك سؤال أخير يلي أي تصريح: «هل من مزيد؟».

هذا الإرث من التشكيك بالرواية الأمنية لا يتحمله شخص بعينه بقدر ما رسخته حالات عديدة من التعتيم الإعلامي على حوادث تم كشف تفاصيلها من المحيط، وهو التحدي الذي استطاع الخطيب أن يتخطاه عبر إطلالة إعلامية يومية في مختلف وسائل الإعلام، يبث فيها المعلومة عن الحدث مهما كانت حساسيته، وبتفاصيل مقبولة.

ذكر التفاصيل لا يعني بالضرورة التفريط بالحساسية للمؤسسة الأمنية، وهي قاعدة طبقها الخطيب، الذي يعرف لدى المقربين بـ«أبو جميل»، واستطاع حفظ هذا التوازن المربك، عبر الرد السريع، ولكن المتمهل، وهو ما تفرضه طبيعة المؤسسة والملفات التي تتصدى لها. وعلى سبيل المثال لا الحصر تصريح الناطق الخطيب في حادثة ضرب الشاب عصام دياب، 25 عاماً، في تشرين الثاني/نوفمبر 2009 من قبل أحد رجال السير في الأمن العام، أكد الخطيب أن «الحادثة تم تسجيلها لدى المدعي العام لتأخذ مجراها القانوني، فيما تم توقيف رجل الأمن العام، الذي سيتم تحويله إلى القضاء بتهمة الإيذاء».

وهناك حادثة اعتداء مواطنين في سحاب على سائقي شاحنات سعوديين صيف 2009، ليؤكد الخطيب التفاصيل الدقيقة حول مسؤولية الطرفين، وتقصير السفارة السعودية في تعاطيها مع الحادثة. كما أن تصريحاته بشأن أحداث حي الطفايلة جاءت واضحة وشفافة، بحيث اتفقت مختلف وسائل الإعلام الرسمية وغير الرسمية على الأخذ بها واعتمادها لدقتها.

هذا النوع من التعامل، جعل الناطق الإعلامي لمديرية الأمن العام، على غير العادة، الملجأ للحصول على المعلومة الصادقة والسريعة والشاملة لأي واقعة تتعلق بالأمن العام وقضايا المجتمع الأمنية والمرورية ومنح «أبو جميل» لقب «صاحب الابتسامة الدائمة والوجه البشوش» عن جدارة.

خلال عامين من تقلده منصبه الحالي، عمل الخطيب بأساليب غير تقليدية لبلورة نموذج إعلامي أمني لافت، ليكون بذلك أحد الذين أحدثوا فرقاً في مسيرة الإعلام الرسمي «رغم المنغصات والمعيقات من شد عكسي يرفض التغيير»، على حد تعبير أحد المقربين والذي فضّل عدم نشر اسمه.

مقاومة التغيير غُرف بيروقراطي سائد في كل مكان، إلا أن مديرية الأمن العام، وعبر مكتبها الإعلامي، استطاعت الحدّ من تأثير هذا التيار، إدراكاً منها أن اعتماد الردود الدفاعية هو قصور عن النهوض بالعلاقة بين مؤسسات الدولة والإعلام، بحسب الخطيب الذي يضيف: «الفعل السلبي يزيد الهوة بين المواطن والشرطي، لذا عملت مديرية الأمن العام على معالجة سياستها الإعلامية للخبر والتوعية الأمنية على أساس وأد الشائعات، وتنظيم علاقة التعاون بين الأمن العام والإعلام».

يؤكد الخطيب أن هناك جهداً مشتركاً من أعضاء المكتب الإعلامي مجتمعين للخروج من الصورة النمطية في التعتيم والتضييق على الصحفي، نحو الشفافية والانفتاح، بل و«المبادرة في منح المعلومة ما دام الهدف خدمة العملية الأمنية ضمن ضوابط قانونية واجتماعية ومهنية سواء أكانت شرطية أم صحفية».

ولأنّ كل تغيير تقابله مقاومة لجأ المكتب الإعلامي في مديرية الأمن العام وعلى رأسه محمد الخطيب إلى الاحتماء بالتوجيهات الملكية في هذا السياق. يقول الخطيب: «الملك عبدالله الثاني هو من دعا إلى منح الإعلام حرية سقفها السماء، ليؤدي مسؤوليته في تقويم الأخطاء وتعزيز الإنجازات»، إضافة إلى تأكيده دعم مدير الأمن العام لإنجاح المسيرة الإعلامية الجديدة.

بعد شهور طويلة من تطبيق هذا النهج، نجح المكتب الإعلامي في مديرية الأمن العام في تغيير الصورة النمطية المفعمة بالتشكيك الدائم بالرواية الأمنية، ليصبح المكتب الإعلامي المصدر الرئيسي، وأحياناً الوحيد للمعلومة الأمنية، وليغدو المرجع الأول في البحث عن الحقائق بما يخص قضايا الأمن العام. ■

لمى حوراني: موهبة يتلقّف المعجَبون تصاميمها

تالا حسين

«عام حافل بالإنجاز». هكذا تنظر مصممة المجوهرات الأردنية لمى حوراني إلى العام 2009، الذي كرّس نجاحات حققتها في أعوام سابقة. فقد شهد العام مشاركتها في أهم أسابيع عروض الموضة والأزياء العالمية في إيطاليا ونيويورك.

إضافة إلى ذلك، فقد كتبت **نيويورك تايمز** عن مجموعاتها من المجوهرات، كما كتب عنها الموقع الإلكتروني المختص بأنماط التصميم **Coolhunting**. لها معروضات في معرض دائم في محل **Harvey Nichols** العالمي في دبي، وتم عرض أعمالها في متحف هناو في ألمانيا، فضلاً عن تصوير مجوهراتها في كثير من مجلات الازياء العالمية.

مشاركة حوراني في الأسبوع الثقافي الأردني «اكتشف الأردن» الذي أقيم بميلانو في تشرين الأول/أكتوبر 2009، بالتزامن مع الزيارة الملكية لإيطاليا، جاءت لتقديم آخر مبتكراتها في عالم المجوهرات.

قبلها بأيام، كانت وزارة الثقافة السورية تستضيف حوراني بعرض لمجوهراتها في دمشق.

حوراني بدأت في تصميم وإنتاج الحلي العام 2000 في عمان. وخلال أقلّ من عقد، تؤشر حوراني على إنجازات مهمة حققتها في هذا المجال، وعلى محطات توقفت بها، وعدّتها سنداً لها في مسيرتها، ففي العام 2002، عرضت في المتحف الأميركي للتاريخ الطبيعي، وفي العام الذي يليه كانت متواجدة في متحف الفن الحديث في **سنسناتي** بالولايات المتحدة، وفي العام نفسه في متحف **أتاوا** للحضارات الإنسانية في العاصمة الكندية، عدا محلّين في مدينة ميلانو يعرضان أعمال حوراني للبيع، ومحلين آخرين في الولايات المتحدة.

نشأت في بيت يقدّر الفنون، فوالدتها سعاد عيساوي مصممة ديكور داخلي، وهي أوّل من أنشأ غاليري خاصاً في عمان. أما والدها هاني حوراني، فهو مثقّف وناشط ديمقراطي معروف، إضافة إلى كونه مصوراً فوتوغرافياً محترفاً.

حوراني حاصلة على بكالوريوس في الفنون الجميلة من جامعة اليرموك العام 2000، وتحمل دبلومَين في التصميم من **Vicenza GIA** في إيطاليا، وماجستير من معهد **مارانغوني** في ميلانو الإيطالية.

التجارب الأولى كانت باستخدام الفضّة وأحجار شبه كريمة. أوّل معرض لها أقيم العام 2000 ولقي نجاحاً كبيراً، ومنذ ذلك الوقت تعرض حوراني مجموعة جديدة من منتجاتها مرّة كلّ 6 أشهر.

توجهت حوراني لصياغة مجوهراتها من الفضّة «لأنها مادة خام مرنة ومحايدة ولونها جميل ومرتبطة بتراثنا»، وهي تعدّ الفضّة **الكانفاس** الخاص بها. أما الأحجار فهي كما تقول: «الألوان التي أعمل على تشكيلها في لوحتي».

تؤمن أنّ «الفن أفضل وسيلة للتعبير عن النفس بطريقة سلمية وحضارية»، أما هاجسها الأكبر فكان «البحث عن لغة خاصة بي»، تشبهها وتميزها عن غيرها.انطلاقاً من ذلك، اختارت حوراني العمل على رموز الرسم ما قبل التاريخ التي تميزت بها أعمالها. وتقول: «هذه الرموز موجودة في كلّ أنحاء العالم وهي متشابهه، أستعلمها لأنها لغة عالمية وإنسانية وحرة وعفوية، وتعود إلى ما بعد الحواجز العرقية والدينية».

بدأت حوراني أيضاً العمل على إيجاد رموز لأماكن في الأردن، مثل البحر الميت ووادي رم والكهف، وأدرجتها في تصاميمها.

لبيئة الأردن تأثير كبير في أعمالها؛ الصحراء والصخور والملمس الخشن والتضاد اللوني وتضاد الكتل، نجدها في أعمال حوراني. وهي تستخدم أحجاراً خاصة في كلّ مجموعة مجوهرات تصممها، وتختارها خلال سفرها، فهي تسافر خصيصاً لجلب هذه الأحجار من مناطق كشمال شرق آسيا والهند وإيطاليا. وتتميز كلّ مجموعة تصاميم بأحجار جديدة وألوان جديدة وترتيبات لونية جديدة. تقول: «ممكن أن أستقي فكرةً ما من نحت أو رسم أو شكل هندسي».

نجاحاتها التي حققتها في مجال التصميم، جعلتها تفتتح غاليري «رؤى» العام 2004، والذي يشمل جناحاً خاصاً بالمجوهرات، وأجنحة أخرى لعرض اللوحات والمنحوتات، فضلاً عن جناح خاص للوحات صغيرة الحجم لتشجيع الجميع على اقتناء الفنون. ■

تصوير: برايان سكانل

مسرح البلد: الفن يُعيد الاعتبار إلى وسط البلد

نادر رنتيسي

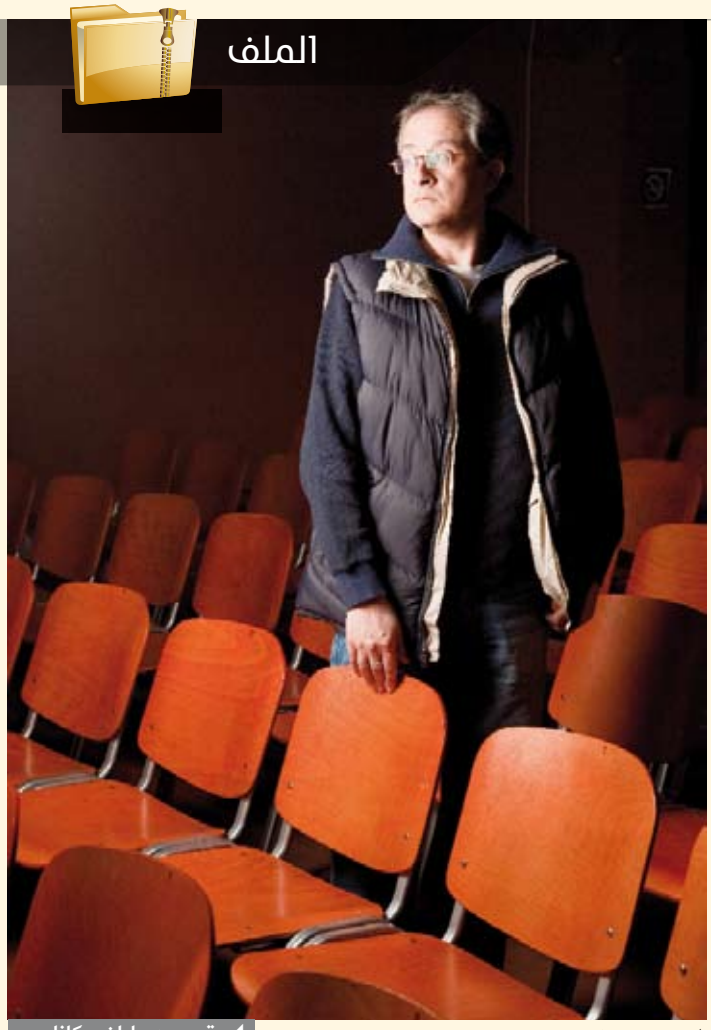

رائد عصفور

تصوير: برايان سكانل

العام الرابع على إطلاق مسرح البلد، كان شاهداً على تطوّره الملحوظ، بخاصة في العامين التاليين لتأسيسه في شباط/فبراير 2005، لجهة تكريس التعاون الثقافي الإقليمي الذي يتميز به المسرح عبر مهرجانات ينظمها بشكل سنوي.

مدير المسرح رائد عصفور، يشير إلى «النجاحات الكبيرة»، التي يحيلها إلى المهرجانات ذات البعد الإقليمي، ومهرجان «حكايا» أبرزها، وهو يُعقدُ سنوياً بالتعاون مع الملتقى التربوي العربي في عمان، ويعمل على إعادة الاعتبار للحكاية في الفن والتعلم والحياة من خلال استقطاب عروض حكواتية ومسرحية مبنية على الحكاية من مختلف الدول العربية والأوروبية.

كذلك، يأتي مهرجان موسيقى البلد الذي استقطب عدداً من الفرق الشبابية والفنانين في المنطقة، وتركز على الموسيقى البديلة التي تحظى بجماهيرية عالية في المنطقة، إضافة إلى مهرجانات الأفلام مثل مهرجان الفيلم الفلسطيني، وأفلام الحرب.

بيد أن إطار العمل انتقل من الاحتضان إلى إنتاج عروض فنية مشتركة، حيث بدأ مسرح البلد بالعمل على إنتاجات مشتركة، مثل عرض «الانتظار ممنوع: رقص معاصر»، وهو إنتاج أردني- فلسطيني- هولندي مشترك، ما بين مسرح البلد وفرقة الفنون الشعبية الفلسطينية ومهرجان الرقص على الحافة و**ليجراند كور** في هولندا. وقد عُرض العمل في الدول الثلاث المشاركة.

كما توّج المسرح إنجازاته العام 2009، في «تحقيق حراك ثقافي في المملكة»، وفق عصفور، بإصدار مطبوعة تعدّ الأولى من نوعها، متخصصة في رصد الفعاليات الثقافية والفنية في البلاد، مطلع كل شهر. تحمل المطبوعة التي تصدر باللغتين العربية والإنجليزية اسم **أجندة واو البلد**، وترأس سيرين حليلة إدارة فريق التحرير فيها، الذي يتألف من: لينا عجيلات، سعاد نوفل، ونسرين الحاج أحمد.

مشاريع مسرح البلد وأنشطته تجسّدُ، كما يُبيِّن عصفور، هاجس فريق عمل المسرح، الذين أعادوا بث الحياة في عروق مبنى على هضبة تطل على الوسط التجاري لمدينة عمان، بمحاذاة درج قديم يصل ما بين جبل عمان/ الدوار الأول ووسط البلد، كان في الأصل داراً للعرض السينمائي تم بناؤها في بداية الخمسينيات، وهي سينما فرساي، إحدى الشواهد الثقافية على تاريخ مدينة عمان، والتي ما زالت تعمل بآلات عرضها القديمة إلى الآن.

في تلك المساحة وجدت إدارة المسرح (زين غنما، سمر دودين، لمياء الراعي، سامية سلفيتي، سيرين حليلة، غادة سابا، رسل الناصر، سحر خليفة، طارق الناصر، خالد نحاس، عامر الخفش، ورائد عصفور)، مناخاً مناسباً للمساهمة في إعادة تشكيل النسيج الثقافي، ولإنتاج الأنشطة الثقافية والفنية المختلفة في عمان، بسبب وجود المبنى في هذه المنطقة العتيقة من عمان، التي تعوزها مراكز تعنى بالتنمية الثقافية والمجتمعية، والمكان المقصود هنا يحمل إرثاً لماضٍ جميل، يلعب مسرح البلد من خلاله دوراً رئيسياً في الحراك الثقافي في المدينة.

وكانت البداية من خلال ورشة عمل بعنوان «تطوير الأماكن الفنية البديلة»، أقامها المركز العربي للتدريب المسرحي بالتعاون مع صندوق شباب المسرح العربي خلال مهرجان أيام عمان المسرحية التاسعة في آذار/مارس 2002، بدراسة تحويل فضاءات موجودة إلى مساحات لفنون العرض المختلفة.

أشرف على هذه الورشة الخبير السويدي غيرتوفا فاغستام، والسينوغراف طارق أبو الفتوح من صندوق شباب المسرح العربي، ونظمها رائد عصفور من المركز العربي للتدريب المسرحي، وشارك فيها 11 مهندساً معمارياً وفناناً ومديراً فنياً من الأردن. وتم في الورشة اختيار سينما فرساي للعمل حولها وفيها كمشروع قابل للاستمرار والتطوير.

يوضح عصفور أنّ مسرح البلد ارتأى أن يجسد هذا المكان رؤية محلية وإقليمية وعالمية؛ فيشكل مسرح البلد محطة رئيسية في تجوّل الفرق والفنانين من العالم بجهاته الأربع، مشكّلاً نقطة التقاء ما بين الفنانين من الشرق والغرب والشمال والجنوب، إضافة إلى جعله نقطة التقاء بين أولئك الفنانين وبين الجمهور الأردني والعربي لتحقيق تواصل ونمو ثقافي وفكري وفني رفيع، مستفيدين من إمكانيات التقارب الجغرافية بين الأردن والدول العربية المجاورة.

ويرى أن ذلك تحقق من خلال استضافة مسرح البلد لكبرى الفعاليات الفنية والثقافية التي تجول المنطقة العربية والعالم وتلقى إقبالاً جماهيرياً منقطع النظير، مثل استضافة أوركسترا فلسطين الشباب، مسرحية «شارون وحماتي»، مسرحية «بوابة فاطمة» للمخرج روجيه عساف، الفنانة أميمة الخليل، الموسيقي طارق الناصر، الموسيقي كنان العظمة، الفنانة لينا شماميان، الفنان زياد سحاب، إضافة إلى عروض أفلام رئيسية حققت نجاحات في المنطقة، مثل فيلم الفلسطينية آنا ماري جاسر «ملح هذا البحر»، كما وقّع الشاعر محمود درويش دواوينه خلال الأعوام الماضية على خشبة مسرح البلد. ■

تحية سنقرط: فخار يأسر العين و«لا يكسّر بعضه»

محمد علاونة

البحث عن إثبات الذات، ومحاولة رفد الأسرة بدخل إضافي، قادها إلى ممارسة العديد من المهن. بعضها لم تستطع الاستمرار فيه، وأخرى لم توافق نفسيتها رغم «جدواها المالية» بحسب تعبيرها.

إلا أنّ إصرار الأربعينية تحية سنقرط على النجاح، جعلها تمتهن حرفة جديدة في البلاد؛ صناعة الفخاريات والتحف من الجبس، ومن خلالها صنعت فرقاً في حياتها وحياة أسرتها.

تتمنى سنقرط أن تكون فصول السنة الأربعة صيفاً، كي تستطيع أن تجفّف في زمن قياسي ما تصنعه من قطع فخار ونثريات تشكلها من الجبس. ويربكها قدوم الشتاء، إذ يعيق عملها، كونها لا تمتلك فرناً حرارياً تقدّر قيمته بثمانية آلاف دينار.

الخريف تبدو غير آبهة به، أما الربيع فهو «يشغل البال»، كما تقول، «يوم ممطر، وآخر مشمس»، وتخشى فيه عدم الالتزام بتسليم التجار والموزعين طلبياتهم في المواعيد المحدّدة، ما يحمّلها شروطاً جزائية.

العام 1989، عندما كانت سنقرط تسكن في حي فقير بالزرقاء، قبل أن تنتقل إلى ماركا الشمالية، انشغلت في المتاجرة بالهدايا الصغيرة والمواد الغذائية من الرمثا «الحدود مع سورية»، في خطة تراها «جريئة وفيها مكسب مالي».

تلك البضائع دفعتها للبحث عن مكان تعرضها فيه، بعد أن نشطت تجارتها وعرفها أهل الحي، فاتفقت وسيدات صديقات على استئذان صاحب أرض فسيحة لتعرض بمساعدة ابنها محمد ما تُحضره من سلع.

ظلت سنقرط تحافظ على تواصلها المستمر مع المعارف والجيران في ترويج تلك البضائع، في محاولة لإسناد راتب زوجها العسكري، الذي ترى أنه غير كافٍ لسدّ متطلبات المعيشة، ثم قرّرت السفر إلى سورية لتلقي تعليم صناعة قوالب الفخار وملحقاتها.

مشروعها المنزلي الخاص في ماركا الشمالية، دفع بالملكة رانيا العبد اللّه لزيارتها والتعرّف على المشروع من قرب.

تقول سنقرط: «قبل سفري إلى سورية في بداية التسعينيات، حصلت بدعم من أهلي على آلة صناعة **التريكو**، أنجزت بواسطتها كثيراً من الأعمال. ابنتاي وفاء 19 عاماً، وولاء 21 عاماً، ساعدتاني في ذلك، وكنت أعرض بضاعتي في منزلي». وتضيف: «كنت أنوّع في مشغولاتي؛ شالات، ملابس صوفية، أبسطة، وأشياء أخرى جذبت كثيراً من الزبائن».

سنقرط (يمين) ومها سعيد

تصوير: برايان سكانل

تقاطعها مها سعيد: «أتذكرين عندما اكتظّ المنزل بالزبائن وارتبكنا لدرجة أننا لم نصدّق أننا سننجح في ذلك».

سعيد تشكو قلة التمويل لمشاريع مجْدية وأفكار إبداعية، لكنّها لا تنكر الدعم الذي تلقّتاه من صندوق التنمية والتشغيل، فقد حصلت سنقرط على ثلاثة آلاف دينار من الصندوق لبدء مشروع أعمال الجبس.

قبل ذلك القرض تقول سنقرط: «لم أكن أملك المال، واستغرقني ثلاثة أشهر للعثور على المادة التي تُصنع منها قوالب الفخار».

عدم العثور على المادة اللازمة لصناعة الفخار أصابها بالإحباط، لكنّ إصرارها دفعها للبحث مجدداً. يُطلق على تلك المادة اسم **بوستم**، لكنّ الاسم الشائع لها في الأردن هو **آغو حلبي**. تضحك قائلة: «اختلاف الاسم أعجزني، لكنّني تعرفت عليها من رائحتها».

قرّرت سنقرط الاستدانة من صديقتها والانطلاق في مشروعها بشراء كمية من **آغو حلبي** كافية لصناعة ثلاثة قوالب، وشراء ثلاثة شوالات من الجبس، لتباشر التصنيع بالمنزل.

تقول: «أعتقد أنني الأولى في هذه الصناعة بالبلد، كون ما تعتمده المشاغل قوالب مصنوعة من **الفايبر**، أما أنا فاعتمدت الطريقة الأصلية المستخدمة لدى السوريين».

إنتاجها كان يحمله ولدها للجيران، وسط إقبال ملحوظ، بعد أن قبلت سنقرط بربح ضئيل.

توضح مديرة أعمالها: «كان الوضع صعباً، لكن بعد حصولها على قرض، استطاعت صناعة 106 قوالب ذات أشكال مختلفة وجميلة». وقد شاركت في 126 بازاراً، خيرياً وتجارياً، لكنها تحزن كونها لم تمتلك فرناً حرارياً بعد.

سنقرط، التي تحمل شهادة «المترك»، فازت بجائزة **سيتي غروب** العالمية العام 2006، وتعدّ تلك الجائزة شهادة لتميزها كونهم اختاروها من بين آلاف المشاركين، بعد أن رشّحها الصندوق لمؤسسة نهر الأردن التي بدورها قدمت سنقرط للعالم.

تقول: «صحيح أنني كنت سعيدة بتلك الشهادة، لكن لا أستطيع أن أخفي سعاتي لحصولي على ألف دينار إضافية لدعم مشروعي».

صناعتها تتضمن 11 مرحلة، تعدّها غير سهلة، لكن بمزيد من الجهد والإصرار تنجز ما هو مطلوب منها. وبلغة الحرفيين تفصّلها: «تصنيع القالب، الصب، التجفيف، المروتشة، التغراية، التجفيف، الدهان، الجوزة، فرنيش، الكتابة، اللمسات الأخيرة وتتضمن التذهيب».

سنقرط وصديقتها سعيد ترَيان أنهما أنجزتا نصف ما تأملان به، وتؤكدان سعيهما الدائم للحصول على دعم مالي لإنشاء مصنع صغير خارج المنزل، والعمل على توسيع قاعدة التسويق لمواجهة منافسة حادة باتت تهدد صناعتهما، وهي البضائع الصينية التي تغزو السوق المحلية. ■

مركز الحسين الثقافي: إحياء منطقة رأس العين

غيداء حمودة

منح مركز الحسين الثقافي الذي أسّسته أمانة عمان الكبرى في منطقة راس العين العام 2000 فضاءات ومساحات مختلفة وبشكل مجاني لكل من يرغب بتنظيم فعالية فنية وثقافية وغيرها من مؤسسات أو أفراد، ليكون بهذه الخطوة أول مركز يقوم بمثل هذه المبادرة.

وشكل المركز الذي يحتضن من 600 الى 650 فعالية سنويا نقطة مضيئة على خارطة الفعاليات الثقافية والفنية في عمان فاتحاً ذراعيه لاستقبال الجمهور دون أيّ محددات، ساعيا إلى تحقيق مفهوم «الثقافة للجميع».

تتنوع الفعاليات التي تُنظم في المركز المقام على مساحة 6 دونمات وبتكلفة 6 ملايين دينار، بين المؤتمرات وورشات العمل والمسرح والموسيقى وعروض الأفلام والمعارض.

وتشتمل مرافق المركز التي تقدم بالمجان على مسرح مصمم لاستيعاب مختلف العروض الفنية والمؤتمرات والمحاضرات يتسع لـ 535 شخصاً فضلاً عن تجهيزه بأحدث أجهزة الصوت والإضاءة، وشاشة عرض سينمائية 35 ملم، وتصميمه الخاص بألوانه وهندسته.

المسرح الرئيسي في المركز

تصوير: برايان سكانل

تأسيس المركز جاء ضمن خطة أمانة عمان الكبرى في مطلع العقد الجاري، لإعادة تأهيل منطقة رأس العين

المرافق الداخلية تشتمل أيضاً على قاعة المدرج الصغير التي تتسع لـ 200 شخص، فضلاً عن قاعات أخرى متعددة الأغراض ومساحات مخصصة لاستيعاب المعارض، أما الفضاءات والمساحات الخارجية، فتشتمل على مدرج وساحة خارجية مع شاشة عرض كبيرة يمكن استغلالها لإقامة عروض مختلفة.

جمهور المركز يمتاز بتنوع فئاته العمرية والاجتماعية وثقافاته، ويرجع ذلك إلى تنوع الفعاليات التي يستضيفها، وموقع المركز الذي بني في أحد أقدم المناطق في العاصمة عمان ، متوسطاً بين شرقها وغربها.

تأسيس المركز جاء ضمن خطة أمانة عمان الكبرى في مطلع العقد الجاري، لإعادة تأهيل منطقة رأس العين بوصفها جزءاً من مشروع إعادة تأهيل مدينة عمان وتطويرها، وهو ما حقق تواصلاً بين الأمانة والمجتمع المحلي، وبات المركز من أهم منجزات الأمانة حتى الآن.

أمين عمان عمر المعاني، يقول لـ **السجل** إن الأمانة «تفتخر بهذا الصرح الثقافي المهم»، عادّاً المركز «ركيزة أساسية في إبراز الدور الثقافي لعمّان».

يمتاز تصميم المركز بالحداثة، بحيث يعبّر عن العصر الذي صُمم فيه من جهة، وانسجامه مع محيطه ومراعاته للشخصية الأردنية من جهة أخرى.

وبحسب مصمم المركز المهندس بلال حماد، فقد أُخذ في الحسبان، في الفكر التصميمي، أنّ المركز مفتوح للجميع، ومن هنا جاءت فكرة المساحات الزجاجية الكبيرة في المبنى ليكون «شفافاً» مع محيطه ورواده.

وينفتح مبنى المركز على أكثر من جهة، ويمكن الدخول إليه من أبواب مختلفة، فضلاً عن تكوّنه من كتل عدة. ويشير حماد إلى أن التصميم راعى أن يسمح للمتنزهين في منطقة رأس العين أن يخترقوه ويمتزجوا معه.

أما تصميم الواجهات، فتم مع مراعاة تحقيق التوازن فيها، بالمزج بين الواجهات الحجرية والزجاجية. وفي التصميم الداخلي يلمس الزائر شعوراً بالحداثة من خلال استخدام الأدراج الكهربائية والمصاعد الزجاجية.

ومنذ افتتاحه الذي تم على مرحلتين 2000-2002، احتضن المركز العديد من الفعاليات البارزة؛ فعلى مستوى المهرجانات استضاف مهرجان الكوميديا للضحك، ومهرجان أفلام الاتحاد الأوروبي للمرة السادسة على التوالي، ومهرجان الفيلم العربي الفرنسي منذ 2002، ومهرجان أيام عمان المسرحية منذ العام 2004، ومهرجان زخارف حركية ومهرجان الرقص المعاصر ومهرجان أسبوع الفيلم الكوري للسنة الثالثة على التوالي وغيرها.

وفي مجال الموسيقى يستضيف المركز شهرياً أمسيات المعهد الوطني للموسيقى لأوركسترا عمان السمفوني وفرقة عمان للموسيقى العربية، فضلاً عن استضافته أمسية للفنانة أميمة الخليل، وأمسيات من موسيقى الجاز، وأمسيات لفرق شبابية وغيرها، وأمسيات للشاعرين هنري زغيب وزاهي وهبة بتنظيم من إذاعة عمان، وعروض تراثية لمنتدى بيت المقدس، وحفل توقيع كتاب حيدر محمود **عباءات الفرح الأخضر**، إلى غيرها من الفعاليات والمؤتمرات والندوات وورش العمل، فضلاً عن احتفالات للوزارات، والسفارات الأجنبية والعربية في عمان. ■

مؤيد السمان

«كادبي»: النجاح يبدأ أردنياً وينتهي عالمياً

محمد خريسات

بعمالة أردنية تصل نسبتها إلى 100 في المئة في مصانع المركز، وبتصدير المنتجات إلى ما يزيد عن 28 دولة، وعقد شراكات عالمية، توّج مركز الملك عبداللّه الثاني للتصميم والتطوير **كادبي** مسيرة 10 أعوام، بنجاح تلو الآخر.

بدأت الفكرة من مشاغل الحسين التابعة للقوات المسلحة، بهدف الاستفادة من الكفاءات الفنية في المشاغل الرئيسية، على المستوى البشري والمعدات والأنظمة، ليصبح المركز واحداً من المؤسسات التي توفر قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، عبر نقل التكنولوجيا من دول العالم المختلفة.

رئيس هيئة المديرين، مدير عام مركز الملك عبداللّه الثاني للتصميم والتطوير، مؤيد السمان، أكد أنّ المركز قدم ما يزيد على 60 منتجاً عسكرياً إلى دول عربية وأجنبية في العالم، منها السعودية وليبيا واليمن والكويت، خلال فترة قياسية.

استراتيجية **كادبي**، بحسب السمان، ارتكزت على تغيير عقلية المهندس حديث التخرج أو المهندس العامل في مجال التصنيع، إلى مهندس في مجال البحث والتطوير، وذلك بإقامة دورات تدريبية تفضي إلى المشاركة في المعارض التي تساعد في زيادة خبرتهم، حيث يقدم مهندسو المركز أبحاثاً في معظم المؤتمرات العالمية المتخصصة التي يشاركون بها.

وتؤدي القوات المسلحة دوراً مهماً في دعم نشاطات المركز، إذ لا تشتري الدول منتجات المركز إذا كانت غير مستخدمة من القوات المسلحة، التي تُعدّ شهادة ثقة لجميع المشترين من شركات ودول يتم التعامل معها.

السمان بيّن أنّ الهدف الإستراتيجي للمركز هو أن يكون مركزاً متطوراً على مستوى العالم، إضافة إلى الهدف الاقتصادي عبر تصدير منتجاته إلى دول العالم، وتحقيق الأرباح التي تدعم المركز ونشاطاته.

من التحديات التي تواجه المركز، تأهيل القوى البشرية، بخاصة أنّ هذا النوع من الاستثمار جديد على الأردن، في حين أنّ العمل في هذه الصناعات لا تحدّده الشهادة الجامعية.

للتغلب على هذه الإشكالية تمّ تأسيس العديد من الشراكات الإستراتيجية مع الولايات المتحدة الأميركية ودول أوروبية وعربية، ما ساعد في تخطي حاجز المعرفة المتخصصة، إضافة إلى تقديم التدريب للمهندسين من خلال تفاعلهم مع هذه الشركات والخبراء الفنيين فيها، بحسب السمان.

السمان: الهدف الإستراتيجي للمركز هو أن يكون مركزاً متطوراً على مستوى العالم، إضافة إلى الهدف الاقتصادي عبر تصدير منتجاته

ومن التحديات التي تبرز أمام **كادبي** تسويق وتصدير المنتجات، في ظل المنافسة من شركات عالمية أثبتت وجودها، الأمر الذي يتطلب توفير إنتاج متميز بسعر وأداء مناسبين.

ويتّبع المركز أسلوبين للترويج، الأول المشاركة في مختلف المعارض العالمية العسكرية المتخصصة، والثاني بواسطة تسويق المنتجات عبر بعثات تجارية متخصصة إلى الدول العربية والأجنبية، ليختار المشتري المنتج الأفضل من خلال التجربة الفعلية، مبيناً أنّ تعامل **كادبي** يكون مع الحكومات، من خلال زيارات لوزارات الداخلية ووزارات الدفاع.

وينعكس انفتاح الأردن السياسي على الدول، بإيجابية على نشاطات المركز، من خلال التعامل مع جميع الشركات والأسواق حول العالم، وإجراء شراكات إستراتيجية أو تصدير المنتجات لهذه الدول، إذ وقّع المركز اتفاقات مع شركات أميركية، وعدد كبير من الشركات الأوروبية، ودول جنوب شرق آسيا مثل ماليزيا وبعض الدول العربية مثل الإمارات العربية المتحدة، بحسب السمان.

وتعمل تحت مظلة **كادبي** 24 شركة في مجال الصناعات الدفاعية والخدمات التي تدعمها، مع الإعداد لمؤتمر العمليات الخاصة **سوفكس** الذي تنظمه إحدى شركات المركز وتحمل الاسم نفسه، ويسهم المعرض في تسويق منتجات المركز.

إنشاء المنطقة الصناعية الخاصة بـ **كادبي**، جاء تتويجاً لنشاط المركز، حيث تمتد المنطقة الصناعية الوحيدة في المنطقة العربية المتخصصة في هذا النوع من الصناعات على مساحة 4 آلاف دونم، لتضم 12 شركة لها مصانع قائمة أو تحت الإنشاء.

ومن هذه الشركات: «الأولى للألياف المركبة - الأردن» **NPAJ**، التي تهدف إلى تطوير وتصنيع وتزويد الأسواق في الأردن وبلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بمنتجات الوقاية الشخصية المصنعة من المواد المركبة **Composite Materials** باستخدام تقنيات معتمدة عالمياً.

هناك أيضاً «الشركة الأردنية الدولية للحماية» **Josecure International**، وهي مختصة بتصميم النظم الأمنية الإلكترونية المتكاملة وتقديم الاستشارات الفنية، وشركة **CLS Jordan** التي تقوم بإعادة بناء مواد للآليات العسكرية المختلفة والسيارات العادية والخاصة والهندسية، وشركة **سوفكس الأردن** التي وضعت معرض **سوفكس** على خريطة المعارض العالمية، ليحتل المرتبة الأولى في التصنيف العالمي للمعارض الدفاعية المتخصصة في مجال العمليات الخاصة.

«الشركة الأردنية لحلول التصنيع والخدمات»، تقوم بتصنيع الآليات الثقيلة والمتوسطة (المدولبة والمجنزرة)، وإعادة بنائها، بالإضافة إلى تقديم خدمات الصيانة السنوية حتى مستوى الخط الرابع، وعمل الأفرهول للمجموعات الرئيسية والفرعية كالمحركات وصناديق التروس، وتصنيع الهياكل المعدنية. أما «الأردنية المتقدمة لتشكيل المعادن»، فكان من أهداف تأسيسها إنشاء مركز متميز للصناعات الدقيقة، لدعم القاعدة الصناعية وتطويرها في الأردن.

وتنحصر الشراكة مع الشركة الأجنبية في الإشراف على جودة المنتج بهدف ضمان مطابقته المواصفات إضافة إلى الاستفادة من أي تطوير في الشركة على طبيعة منتجات المصنع التابع للمركز مستقبلاً.

العلاقة مع الشركاء مصلحة متبادلة، بوجود أردنيين يقومون بعملية التصنيع، وتخفيض التكلفة على الشركات الأجنبية، إضافة إلى توفير أسواق جديدة للشركات في مناطق بعيدة عنها، في الوقت الذي يسعى المركز إلى الاستفادة من خبرة ومعلومات الشركات.

المركز يسعى بحسب السمان، إلى نيل اعتراف دولي في الفحص والقياس، بحيث تصبح جميع فحوصاته معتمدة عالمياً من شركات متخصصة، ما يمكّنه من تقديم خدماته للمركز أو لشركات القطاع الخاص، أو الدول الأخرى المهتمة بالحصول على شهادات فحص وقياس المنتجات في المستقبل.

ويختص المركز بفحص الذخيرة والأسلحة الصغيرة، إضافة إلى إجراء جميع الفحوصات المتعلقة بالآليات والمركبات.

نجاحات المركز التصنيعية عديدة، فقد أنشأ مصنعاً لقطع الغيار، يتميز على مستوى الشرق الأوسط باحتوائه على مجموعة من الماكينات التي تعمل بواسطة الكمبيوتر، والقادرة على تصنيع جميع قطع الغيار بمختلف أنواعها وأحجامها، ما يعني أنّ معظم قطع الغيار تصنع محلياً.

المركز بدأ كذلك بإنشاء مصنع لصواريخ **آر بي جي 32** المتقدمة من حيث المواصفات، بالشراكة مع الجانب الروسي، إلى جانب دراسة إقامة مصنع للشاحنات العسكرية، بعد الاتصال مع مجموعة كبيرة من الشركات المتخصصة في هذا المجال، ويعمل المركز على إنتاج المناظير ذات الاستخدام العسكري بتكنولوجيا متقدمة جداً، وذلك مع وجود طلب كبير على هذا النوع من التكنولوجيا.

دخل المركز أيضاً في مجال صناعة الطيران العام 2005، بإنشاء أول شركة طيران مع شركة أسترالية وبتكنولوجيا أسترالية، وأوضح السمان أنها طائرة لشخصين بأجنحة ثابتة تستخدم في عمليات المراقبة الجوية، بواسطة وضع كاميرات فيها، في حين تم إدخال تطويرات على هذه الطائرة وإنتاج نماذج متقدمة، بزيادة قدرة المحرك وزيادة عدد طاقم الطائرة إلى أربعة أشخاص، بعد رفع قدرة الطائرة نفسها.

وتم تصدير عدد من هذه الطائرات إلى عدد من الدول العربية والأجنبية، كما تمكنت الشركة من تطوير نماذج للطائرات المسيرة من دون طيار، بالتعاون مع شركات محلية متخصصة في هذا المجال، وقامت القوات المسلحة بتجريب النماذج، وكانت النتائج إيجابية.

ويتم العمل حالياً على إنجاز نموذج طائرة من دون طيار على نسق **الهيلوكوبتر**، وهذه الطائرة تم عرضها في **سوفكس** 2008».

وكان المركز وقّع اتفاقية تعاون مع شركة **ريفرهوك** العالمية، على هامش أعمال المنتدى الاقتصادي العالمي لتصنيع وتسويق القوارب الحربية متعددة المهام، وتوفير خدمات الصيانة وتطوير السفن الحربية والقوارب، ليصبح من خلال هذه الاتفاقية مركزاً لإنتاج المعدات وتوفير المعلومات والتقنيات واليد العاملة والموظفين المؤهلين في مجال التصنيع البحري في الأردن والشرق الأوسط. ■

«كين ووش»: ماركة عالمية لم تحظَ بالاعتراف المحلي

تالا حسين

حقّقت **كين ووش** العام 2009 نجاحاً مميزاً حين تمّ اختيارها من بين 60020 شركة في العالم لدخول شبكة «إنديفر» العالمية للرواد Endeavor التي أطلقت العام 2007، من أجل دعـم رواد الاستثمار والتثمير فـي الأسـواق الناشئة، وجاء هذا الاختيار من قبل لجنة دولية مؤلفة من رجـال أعمال قياديين بعد خوض العديد من الامتحانات والمقابلات والتقييمات.

وراء الإنـجـاز يقف رجـل شغف بالكيمياء والتجريب، وبالسعي الدائم للتميز، إنه نادر عتمة الذي غيّر مجرى حياته من كونه صاحب صيدلية إلـى مخترع لا يبحث فقط عن منتج «مربح» تجارياً، بل منتج يلبّي حاجة بلده ومنطقة الشرق الأوسط ككلّ.

بعد تجارب امتدت نحو ثلاثة أعوام، استطاع عتمة اختراع مادة **كين ووش** لتنظيف السيارات والزجاج والمعادن والأسطح من دون مسامات، بلا أي استخدام للماء، بعدما أصبحت أزمة المياه تدق ناقوس الخطر في الأردن الذي يعتبر ضمن أفقر أربع دول في العالم من حيث مصادر المياه، ويقدر استهلاك الفرد من المياه بـ170 متراً مكعباً سنوياً، مقارنة مع 1000 متر مكعب في بقية دول العالم.

عتمة تعرّف على المادة خلال زيارة له إلى الولايات المتحدة العام 2003، عندما مُنع غسل السيارات بالماء والصابون في المنازل وقفاً لهدر المياه والتلوث البيئي الكبير الناتج، إلا أنه لم يعطِ الموضوع اهتماماً كبيراً حينها. وفي العام 2005 أثـارت تغطية إعلامية لموضوع العجز المائي في الأردن الفضول لديه، ليبدأ البحث في كيفية صناعة تلك المادة، ومحاولة تنفيذ فكرتها في الأردن.

بعد عمليات بحث عديدة لم يفلح عتمة في الوصول إلى معلومات تدلّه على مكونات تلك المادة التي عرفها في أميركا، والتي صنّعت من 45 مكوناً، فقرّر البدء من نقطة الصفر وخوض تجارب عديدة في مختبره، إلى أن وصل إلى اختراع منتج **كين ووش** من 17 مادة فقط، فأصبح بذلك المصنع الوحيد في الشرق الأوسط المصنّع لهذه المادة.

ويوضح عتمة أنّ **كين ووش** مادة ذات محتوى مائي خالية من المواد البترولية، فضلاً عن كونها مـادة صديقة للبيئة تلبي الشروط الكيمائية العضوية المتطايرة **V.O.C** للحفاظ على طبقة الأوزون، مبيناً في الوقت ذاته أنّ المادة سهلة الاستعمال، ويمكن استخدامها في أي وقت وأي مكان، وتقوم بتنظيف السيارة من الخارج والداخل خلال 15 إلى 20 دقيقة.

نادر عتمة

تصوير: برايان سكانل

آلية العمل تتلخّص في أنه، وفور رش المادة على السيارة، تتشكل طبقة خاصة على السطح، تعمل على احتواء ذرات الغبار والأوساخ وخلخلتها من دون التسبب في أي خـدوش للسطح. كما تقوم الشموع الطبيعية الموجودة في المادة بعملية تشميع السيارة واعطائها مظهراً براقاً، فضلاً عن احتوائها على مـادة تحمي السطح من الأشعة فوق البنفسجية والعوامل الجوية المختلفة، وتطرد الغبار والأوساخ.

وتـوفـر **كين ووش**، الـتـي يتطلب غسيل السيارة بها 150 ملم فقط من المادة، 180 لتراً من الماء إذا غُسلت السيارة في المنزل في المرة الواحدة، و200 لتر من الماء إذا غُسلت في محطة الغسيل، ما يعني أنه يمكن توفير مليون و440 ألف لتر من المياه سنوياً فقط إذا تم غسل 150 سيارة بواسطة **كين ووش** بدلاً من غسلها بالماء والصابون أربع مرات في الشهر.

ويشير عتمة إلى أنّ هناك توجهاً عالمياً في كثير من الدول مثل الولايات المتحدة الأميركية وأوروبـا وأستراليا وقطر ودول الخليج لحظر غسل السيارات بالماء والصابون، والبحث عن حلول أخرى، ويرجع ذلك إلى محدودية مصادر المياه في العالم، فضلاً عن الآثار السلبية للزيوت والدهون والملوثات الصلبة والرصاص والزنك وغبار المطاط الناعم والكروم والبنزين وغيرها من مواد تؤثر سلبا على البيئة وخصوبة التربة وتؤدي إلى تلويث الأحواض المائية الجوفية، ما يهدد مخزون المياه الصالحة للشرب.

عتمة الذي يعدّ مشروعه وطنياً، قام بالاتصال بوزارة المياه والري لعرض الفكرة عليهم على أمل تبنيها والخروج بمشروع وطني تشرف عليه جهة حكومية، بخاصة بعدما حصلت الشركة على الجائزة الأولى لفئة الرياديين في مسابقة جائزة الملكة رانيا للريادة العام 2008، إلا أنّ الـوزارة لم تكترث كثيراً بالأمر ولا بالمشروع، رغم قيام لجنة فنية من الوزارة بتجريب المادة والتأكد من فعالياتها!

شهدت أعمال الشركة توسعاً في المنطقة أعطت خلالها امتيازاً **Franchise** لشركات في الرياض والمنطقة الشرقية والمدينة المنورة في المملكة العربية السعودية فضلاً عن البحرين، تقوم شركة **كين ووش** بموجبه بتوفير المنتج وتدريب العاملين وتجهيز دليل التشغيل الذاتي ووضع خطة تسويقية شاملة، فضلاً عن وجود آفاق للتوسع في دول أخرى في المنطقة.

في ظل هذا النجاح يستغرب عتمة عدم تبني مشروعه وطنياً، واستهجانه من المؤسسات الوطنية بدلاً من عدّه إحدى طرق توفير المياه في بلد يصل عدد المركبات فيها إلى 750 ألف مركبة. ■

وتستمر تسهيلات التسهيلات!

وسهولة الإجراءات

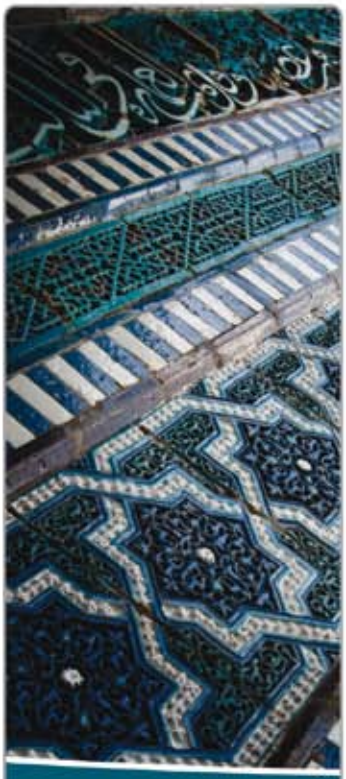

مرابحة إسلامية!

سرعة التنفيذ!

بدون كفيل حكومي!

بدون تحويل راتب!

شركة التسهيلات التجارية الأردنية م.ع.م.

Jordan Trade Facilities Company PLC

نحن هنا لنساعدك !

www.jtf.com.jo | info@jtf.com.jo

الفرع الرئيسي 06/5671720

فرع المدينة الرياضية 06/5158816

فرع الزرقاء 05/3655557

فرع الوحدات 06/4735666

فرع إربد 02/7255959

نحو تحقيق شعار الاعتماد على الذات

محمد الحلايقة

يعدّ الاقتصاد الأردني نمطاً مثالياً لاقتصاد صغير مفتوح، تميزه سمتان: شح الموارد، وصغر حجم السوق، كما يمكن عدّه اقتصاداً سياسياً بامتياز، وذلك لحساسيته العالية تجاه الأحداث الإقليمية والدولية، واعتماده على المنح والمساعدات الخارجية.

ورغم الأزمات الكثيرة التي عصفت بمنطقة الشرق الأوسط، وتأثيراتها السلبية في أكثر الأحيان في الاقتصاد الوطني، إلا أنه استطاع تجاوز الآثار السلبية لمعظم هذه الأزمات، وتحقيق إنجازات طيبة، خلال السنوات العشر الأخيرة بخاصة. ويظهر ذلك بجلاء في نمو الناتج المحلي، ومعدل دخل الفرد، وظهور قطاعات جديدة نشطت في الإسهام إيجابياً في اقتصادنا الوطني، مثل قطاع تكنولوجيا المعلومات. وخلال مسيرته منذ الاستقلال حتى يومنا هذا، ورغم ما تحقق من إنجازات، بقي الاقتصاد الوطني محكوماً بأعراض مزمنة، أهمها عجز الموازنة، وعجز الميزان التجاري، والاعتماد على المساعدات الخارجية، والمديونية المرتفعة.

وربما تكون السياسات الاقتصادية التي تم تبنيها على مدى عقود، قد أسهمت في تخفيف بعض الآثار الجانبية لهذه الأعراض، إلا أنها لم تفلح في علاجها بشكل تام.

وتفاقمت هذه الأعراض مؤخراً بعد وصول رياح الأزمة المالية العالمية إلينا، ودخول الاقتصاد الوطني مرحلة جديدة من التباطؤ. ومع أننا شهدنا مثل هذا التباطؤ سابقاً، إلا أن المرحلة الحالية تتميز بخطورتها بسبب انحسار المساعدات الخارجية، العربية منها بخاصّة، وارتفاع عجز الموازنة إلى رقم غير مسبوق يقدَّر بـ1,2 بليون دينار، يشكل حوالي 8 في المئة من الناتج المحلي، وارتفاع المديونية الداخلية إلى مستوى قياسي، حيث لامست حاجز عشرة بلايين دولار. وإذا ما أضيف إلى ذلك مقدار المديونية الخارجية (نحو 5 بليون دولار)، وتراجع الاستثمارات الخارجية والصادرات الوطنية، فإننا في وضع صعب وأمام تحدٍّ كبير، وغدا المشكل الاقتصادي همّاً يشغل بال صانع القرار كما يُقلق المواطن، لانعكاس ذلك على مستوى معيشة الفرد، وتدنّي إمكانية إيجاد فرص عمل جديدة.

تبيّن المعلومات الرسمية أن الأردن حصل على مساعدات خارجية زادت قليلاً على 700 مليون دولار العام 2008، و786 مليون دولار العام 2009 (ملتزَم بها).

لكن يبدو أنّ المساعدات العربية تحديداً قد جفّت، كما أنّ فوائض النفط التي وصلنا جزء منها على شكل استثمارات في قطاعات مختلفة وأسهمت في نمو الاقتصاد، لم تعد متاحة. وإذ يتزامن تراجع الإيرادات الحكومية مع انخفاض المساعدات الخارجية واستمرار تباطؤ الاقتصاد، فإن معدل النمو الاقتصادي العام 2010 سيكون متواضعاً، ومع أن صندوق النقد الدولي قدَّر مؤخراً نسبة النمو بـ 4 في المئة، إلا أن ذلك قد يكون تقديراً متفائلاً.

يتساءل العديد من المتهمين بالشأن الاقتصادي: ما العمل، وماذا يمكن للحكومة الجديدة أن تفعل؟ وقبل الإجابة بشكل مباشر عن هذه التساؤلات، لا بدّ من الإقرار بأنّ أخطاء جسيمة قد ارتُكبت في الماضي، أهمّها التوسع في الإنفاق العام دون دراسة متأنية لأثر ذلك مع نمو الاقتصاد وعجز الموازنة. كما أنّ الشراء المبكّر لديون نادي باريس بقيمة بليوني دولار من أموال التخاصّية دفعة واحدة قبل سنوات قليلة، وبخصم متواضع، كان إجراءً غير موفَّق، وكان من الحصافة إبقاء جزء من هذا المبلغ لدى الحكومة تحسّباً لظروف صعبة.

ويبدو واضحاً أنّ الإيرادات الحكومية ستنخفض العام 2010، وستكون كافية بالكاد للإنفاق الجاري، وإذا لم يتمّ الحصول على مساعدات جديدة أو استئناف المساعدات العربية، فلن يكون بإمكان الحكومة التوجه نحو إنفاق رأسمالي بهدف تنشيط النمو الاقتصادي.

ورغم ثقتي العالية بخبرات وزير المالية محمد أبو حمور، وكفاءته، إلا أنّ مهمته ستكون صعبة للغاية، وسيكون مضطراً للتشدد في الإنفاق العام ابتداءً.

وعودة إلى التساؤل حول ما يمكن فعله لتجاوز هذه التحدّيات، يمكن القول إنّ التوجه نحو الاعتماد على الذات، والاستغناء عن المساعدات والمنح الخارجية يكاد يكون أمراً مستحيلاً على المدى القريب، ولا بدّ من البدء فوراً بوضع برنامج إصلاح اقتصادي وطني مدته خمس سنوات، يكون عماده إعادة تثبيت الاستقرار المالي، وتحديد سقوف متشددة للإنفاق العام ونسبة العجز إلى الناتج المحلي، والحد من نمو حجم الموازنة، مما يعني بالضرورة تقليصاً تدريجياً لمساهمة القطاع العام في الناتج المحلي الإجمالي.

كما أنّ من العناصر الرئيسية لهذا البرنامج، الحدّ من إصدار ملاحق الموازنة، إلا في أقصى الحالات الطارئة، والحدّ من الموازنات المستقلة التي ضَعفت السيطرة عليها، وإعادة تقويم الممتلكات والأصول الحكومية وحصرها، والتخلص من ذوات العائد المتدني أو السلبي.

ويجب أن يستهدف هذا البرنامج زيادة تغطية الإيرادات للنفقات الجارية، بحيث تصل إلى 125 في المئة على الأقل في نهاية البرنامج، كما تقتضي الضرورة مراجعة المشاريع الكبرى وفق سلّم أولويات حسب أهميتها وإسهاماتها في النمو الاقتصادي.

ولا بد كذلك من مراجعة شاملة ودقيقة للمؤسسات والهيئات المستقلة التي نمت بشكل واضح، بحيث يتم إلغاء تلك التي حققت أهدافها، أو لم تعد ضرورية، ودمج المتشابه منها، وخفض نفقاتها، وغني عن القول إنّ الشق المالي في مثل هذا البرنامج لا يكتمل إلا بتنسيق وتناغم مع السياسات النقدية التي يضطلع بها البنك المركزي الأردني.

وفي جانب السياسات التجارية والاستثمارية، لا بدّ للبرنامج المقترح من أنّ يركز على سبل تنشيط الصادرات ودعمها، وخفض العجز التجاري بشكل تدريجي، ووضع حملة مكثفة مدعومة دبلوماسياً لجذب استثمارات جديدة.

لا يتسع المقام لمزيد من التفاصيل في عناصر هذا البرنامج، وأظن أن الفريق الاقتصادي في الحكومة الجديدة لن تغيب عن ذهنه هذه المقترحات وغيرها. ويمكن في نهاية مدة البرنامج وفي ضوء منجزاته، التقدم خطوات أكبر نحو تحقيق شعار الاعتماد على الذات، وأنّ كل ما سلف يقدَّم بمعزل عن أيّ تطورات سياسية إقليمية أو دولية، تلك التي لا يمكن استثناؤها أو التقليل من آثارها في اقتصادنا الوطني. ■

تنزيلات الأعياد ما بتِنْعاد

20%-49%

1-11 الى 19-12

ميداس

مفروشات لأسلوب حياة مميز

على جميع المفروشات والإكسسوارات والهدايا في كافة معارض ميداس

ميداس للأثاث المنزلي- خلدا - هاتف: 5522686, ميداس للأثاث المنزلي سيتي مول - هاتف: 5866183
ميداس للأثاث المكتبي - شارع الاذاعة والتلفزيون - هاتف: 4395556

في اتهام ضمني لسابقتها

حكومة الرفاعي تعيد النظر في إجراءات توسعة المصفاة

السّجل - خاص

قرّر مجلس إدارة مصفاة البترول الأردنية في اجتماع عقده، الأحد 27 كانون الأول/ ديسمبر 2009، برئاسة رئيس مجلس الإدارة عادل القضاة، إنهاء عقد المدير العام أحمد الرفاعي، وعدم التجديد له، وتعيين نائبه عبد الكريم العلاوين مديراً بالوكالة إلى حين تعيين مدير جديد.

بحسب عضو مجلس الإدارة عبد الرحيم البقاعي، فإن المجلس صوّت بأغلبية ثمانية أعضاء لمصلحة عدم التجديد، وصوّت ثلاثة ضد القرار، فيما تغيّب اثنان عن الجلسة هما نقيب المهندسين وائل السقا، وممثل البنك الإسلامي للتنمية/جدّة، جمال صلاح.

مؤيدو القرار هم: عادل القضاة، وآصف عازر، نبيه سلامة، ناصر المدادحة، محمد الداود، محمد البندقجي، محمد العلان، وليد عصفور. في حين عارضه: عبد الرحيم البقاعي وممثلا مؤسسة الضمان الاجتماعي عمر الكردي وناصر الشريدة.

المناهضون لقرار تنحية الرفاعي، يرون أن خبرة الرجل، ومعرفته بتفاصيل أحوال الشركة، ضروريتان في هذه المرحلة التي يتم السعي فيها إلى تنفيذ مشروع توسعة المصفاة، لذلك، فإنّ قرار إنهاء عقده، يتسبب بـ«عدمَ استقرار إداري» ليس مناسباً في مرحلة حسّاسة كالتي تمرّ بها المصفاة، على حدّ تعبير ممثل صندوق تقاعد نقابة المهندسين وائل السقّا، الذي صرح لـ السّجل بأنه تغيّب عن الجلسة بسبب مرافقته قافلة «شريان الحياة 3»، وأكد أنه لو حضر كان سيصوّت ضد القرار.

القرار جاء وسط خلافات حادّة عصفت بمجلس الإدارة في ظل أجواء مشروع التوسعة، حيث انقسم أعضاء المجلس إلى فريقين؛ مؤيد للمشروع ومعارض له، قاد الأولَ رئيسُ مجلس الإدارة عادل القضاة، فيما قاد الآخر المدير العام أحمد الرفاعي.

منذ اليوم الأول لتسلّم رئيس الوزراء سمير الرفاعي مهامه، صدرت مجموعة من القرارات التي تعكس رغبة الرئيس الجديد في ترسيخ الشفافية في العمل. الخطوة الأولى تمثلت بانسحابه من إدارة مجموعة من الشركات التي كان يديرها، تلا ذلك إصدار مدونة السلوك المتعلقة بالوزراء، ثمّ انسحاب شركة **الأردن دبي كابيتال** من بعض العطاءات، مثل مشروع توسعة المصفاة، ومشروع الكمشة لإنتاج طاقة الرياح الذي سعت للحصول عليه في عهد الرفاعي قبل أن يتبوأ رئاسة الحكومة. ضعف فرصة الشركة في الحصول على توسعة المصفاة، بحسب ما أكدته مصادر لـ **السّجل** طلبت عدم الكشف عن هويتها، لا يقلّل من أهمية انسحاب **الأردن دبي كابيتال** من المشروع. كما أن إعادة النظر في إجراءات التوسعة، ترسل إشارة قوية للرأي العام بنيّة الحكومة الجديدة وضع المشروع في الطريق الصحيحة تمهيداً لاستكماله.

الملف الذي جاء جاهزاً من الديوان الملكي، وتبنّته الحكومة في أول جلسة لمجلس الوزراء، يعدّ مؤشراً مهماً على آلية عمل حكومة الرفاعي على صعيد العلاقة مع الديوان الملكي، وعلى صعيد آخر هو توقُّع مزيد من الشفافية في المستقبل.

قصة التوسعة بدأت مع انتهاء امتياز مصفاة البترول قبل نحو عامين، مرّت خلالها العملية بالكثير من التفاصيل عطّلت تنفيذ المشروع الذي يعدّ واحداً من المشاريع الكبرى في المملكة. وقد بدا أن المشروع لم يكن شفافاً، وتم إخفاء اسم الشريك الذي سيتولى مشروعاً إستراتيجياً يشكّل لبنة من لبنات أمن الطاقة الذي ستعتمد عليه البلاد في توفير المشتقات النفطية مستقبلاً.

الغموض الذي لفّ مسألة الشريك في البداية،

لم يقتصر على الإعلام والأفراد، بل طال أعضاء في مجلس إدارة المصفاة، لم يتمكنوا من معرفة جنسية الشريك ولا أي معلومات عنه أو منه، بحسب مصدر في المصفاة رغب في عدم نشر اسمه.

الصمت حيال ما جري في مشروع التوسعة كان له أثمان كثيرة؛ الأول دفعه المساهمون في الشركة إثر الهزّات التي تعرض لها سهم شركتهم الذي انخفضت قيمته إلى النصف تقريباً؛ والثاني ثمن باهظ سيدفعه الاقتصاد في حال الاكتشاف بعد فوات الأوان أن الشريك لم يكن أهلاً لهذا المشروع الضخم البالغة تكلفته 1,2 بليون دينار، بحسب المصدر نفسه.

مشاريع أخرى كثيرة في حاجة إلى مراجعة، بخاصة أن نتائجها تقلّل من تنافسية الاقتصاد

تلكؤ الحكومة السابقة في مشروع التوسعة تسبّب بخروج جميع الراغبين من المشروع، بسبب «ضبابية الصورة، وعدم اتضاح شروط المشروع»، بخاصة ما يتعلق بمدة الامتياز، ما أدى إلى خلو الساحة إلا من مستثمر واحد بقي اسمه سرّاً إلى أن تمكنتْ صحيفة **الغد** من الكشف عن أن رجل الأعمال الأردنـي خالد شاهين هو من يقف خلف المشروع، وهو الذي تقدم له من خلال ائتلاف **إنفرا مينا**.

ويضمّ الائتلاف شركة **Tichnip** المتخصصة في تصميم المصافي، و**kBC** الإنجليزية، و**Worley Parsons** كشريكين فنيين، و**دوتشيه بنك** كمستشار مالي، و**Allen& Overy**، و**Squire sanders Dempsey** كمستشارين قانونيين.

ومع اقتراب **إنفرا مينا** من الظفر بالمشروع، قاد حراك إعلامي ونيابي حول الشريك ومدة الامتياز، حكومة الذهبي إلى إعادة فتح الباب إلى التقدم للمشروع، فتقدمت تسع شركات برسائل اهتمام للفوز بمشروع توسعة مصفاة البترول، يتوقع أن تبتّ المصفاة بأمرها قبل كانون الثاني/ يناير 2010.

الشركات التي تقدمت هي **إنفرا مينا**، **سيتاديل** المستقبل، **جن أويل**، **دبي كابيتال**، شركة نور الكويتية، شركة **ميتسوي**، إضافة إلى شركة **لينفت**.

كان من بين المتقدمين شركات تتقدّم للمرة الأولى للمشروع، منها شركة **جن أويل** ومقرها تكساس، ونور الكويتية، و**دبي كابيتال**، و**ميتسوي**، و**ليفنت**.

«هدف حكومة نادر الذهبي من إعادة فتح باب التقدم للمشروع هو ترسيخ الشفافية في هذا المشروع، والحصول على أفضل عرض من بين الشركات المتقدمة لتنفيذ هذا المشروع الإستراتيجي»، بحسب وزير سابق في حكومة الذهبي.

مشروع التوسعة الرابع لمصفاة البترول تكلفته 1,2 بليون دينار، ويهدف إلى رفع الطاقة الإنتاجية للشركة، وتحسين مواصفات المنتجات البترولية لتكون صديقةً للبيئة، إذ سترتفع طاقة التكرير في المصفاة لتصل إلى 17,5 ألف طن يومياً. إذ الطاقة الحالية 14 ألف طناً يومياً، تشمل 4 آلاف طن طاقة الوحدات الإنتاجية القديمة التي سيتم إيقافها عند الانتهاء من المشروع الجديد.

من القضايا الشائكة التي أثير حولها جدل طويل، تلك الشروط المتعلقة بتفاصيل اتفاقية الامتياز التي ستمنح حصرية لمدة 15 عاماً، وتستفرد فيها الشركة الفائزة بعطاء التوسعة بالسوق، وتهيمن بموجبها على إدارة ملف استيراد النفط وتكريره وتسويقه محلياً، ما يغيّب المنافسة تماماً، ويجعل شريك التوسعة اللاعب الوحيد في السوق.

ما يهمّ في منح الامتياز، هو حجم الاستفادة التي يجنيها الاقتصاد والخزينة من هذا المشروع الضخم، بخاصة ما يتعلق برسوم الحصرية التي تؤكد المصادر المطلعة أنها «غير موجودة وغير مثبتة».

رسوم الامتياز ليس أمراً جديداً على الأردن وعلى الاقتصاد الوطني، بل هو نهج اتُّبع في كثير من المشاريع والقطاعات، حيث فُرض أكثر من مرة على مشاريع ذات علاقة بقطاع الاتصالات، فمثلاً عندما حصلت «زين» على امتياز العمل وحدها في السوق، دفعت رسوم ترخيص أولي بلغت 6 مليون دينار.

اليوم، يقف مشروع التوسعة على أعتاب مرحلة جديدة، يعتمد اتجاهها على نتائج التقييم الذي تجريه حكومة الرفاعي لإجراءات حكومة الذهبي، إذ تشير البوصلة إلى أن الهدف من إعادة التقييم هو منح فرص متكافئة لكل من يرغب في المساهمة بالمشروع، شرط أن يكون مؤهلاً وقادراً على إدارة هذا المشروع الضخم، وتوفير التمويل اللازم له.

مشاريع أخرى كثيرة في حاجة إلى مراجعة، بخاصة أن نتائجها تقلّل من تنافسية الاقتصاد وتقدم نتائج سلبية عليه، ومنها مشروع توسعة مطار الملكة علياء الدولي.

بما يخص المطار وتلزيمه للائتلاف الذي قادته الشركة الفرنسية، فإن ما حدث عُدَّ سوءاً في إدارة الملف، فمن حيث المبدأ تم اختيار التصاميم ذات التكلفة الأكثر ارتفاعاً، رغم التوصيات التي وردت من جهات عدة، منها مؤسسة التمويل الدولية التي نصحت بعدم أخذ تلك المخططات، نظراً إلى تكلفتها المرتفعة وتدني العائد المتوقع على الاستثمار من هذا النوع.

تكلفة المشروع قُـدّرتْ بحوالي 660 مليون دينار، وكان يمكن أن يُنفذ بتكلفة أقل من ذلك بكثير، وفقاً لآراء خبراء اقتصاد أردنيين في حينه.

التكلفة المرتفعة ستنعكس على تكلفة التشغيل لاحقاً، بالنظر إلى طبيعة المشروع القائم على نظام «البناء-التشغيل –التحويل»، وبالتالي فإن الخدمة ستكون مرتفعة على الزبائن الذين سيضطرّ الائتلاف الفائز بالعطاء إلى تحصيل تلك التكلفة منهم خلال فترة محددة.

من المآخذ على المشروع أيضاً، أنه لم يتم إشراك الهيئة التنفيذية للتخاصّية فيه، رغم أنها الجهة التي يُفترض أن تكون قائمة على موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بحسب تقرير صادر عن المؤسسة الدولية للتمويل **I F C**.

الصيغة التـي تـم الـتـوصـل إلـيـهـا أثـنـاء المفاوضات، قامت على اتفاقية التشارك في العوائد بين الشركة الفرنسية والحكومة، وهي صيغة تضمن توفير نحو 45 في المئة من العائد إلى خزينة الدولة، والبقية تذهب إلى المشغّل على مدى 25 عاماً مقبلة.

الاتفاقية، ورغـم أنها تبدو عادلة بالنسبة إلى لحكومة من حيث العوائد المتوقَّع تحقيقها، بخاصة ما يتعلق بالحصة من إجمالي الدخل، إلا أن المشغّل حصل على حق رفع تكلفة الخدمات بما يتوافق ومعـدلات التضخم السنوية، ما يعني استمرار ارتفاع التكلفة على مدى سنوات المشروع.

حال تنفيذ هذا البند من الاتفاقية، وهو الأمر المرجَّح، فإن هذا يهدد تنافسية المطار الأردني مقارنة مع بقية مطارات المنطقة التي تحظى بدعم من حكومات تلك الدول، ما سيحدّ من قدرة الناقل الوطني «الملكية الأردنية» على المنافسة مع بقية الشركات التي ستدفع بدل خدمات أقل في مطاراتها بالنسبة لما سيتم دفعه في الأردن.

فـي حـال تـراجـع حركة النقل مـن المطار الأردني، فإن هناك حداً أدنى تلتزم به الحكومة تجاه الشركة المشغّلة، وهذا الحد الأدنى سيتم تحقيقه، لكن التساؤل هو: هل سيتم تحقيق رقم 12 مليون مسافر عبر مطار عمان في حلول 2030 كما هو مأمول في ظل تراجع تنافسية المطار والناقل الوطني، في وقت يعدّ فيه رفع نسبة بدل الخدمات في المطار مؤخراً مقدمة لما يمكن أن تشهده الأنشطة والخدمات في المستقبل؟

الاتفاقية تمّت، فهل كان بالإمكان العمل على مشروع بتكلفة أقل لتحقيق الأهداف نفسها؟ وهل بالإمكان تعديل نصوص الاتفاقية، أو التهرب من بعض استحقاقاتها؟

سـؤالان مطروحان أمـام الحكومة الجديدة التي ينبغي لها أن تتعامل مع الكثير من الملفات، بخاصة المشاريع الكبرى التي تتضمن قيوداً واستحقاقات مالية من الصعب تلافي آثارها. ■

مطابخ العامر

Mecca Street - Amman - Jordan
P.O.Box: 3614 Amman 11821 Jordan
Tel : +962 6 585 7524
Fax : +962 6 585 7546
Email: samerabc@orange.jo

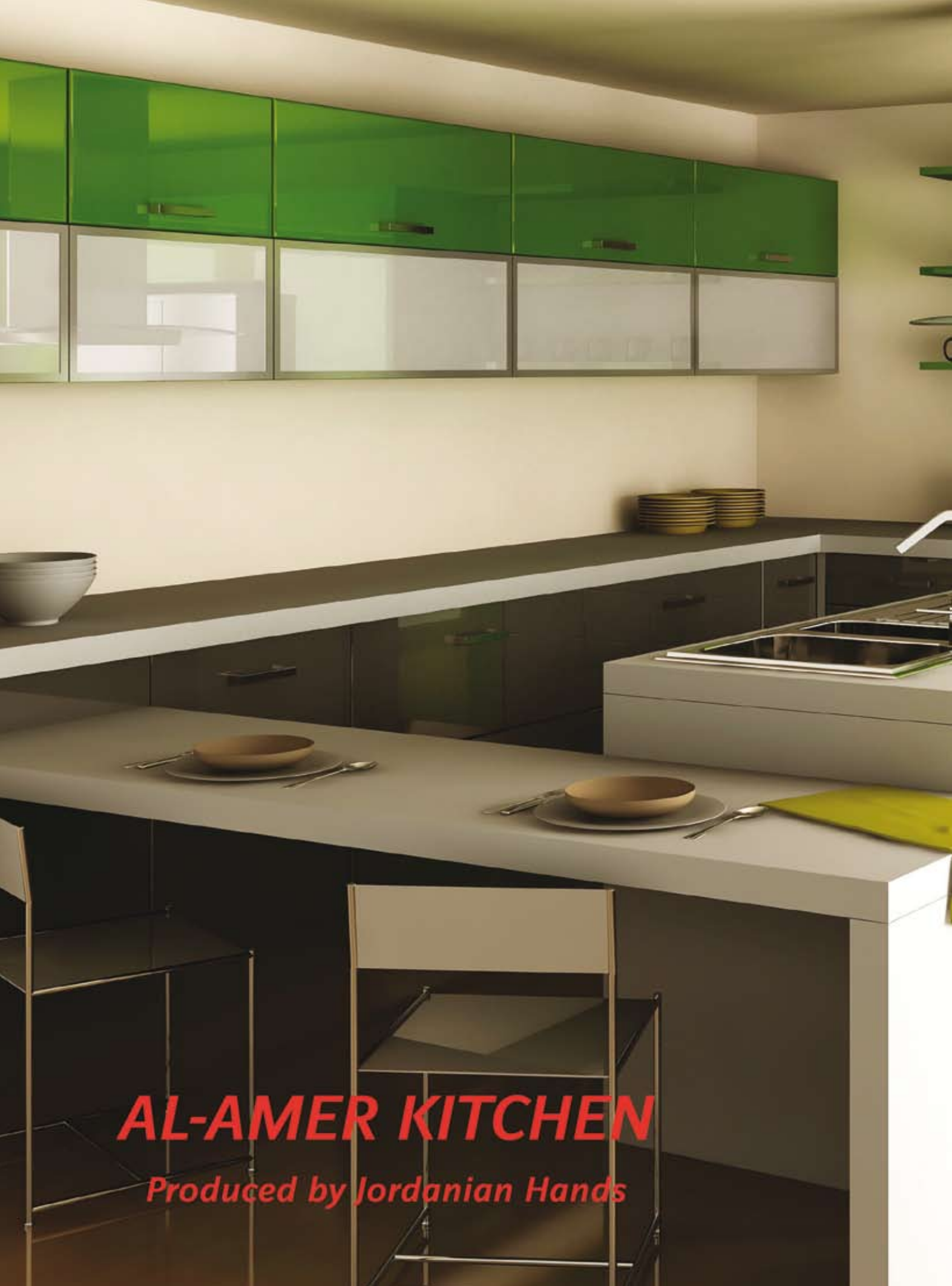
AL-AMER KITCHEN
Produced by Jordanian Hands

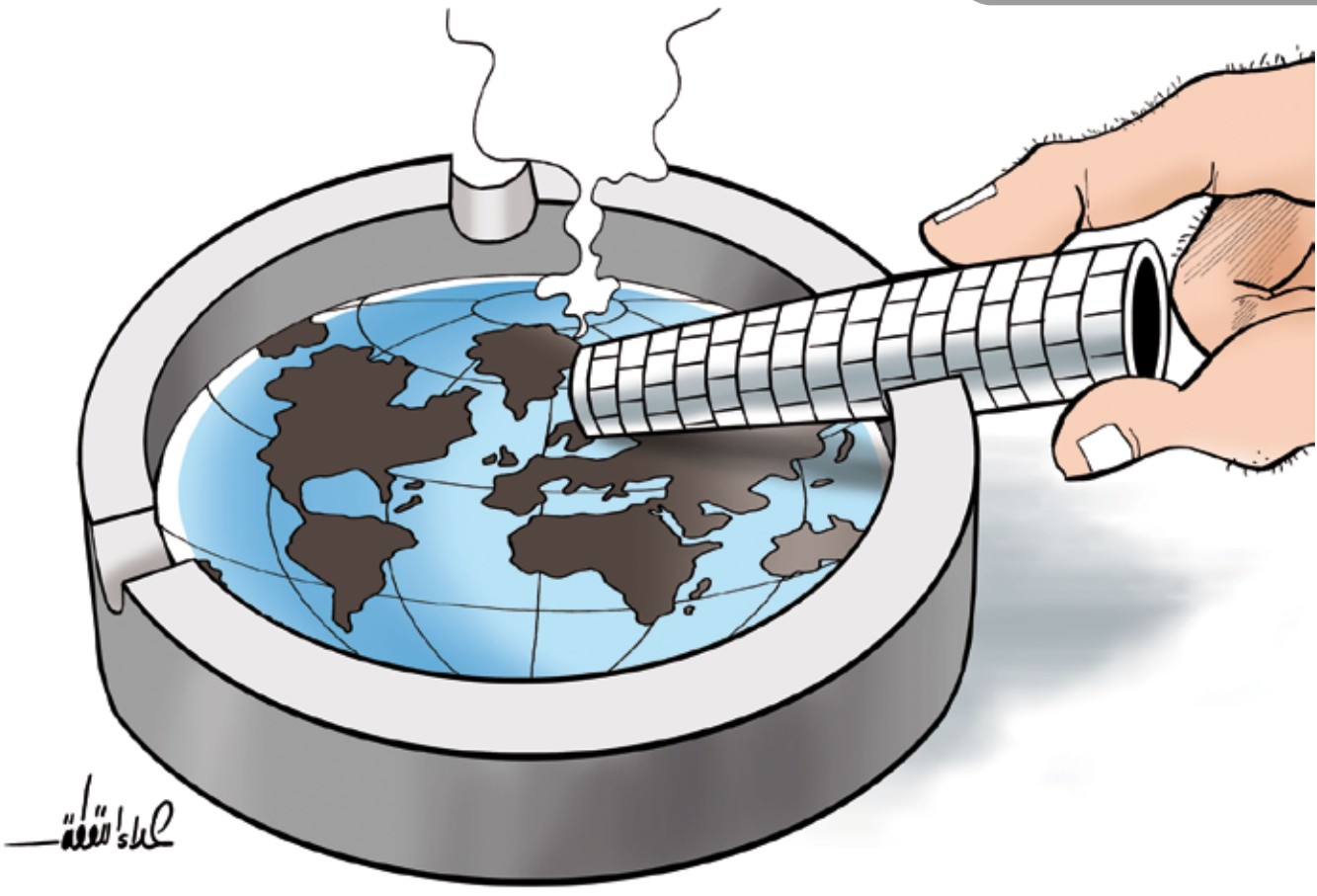

«كوبنهاغن» على خطى «كيوتو»:

لا جديد تحت الشمس

علا الفرواتي

خيّم شبح اتفاقية **كيوتو** على محادثات مكوكيّة مشحونة هدفها «إنقاذ كوكب الأرض» احتضنتها العاصمة الدنماركية كوبنهاغن، وشهدت مشاركة لأطراف «النزاع المناخي» الثلاثة الولايات المتحدة، الصين والهند.

أسبوعان من التشاور والاجتماعات بين ممثلين عن 100 دولة من بينها دول مؤلفة من جزر صغيرة والدول الأقل نموّاً وأكثرها في إفريقيا، اختتما باتفاقية «هشّة» و«معوّمة» قادتها الولايات المتحدة الأميركية، ومثّلت «صدمة» لعديد المشاركين ودعاة حماية البيئة الذين تلقى كثير منهم الضرب في مظاهرات هزّت هدوء العاصمة الدنماركية «الباردة».

القضية الأساسية التي تصدرت أولويات القمة هي «تقاسم الأعباء» بين الدول لتفادي مصير بروتوكول **كيوتو**، والتمكن من خفض انبعاثات الغازات الدفيئة نحو 80 في المئة في حلول 2050، بالمقارنة بالمستويات التى كانت عليها العام 1992، للحدّ من مخاطر ظاهرة الاحتباس الحراري، بخاصة أنّ الدول النامية تعلم جيداً أن التّصدّي لهذه الظاهرة يحتاج بلايين الدولارات التي تعجز عن توفيرها.

الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي وقف في وقت غير عادي، نحو منتصف الليل بتوقيت كوبنهاغن، ليعلن أنّ المباحثات بين قادة الدول حول مشروع وثيقة للتّصدّي للاحتباس الحراري تشهد «الكثير من التوتّر»، ولكن مع «بعض الحلحلة».

وأضاف ساركوزي إثر مشاورات «اللحظة الأخيرة» ضمن مجموعة ضمّت ثلاثين من قادة الدول، بينهم الرئيس الأميركي باراك أوباما، أن «أوروبا موحدة تماماً، وإفريقيا تدعم مواقفنا، ومواقف الولايات المتحدة قريبة من مواقفنا».

اجتماعات القمّة كانت وصلت إلى طريق مسدودة، إلا أنّ قادة الدول الرئيسية في العالم عملوا طوال اليوم الأخير للتوصّل إلى حلّ في الساعات الأخيرة.

وظهرت بعض تفاصيل هذا الاتفاق عقب اجتماع ضم الرئيس أوباما ورئيس الوزراء الصيني وين جياباو، ورئيس الوزراء الهندي مانموهان سينغ، ورئيس جنوب إفريقيا جاكوب زوما.

الرئيس الأميركي أنهى مأزقاً تمثّل في انتهاء المفاوضات من دون نتيجة تُذكر، وشدّد على أنه ما زال يتعين على العالم الذهاب إلى مدى أبعد في مكافحة ارتفاع درجة حرارة الأرض.

جميع الأطراف أقرّت أنّ الاتفاق ناقص، ذلك أنه لم يلامس الطموحات التي توقّعتها الأمم

المتحدة من المحادثات التي جرت خلال الفترة 7-11 كانون الأول/ديسمبر. لكن هذه الأطراف أبقت على «النغمة الدبلوماسية» عندما قالت إنها نقطة بداية لجهود دولية منسقة لتفادي التأثيرات المفجعة للتغير المناخي.

أوباما، وبعد محادثات مع رئيس الوزراء الهندي ورئيس جنوب إفريقيا أدت إلى هذا الانفراج، قال: «هذا التقدّم لم يأت بسهولة. ونعرف أنّ هذا التقدم وحده غير كاف.. قطعنا شوطاً طويلاً، ولكنّ علينا الذهاب إلى مدى أبعد».

الرئيس الأميركي أنهى مأزقاً تمثّل في انتهاء المفاوضات من دون نتيجة تُذكر

بعد كشف تفاصيل قليلة عن الصعوبات التي واجهت محادثات المناخ، مهّد الرئيس الفرنسي فيها للإعلان عن «الاتفاقية الضحلة»، كشف ساركوزي عن أنّ الاتفاقية تضمّ بندين رئيسيين هما تحديد سقف ارتفاع حرارة الأرض بدرجتين مئويتين، وخطط لتقديم مساعدات جديدة للدول النامية بقيمة عشرة بلايين دولار سنوياً من 2010 إلى 2012 ترتفع إلى 100 بليون دولار سنوياً ابتداءً من العام 2020.

يُظهر نصّ الاتفاقية غياب أهداف ملزمة لخفض انبعاث الغازات بالنسبة للدول الصناعية، لكنها تتضمن التزامات لدول بعينها أدرجت أسماؤها في ملحق بالاتفاقية.

فشل متوقّع

الاتفاقية «الضحلة» التي أعلن عنها في نهاية المؤتمر الذي حضرة 130 رئيس دولة ضمن وفود تضم ما يزيد عن 15 ألف مسؤول ودبلوماسي ومستشار وصحفي، جاءت وكأنما لتحقيق نبوءات الكثيرين الذين لم يتوقّعوا أن يخرج «هوبنهاغن»، من **hope**، أي أمل، باتفاقية تنقذ كوكب الأرض وتحمي آخرين من التشرد.

خبير علم النفس الاجتماعي هيرالد فلتزر، صاحب كتاب **حروب المناخ** استعان بمقولة للشاعر الألماني هاينر موللر تقول إنّ «التفاؤل جهل»، ليوضّح أنّ القمة لن تحقق الكثير، فلتزر أوضح أنّ المفاوضات التي ستجرى حول المناخ في كوبنهاغن ذات «أهمية رمزية» لأنها ستتناول مواقف كلٍّ من الصين والهند وأوروبا والولايات المتحدة من مسألة تقليص نسبة انبعاث ثاني أكسيد الكربون في العالم، وستنتهي من دون أن يتمّ التوصل إلى معاهدة دولية جديدة حول المناخ تحلّ محلّ بروتوكول **كيوتو**.

وفي استطلاع للرأي أجرته صحيفة **غارديان** البريطانية، توقع تسعة من كل 10 من خبراء المناخ أن الجهود السياسية المبذولة للتصدى لظاهرة الاحتباس الحراري لن تنجح.

«المرحومة» كيوتو

لم يتمكّن القادة المجتمعون من الخروج باتفاقية تضاهي اتفاقية **كيويو** التي ينتهي العمل بها في 2012، في وقت ما زال الخلاف «الأزلي» بين الدول «المتقدمة» و«النامية» يخيّم على المحادثات التي وجدت إفريقيا نفسها فيها مظلومة، وتصرّ الدول المتقدمة على أنها هي المظلومة، فيما تمتعت الدول النامية بـ«معاملة مناخية» أقلّ صرامة، رغم المعرفة المتوفّرة لدى الجميع أنّ الصين والولايات المتحدة تتصدران دول العالم في انبعاثات الغازات التي تؤدّي لظاهرة الاحتباس الحراري.

إفريقيا خرجت من القمة احتجاجاً على «نسيانها» وعدم إعطاء دولها الاهتمام الكافي. وبعد إعلان الاتفاقية قال الموفد السوداني «المفوّه» لومومبا ستانيسلاس ديا بينج الذي تترأس بلاده مجموعة 77 (130 بلداً نامياً) ويمثل هذه المجموعة في مؤتمر المناخ في كوبنهاغن، إنّ الاتفاق الذي تم التوصّل إليه في العاصمة الدنماركية هو الأسوأ في التاريخ.

بوليفيا جارة أميركا، عبّرت أيضاً عن معارضتها التامة للاتفاقية، متهمة رئيس الوزراء الدنماركي لارس لوكي راسموسين، رئيس المؤتمر، بأنه يقف عقبة أمام الديمقراطية والشفافية.

وبينما كان **كيوتو** أكثر قوّة وتحديداً وتفصيلاً، فإنّ الإتفاق الجديد خلا من تحديد دول معينة، وظلّ عاماً وبعيداً عن اتهام دول بعينها بالمسؤولية عن تدهور كوكب الأرض.

ورغم اتفاق الفرقاء على اتفاقية هشّة، فإنّ كثيرين تذكّروا أن بروتوكول **كيوتو** خلا من هذا الاتفاق الضروري لتنفيذه الفعال. الدول النامية والأقل نمواً نظرت بعين الرضا والارتياح إلى بروتوكول **كيوتو** نظراً لقلة الالتزامات التي ألقاها على عاتقها في مجال حماية البيئة ومكافحة التلوّث المناخي وصيانة الغلاف الجوى للكرة الأرضية. الدول النامية والأقل نمواً كانت تخشى من أنّ أيّ التزامات تفرض عليها في مجال حماية البيئة سوف تحد من قدراتها وحرية حركتها على تنفيذ مشروعات التنمية، بخاصة في هذه المرحلة المبكرة من مراحل النمو، يضاف إلى ذلك أنّ الدول النامية والأقل نمواً قالت إنّه لا شأن لها بما يخص ظاهرة انبعاثات الغازات الدفيئة، ذلك أن هذه الظاهرة حدثت بفعل درجات التصنيع المتقدمة التي وصلت إليها الدول المتقدمة، بخاصة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. بل إن الدول النامية والأقل نمواً ترى نفسها ضحية سياسات التصنيع الخاطئة التي اتبعتها الدول المتقدمة، وعرّضتها لمصير مشؤوم في حالة ارتفاع درجة حرارة الكرة الأرضية؛ إذ لا تملك الموارد المالية والتقنية التي تعينها على مواجهة سلبيات هذه الظاهرة.

على عكس ذلك، رأت الولايات المتحدة التي لم توقّع على **كيوتو** أنّ البروتوكول ظالم لها، وغير محقّق لمصالحها. واستندت في ذلك إلى وجود دول وإن كانت نامية في الوقت الحالي، إلا أنها ليست كذلك في المستقبل القريب بخاصه الصين والهند، حيث ستتحول هذه الدول لتصبح من بين الدول المسؤولة عن ظاهرة انبعاثات الغازات الدفيئة؛ فهي تنفذ برامج ضخمة للتصنيع من دون أن تقدم أيّ التزامات في مجال تخفيض الانبعاثات.

منظمة «أصدقاء الأرض» غير الحكومية، قالت إنّ اتفاق كوبنهاغن يمثّل «كارثة على الدول الأكثر فقراً»

الإدارة الأميركية التي تزعمها آنذاك الرئيس جورج بوش الابن رأت أنّ الاتفاق لن يحقق الهدف منه ما دامت هذه القوى الاقتصادية الجديدة خارج نطاق الالتزامات؛ فما تفعله دول الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من تخفيض لانبعاثات الغازات الدفيئة سوف تبدده جهود الصين والهند في مجالات التنمية الصناعية.

خيبة أمل

منظمة «أصدقاء الأرض» غير الحكومية، قالت إنّ اتفاق كوبنهاغن يمثّل «كارثة على الدول الأكثر فقراً». وقال رئيس المنظمة نمو باساي في بيان «لقد أحبطنا من عجز الدول الغنية عن الالتزام بتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة الذي تعرف أنه ضروري، بخاصة الولايات المتحدة التي هي، تاريخياً، أوّل باعث عالمي لهذه الغازات».

في السياق نفسه، انتقد دعاة الحفاظ على البيئة اتفاق الحد الأدنى الذي توصل إليه الوسطاء الدوليون بهدف إبطاء ظاهرة الاحتباس الحراري، حيث قام نشطاء بحلق شعر رؤوسهم بسبب خيبة الأمل التي أصيبوا بها.

منظمة السلام الأخضر، أكّدت في بيان صدر بعد اتفاق اللحظة الأخيرة، أنّ المفاوضات التي أجريت تحت رعاية الأمم المتحدة فاشلة، ولم تتمكّن من التوصّل إلى اتفاق يقترب حتى مما هو ضروري للسيطرة على تغير المناخ.

تضارب مصالح

تقرير للبنك الدولي نشر في تشرين الأول/ أكتوبر 2009، ذكر أنّ الاحتباس الحراري يكلّف الدول النامية سنوياً بين 75 و100 بليون دولار من أجل معالجة عواقبه بين العامين 2010 و2050. وقال كبير اقتصاديي البنك الدولي جاستن لين إن الدول النامية ستتكبد قرابة 75 إلى 80 في المئة من الأضرار الناجمة عن التغيرات المناخية، رغم أنها لم تسهم بأكثر من ثلث الانبعاثات الإجمالية من غازات الدفيئة العالمية. وخلافاً لإدارة جورج بوش السابقة التي تجاهلت مخاطر ظاهرة التغير المناخي، رغم أنّ الولايات المتحدة من أكبر الدول الملوثة للبيئة، جعل الرئيس الأميركي باراك أوباما مسألة التوصّل إلى قانون حول المناخ أحد أولوياته التشريعية الكبرى، لكنّ التصويت على مشروع قانون حول المناخ بهدف تقليل نسبة انبعاث الغازات الدفيئة لم يتم قبل القمة، ما قلل من أهمية مشاركة الولايات المتحدة التي يريد ديمقراطيوها المحافظة على الأرض، فيما يبتغي جمهوريوها خلق فرص عمل من دون الانتباه للعواقب البيئية لذلك.

بحسب صحيفة **نيويورك تايمز** الأميركية، يصف الجمهوريون القانون بأنه «الضريبة الوطنية الجديدة التي يفرضها الديمقراطيون على الطاقة»، ويرون أنه سيؤدي أيضاً إلى فرض قيود على الصناعة تسهم في ارتفاع أسعار الطاقة، وهو ما يضرّ بالاقتصاد الأميركي.

لكنّ أوباما ونظيره الصيني هو جنتاو كانا تعهدا بدفع مفاوضات المناخ مع مختلف دول العالم إلى الأمام، والعمل على إنجاح المفاوضات في كوبنهاغن. كما تعهّد هو جينتاو بخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في بلاده «بنسبة كبيرة» في حلول 2020 مقارنة مع مستوياتها العام 2005. كما تعهّدت الصين واليابان وكوريا الجنوبية «بالعمل معاً وبشكل وثيق» حتى تتكلل القمة بالنجاح، ووقعت الهند والصين اتفاق تعاون لإيجاد سبل لمكافحة تغير المناخ.

رغم ذلك رفضت الصين، وهي من أبرز الدول المنتجة لملوّثات الهواء في العالم، أي تقييد في مجال خفض انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري، كما طالبت البلدان الصناعية بتقديم مساعدة مالية للبلدان النامية في هذا المجال.

الولايات المتحدة ومعها دول أخرى، بخاصة اليابان وكندا وأستراليا، تريد طي صفحة **كيوتو** والتوصل إلى اتفاق جديد، لكنّ مفاوضين يخشون أن ينطوي الاتفاق الجديد الذي تقترحه الولايات المتحدة على مرونة كبيرة جداً، ولا يسمح تالياً بلجم ارتفاع درجات حرارة الأرض.

الاتحاد الأوروبي الذي يتمسّك بمكتسبات اتفاقية **كيوتو**، عبّر في غير مناسبة عن خشيته من فشل قمة كوبنهاغن، بخاصة أنّ ضغط الشعوب الأوروبية على حكوماتها المتمسكة بالدبلوماسية لم يدع للمبعوثين الأوروبيين سوى العودة إلى بلادهم مظفرين، ولو باتفاق «ينقذ ماء الوجه». ■

LANCER 2009

LANCER EX 2009

الكل بيحكي ميتسوبيشي...
وانت شو بتحكي!

- محرك سعة ١٦٠٠ سي سي كاملة الاضافات
- جير عادي
- مكيف هواء
- زجاج كهرباء
- مرايا كهرباء
- بور ستيرنج
- سنترلوك
- ريموت كنترول
- راديو CD - MP3

LANCER
١٥٩٥٠ دينار
السعر شامل التسجيل، الترخيص

- محرك سعة ١٥٠٠ سي سي MIVEC
- جير عادي
- مكيف هواء
- زجاج كهرباء
- مرايا كهرباء
- بور ستيرنج
- سنترلوك
- ريموت كنترول
- راديو CD - MP3
- اكياس هوائية عدد ٢
- شاشة معلومات متعددة الوظائف
- انظمة سلامة متطورة ABS & EBD

LANCER EX
١٨٩٥٠ دينار
السعر شامل التسجيل، الترخيص

MITSUBISHI MOTORS
Drive@earth
www.jtco.com

الوكلاء الوحيدون: **الشركة التجارية الأردنية**

شارع مكة	٥٥٠٦٢٨٠ فرعي ٣
العبدلي – مقابل السفريات	٤٦٤٥٤٠٢ فرعي ١
اربد – شارع بغداد	٧٢٤٣١٣٢ ٠٢
المنطقة الحرة – شارع ١٥ جنوب	٣٨٢٦٧٦١ ٠٥

عند شرائك من الوكيل تحصل على كفالة مصنعية لمدة ٣ سنوات أو ٦٠,٠٠٠ كلم أيهما أسبق
بالإضافة لخدمات ميثاق المجانية والمساعدة على الطريق بالتعاون مع

تنفرد بالكفالة المصنعية

رسالة من عدن

جو ستورك

في كانون الأول/ديسمبر 2009، كنت مع زميل لي في عدن لعقد لقاءات مع مسؤولين حكوميين وناشطين في ما يدعى «الحراك الجنوبي»، وهم جماعات معارضة يائسة دأبت على إقامة تظاهرات لا تني تزداد تشدداً في جنوب اليمن. وفي مؤتمر صحفي كان قد عُقد في محافظة صنعاء في اليوم السابق، أصدرنا تقريراً ينتقد ردة فعل الحكومة على الاضطرابات القائمة في الجنوب، التي اشتملت على الاستخدام المفرط للقوة في تفريق مظاهرات سلْمية الطابع إلى حد كبير، والاعتقالات العشوائية الكبيرة، والقمع بالجملة لما كان ذات مرة صحافة معارضة نشطة.

كان بعض أعضاء الحراك الجنوبي يدْعون إلى إقامة دولة يمنية جنوبية منفصلة. وكانت البنادق، وهي حاضر دائم في اليمن، قد شرعت بالظهور وسط بعض المظاهرات، كما شُنت بعض الهجمات المسلحة ضد قوات الأمن واليمنيين الشماليين الذين يعيشون في الجنوب في مزيد من المناطق الريفية.

في ذلك الصباح من أواسط كانون الأول/ديسمبر، بينما كنا على وشك مغادرة فندقنا، حيّانا اثنان من الشبان. وكان زميلي قد قابل أحدهما في تموز/ يوليو بينما كان يبحث في أمر الاضطرابات. وعندما أخبرهما أننا ذاهبان لمقابلة عدنان الجفري، محافظ عدن، طلب إلينا الرجل الثاني، محمد عبد الرب أحمد، وهو أستاذ جامعي، أن ننقل شكره للمحافظ، ومضى إلى رواية تجربة شخصية كشفت عن مدى التعسف العشوائي الذي أصبحت عليه السلطات.

قبل بضعة أشهر فحسب، كان محمد يشتري الفاكهة من ميدان الهاشمي، في مقاطعة الشيخ عثمان في عدن. وكان قادة الاحتجاجات قد دعوا إلى مظاهرات في ذلك اليوم، ذكرى انسحاب آخر القوات البريطانية من البلاد العام 1967. ورغم أن مظاهرات جرت في أماكن أخرى، إلا أن السلطات في عدن غمرت أماكن التظاهر، مثل ميدان الهاشمي، بقوات الأمن. وقامت، على نمطٍ كنا قد شهدناه سابقاً، باعتقال أشخاص نُظرت إليهم على أنهم متظاهرون محتمَلون.

وتم اعتقال أكثر من 300 شخص في عدن في ذلك اليوم، من بينهم أشخاص من غير المتظاهرين. وانتهى المطاف بمحمد معتقلاً في مكان مجهول مع معتقلَين آخرَين، في زنزانة صغيرة مظلمة تماماً، ولمدة تسعة أيام دون أن يتمكّن من إبلاغ عائلته. ولم تستطع عائلته الحصول على أي معلومات عن مكان تواجده، أو عن أحواله، أو عن السبب في اعتقاله.

وربما كان محمد سيظل في تلك الزنزانة لولا أن عائلته تعرف المحافظ شخصياً، وطلبت مساعدته. ووفقاً لمحمد، شرع المحافظ في تفتيش مواقع الاعتقال حتى تم العثور عليه وإطلاق سراحه.

كان لعدنان الجفري فهم فجّ ومرعب إلى حد لا يصدَّق حول التزامات الدولة الخاصة بحقوق الإنسان، آخذين في الحسبان أنه كان قد درّس القانون ذات مرة في الجامعة، وعمل سابقاً وزيراً للعدل. وبعد محاضرة قصيرة عن الأوضاع الاقتصادية لجنوب اليمن وأزمته الاجتماعية، أكد أنه «قبل الحقوق، يحتاج الناس أن يأكلوا». ومضى إلى القول إنّ ثمة القليل من الوقت الذي يملكه الناس للحقوق الإنسانية. وأضاف: «ربما تسمعون عن الدستور والقوانين هناك في صنعاء. أما هنا، فلدينا الفقر».

وقال إنه ليس لمنظمة **هيومن رايتس ووتش** شأن بتشجيع الانفصاليين، دافعة باليمن إلى طريق التفكك، مثل الصومال. وأضاف: «تخرج زوجة أو ابن من البيت ولا يعودان. تخيلا كيف تشعر العائلة. إن الأمن العام هو أكثر أهمية من الحقوق، والحقوق السياسية سوف تتبع الازدهار والأمن».

أكدنا عدم إمكانية تحقق الأمن من دون حقوق، واستشهدت برواية محمد عن خطفه واختفائه قبل بضعة شهور فحسب، على يد الدولة. كان محمد ممتناً لتدخل المحافظ، لكن ماذا عن آخرين ممن اختفوا دون أن يخلفوا أثراً تقريباً، والذين لا تستطيع عائلاتهم الاستعانة بخدمات المحافظ ليعمل نيابة عنها؟ فقال: «لقد تجولت في كل السجون. وأنا أقوم بإطلاق سراح الجميع. هناك اثنان أو ثلاثة أشخاص ما زالوا في السجن، وهم هناك لأسباب وجيهة». وقد تم ترحيل بعضهم إلى صنعاء العاصمة، كما قال. وأضاف: «من الصعب عليّ إطلاق سراحهم هناك».

ربما كان حسين عقيل، 52 عاماً، في ذهن المحافظ عندئذ، وهو الرجل الذي يدرّس الاقتصاد والجغرافيا في جامعة عدن. ولم يكن عقل قد اعتُقل بسبب التظاهر، وإنما بسبب كتاباته المنتقدة لما وصفه بأنه «فساد رسمي». وهو الآن قيد المحاكمة في صنعاء بتهم «نشر شائعات كاذبة» و«زرع بذور الصراع». وأحد الأدلة المستخدمة ضده في القضية، سلسلة من الأسئلة التي وضعها لطلبته، والتي يطلب إليهم فيها التعرف في خريطة إلى مواقع إنتاج البترول اليمني الخام، التي يصادف أنها تقع جميعاً في الجزء الجنوبي من البلاد. ولعل من أحد أسباب الشكوى الرئيسية، كما يقول الجنوبيون، هو إخفاق الحكومة المركزية في تخصيص موارد للجنوب تتناسب مع الدخل الذي تجلبه المنطقة للموازنة المركزية.

خلال إقامتنا القصيرة في عدن، سمعنا عدداً غير قليل من ناشطي المعارضة يتحدثون عن الحاجة إلى «الانفصال». وفي صنعاء، يقول الكثير من اليمنيين إن البطالة الهائلة والوجوه الأخرى للأزمة الاقتصادية ليست سائدة في الجنوب أكثر مما هي في الكثير من بقية أنحاء البلاد. لكن ردة فعل الحكومة على المنتقدين الجنوبيين، المتمثلة في حبسهم، وإغلاق منافذ الإعلام، واستخدام القوة المفرطة ضد المتظاهرين، لا تفعل سوى زيادة الأمور سوءاً بكل وضوح. ■

NIVEA
FOR MEN

توقف عن الأحـــلام...
انـطلـق بـالـقـــيـادة!

اربح عطلة أسبوعية مع سيارة أحلامك في دبي!

اشترِ أي عبوة ترويجية من **نيڤيا للرجال** ثم امسح الكوبون وسجل الرقم الظاهر عليه في الموقع الإلكتروني **www.NIVEA-me.com/dreamcar** للحصول على فرصة الفوز!

ما يريده الرجال

Logitech
NEED FOR SPEED UNDERCOVER
PS3 PlayStation 3

فُصلوا من مجلس الطلبة لاحتجاجهم على آلية دفع الرسوم

نفذ العشرات من طلبة الجامعة الهاشمية وأهاليهم يوم 5 كانون الأول/ديسمبر 2009، اعتصاماً أمام رئاسة الوزراء، احتجاجاً على العقوبات التي أوقعتها إدارة الجامعة على عدد من الطلبة، كانوا نفذوا اعتصاماً احتجاجياً على آلية جديدة أقرّتها الجامعة لدفع الرسوم الدراسية.

تعود وقائع القضية إلى تموز/يوليو الفائت، عندما أعلنت الجامعة الهاشمية عن آلية جديدة تقضي بأن يقوم الطلبة بدفع الرسوم الدراسية قبل تسجيل المواد الدراسية، وهو قرار أثار احتجاجات شديدة في أوساط الطلبة، نَظّم إثرها مجموعةٌ كبيرة من طلبة الاتجاه الإسلامي في الجامعة اعتصاماً أمام رئاسة الجامعة، ما دفع رئيس الجامعة سليمان عربيات إلى إلغاء القرار، لكن إدارة الجامعة فتحت تحقيقاً مع المشاركين في الاعتصام، أسفر عن إيقاع عقوبات في حق 14 طالباً وطالبة منهم، راوحت بين التنبيه الخطي والإنذار النهائي، إضافة إلى فصل أربعة طلبة من عضوية مجلس طلبة الجامعة.

الاعتصام شارك فيه إضافة إلى الطلبة وأهاليهم، الحملة الوطنية من أجل حقوق الطلبة (ذبحتونا)، ولجنة الحريات في نقابة المهندسين الأردنيين، ولجنة الحريات في جبهة العمل الإسلامي، وطالب المشاركون فيه إدارة الجامعة برفع العقوبات عن الطلبة، واصفين القرارات بأنها « تعسفية وعرفية»، وأنها مؤشر على تحوّل الجامعة من «منارة علم» إلى «دائرة أمنية».

«ذبحتونا» أصدرت بياناً نبّهت فيه إلى أن الجامعة، إضافة إلى تعسّفها في معاقبة طلبة مارسوا حقّهم الطبيعي في التعبير عن آرائهم، فإنها أيضاً خالفت القانون، أولاً عندما كلّفت بالتحقيق شخصاً واحداً هو نائب عميد شؤون الطلبة؛ في حين ينص القانون على تشكيل لجنة مكونة من ثلاثة أعضاء، وثانياً عندما فصلت عدداً من الطلبة المعاقبين من عضوية مجلس الطلبة، وذلك لتلقّيهم تنبيهاً خطّياً، في حين تنص تعليمات مجلس الطلبة على فصل الطالب من عضوية المجلس في حال تعرّض لعقوبة الإنذار الأول فما فوق.

الاعتصام أمام رئاسة الوزراء جاء، بحسب بيان الحركة، بعد استنفاد «سلسلة من الإجراءات التصعيدية السلمية» التي اتّخذها الطلبة لثني إدارة الجامعة عن قراراتها. ■

العودة إلى تنفيذ أحكام الإعدام

انتقدت منظمة **هيومن رايتس ووتش** ما عدّته «عودة مملكة البحرين إلى تنفيذ أحكام الإعدام، وذلك بعد سنين طويلة من الامتناع عنها».

انتقاد المنظمة جاء بعد تناقل أنباء عن قرب تنفيذ حكم إعدام صدر العام 2007، في حق مواطن بنغالي اتُّهم العام 2005 بارتكاب جريمة قتل.

يُذكر أن البحرين خلال الفترة بين 1977-2005، نفذت حالة إعدام واحدة العام 1996، في إطار اضطرابات سياسية موسّعة شهدتها البلاد آنذاك، وفي العام 2006، نفذت ثلاث عمليات إعدام في حق ثلاثة أجانب: امرأة بنغالية، ورجلَين أحدهما بنغالي والآخر باكستاني، بعد إدانتهم بجريمتَي قتل منفصلتين.

عمليات الإعدام هذه، إضافة إلى ما تمّ تناقله عن قرب التصديق على حكم الإعدام في القضية الأخيرة التي استكملت مراحلها القانونية، جعلت المنظمة ترى في ذلك «مؤشراً سلبياً للعودة إلى تنفيذ العقوبة»، إذ صرّح نائب المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في المنظمة جو ستورك، بأنه من «حيث القانون والممارسة، هناك عدد متزايد من الدول ترفض تطبيق عقوبة الإعدام حتى في الجرائم الأكثر جسامة»، مضيفاً أن اعتقاداً ساد لفترة طويلة بأن البحرين تقع ضمن هذه الدول، لكن الأحكام الأخيرة «تشكك في صحة هذا الاعتقاد». ■

ستة عشر عاماً على اختفاء معارض

مرّت في 10 كانون الأول/ ديسمبر 2009، الذكرى السادسة عشرة لاختفاء المعارض الليبي منصور الكيخيا، الذي اختفى في ظروف غامضة العام 1993، أثناء مشاركته في مؤتمر للمنظمة العربية لحقوق الإنسان، التي كان عضواً في مجلس أمنائها، أقيم في القاهرة.

الكيخيا الذي كان مقيماً في فرنسا، هو أمين عام «التحالف الوطني الليبي»، وهي منظمة تأسست العام 1987 نتيجة تحالف بين ست منظمات ليبية معارضة، إضافة إلى شخصيات ليبية وطنية.

بحسب الموقع الرسمي للمنظمة، فإن أعمال المؤتمر كانت قد انتهت يوم 4 كانون الأول/ديسمبر، لكن الكيخيا مدد إقامته إلى 12 من الشهر نفسه، كي يتمكن من الالتقاء بأصدقائه وأقربائه في القاهرة، وقبل موعد عودته المقرر إلى باريس بيومين اختفى من غرفته في فندق «سفير» في القاهرة، تاركاً خلفه أوراقه الثبوتية ونقوده، وعلاجاته الطبية، وبقية متعلقاته الشخصية، في وقت أكّد فيه مصدر أمني مصري أنه لم يغادر البلاد.

الموقع اتهم السلطات الليبية بالتورط في عملية الاختطاف، إذ ذكر أنه بعد ساعات من اختفاء الكيخيا، واستناداً إلى مصادر داخل أجهزة الأمن الحدودية الليبية، شوهدت ثلاث سيارات مراسم ليبية تغادر الأراضي المصرية. ومن المعلوم كما يقول الموقع، أن سيارات المراسم هي بمثابة «الحقائب الدبلوماسية»، ولا تخضع للإجراءات الأمنية المعتادة.

الرابطة الليبية لحقوق الإنسان أصدرت بياناً بالمناسبة، اتهمت فيه السلطات الليبية باختطاف الكيخيا، وأجهزةَ الأمن المصرية بالتواطؤ معها عبر ما وصفته بـ«دورها المشبوه»، وقالت إن هناك «إشاعات متزايدة تتهم صراحةً مسؤولين مصريين كباراً بالضلوع في تسلّم مبالغ مالية كبيرة وعقارات ورشاوى أخرى مقابل الدور الذي لعبوه في اختطاف الكيخيا».

البيان الذي صدر بعنوان: «هل سلّمت مصر داعية حقوق الإنسان الليبي منصور الكيخيا إلى ليبيا؟»، جاء فيه أن الرابطة والعديد من الجهات المعنية، من بينها فريق العمل الخاص بالاختفاء القسري التابع لمجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، خاطبوا على مدار السنوات الست عشرة الأخيرة، رئاسة الجمهورية ووزارات ومؤسسات رسمية مصرية، إلا أن الجواب كان دائماً هو نفسه: «لا جديد في قضية الكيخيا». ■

دعوة لإلغاء تحفّظات على بنود في «سيداو»

بمناسبة الذكرى الثلاثين لاعتماد الجمعية العامة في الأمم المتحدة، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة **سيداو**، التي صادفت يوم 18 كانون الأول/ديسمبر 2009، طالب المنبر السوري للمنظمات غير الحكومية، السلطات هناك بإلغاء تحفظاتها عن بعض المواد في الاتفاقية التي كانت صادقت عليها العام 2002.

وفق بيان أصدره المنبر، وهو منظمة حقوقية سورية، فإن الحكومة السورية ما زالت تتحفّظ على مجموعة من بنود الاتفاقية هي: المادة الثانية التي تنص على تغيير القوانين والأنظمة بما يضمن توفير الحماية القانونية للمرأة من أي فعل تمييزي يصدر عن مؤسسة أو منظمة أو شخص، والفقرة الثانية من المادة التاسعة المتعلقة بحق المرأة في منح جنسيتها لأطفالها، والفقرة الرابعة من المادة 15، التي تمنح المرأة حقاً مساوياً للرجل بما يتعلق بقانون حركة الأشخاص وحرية اختيار محل سكناهم وإقامتهم، كما تحفّظت على فقرات في المادة 16 تمنح المرأة حقوقاً مساوية للرجل في الزواج والطلاق والولاية والقوامة والوصاية، وكذلك الحق في اختيار اسم الأسرة والمهنة والوظيفة، وتحديد سن أدنى للزواج وتسجيله إلزامياً.

استمرار وجود هذه التحفّظات بحسب البيان، يمثّل «تمييزاً بحق المرأة، وتعارضاً مع المادة 25 من دستور الجمهورية العربية السورية التي تساوي بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات».

من هنا، طالب البيان الحكومة السورية بإلغاء هذه التحفّظات، وتعديل السياسات الحكومية بما يتناسب مع هذا الإلغاء، كما طالبها بإشراك المجتمع المدني في بلورة السياسات الجديدة.

يُذكر أن الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة كانت تبنّت الاتفاقية العام 1979، لكنها لم تدخل حيّز التنفيذ إلا العام 1989، وذلك عندما صادقت عليها الدولة العشرون، لتصبح بذلك جزءاً من القانون الدولي. ■

انتقد النظام فلفّقوا له قضية

«يريدون قتلي على نار هادئة، أخْرجوني من هنا»، هذه هي الكلمات التي قالت منظمة «مراسلونَ بلا حدود» إن الصحفي التونسي توفيق بن بريك، المعتقَل في السجون التونسية، تمكّن من الهمس بها لأشقائه عند زيارتهم في سجنه.

المنظمة دعت في بيان لها أصدرته يوم 9 كانون الأول/ديسمبر 2009، إلى إطلاق سراحه، واصفة إجراء اعتقاله بـ«المقزِّز».

كان بن بريك، 49 عاماً، قد تمّ اعتقاله يوم 29 تشرين الأول/أكتوبر 2008، وحوكم بتهم «ارتكاب أعمال عنف، والاعتداء العلني على الأخلاق الحميدة، والاعتداء على أملاك الغير»، ليُحكم عليه في 26 تشرين الثاني/نوفمبر بستة أشهر سجن، وذلك إثر شكوى تقدمت بها سيدة تونسية قالت فيها إن بن بريك هاجمها، لكن منظمات حقوقية عربية وغربية قالت إن الصحفي الذي اشتهر بانتقاداته للنظام الحاكم في تونس، ضحية ما يُعتقد أنه «قضية ملفّقة».

فقبل توقيفه بثلاثة أيام، أصدرت سبع منظمات حقوقية تونسية بياناً تضامنياً معه، وذلك في ظلّ «حملة المضايقات التي يتعرّض» لها، ومن بينها حادثة امرأة هاجمته أمام مدرسة ابنته وادّعت أنه صدم سيارتها التي كانت متوقفة في المكان. بحسب البيان فإن المرأة هاجمته ومزّقت ملابسه، لكنه عندما غادر، استدعته الشرطة بتهمة الاعتداء عليها، الأمر الذي قال بن بريك إنه كان مدبّراً.

في تصريح صحفي أدلى به لوكالة **فرانس 24**، قال مدير منظمة «مراسلون بلا حدود»، جان فرانسوا جوليار، الذي تابع وقائع المحاكمة في تونس، إن المحاكمة «وراءها دواعٍ سياسية، ولا تحترم أدنى المعايير القانونية».

المنظمة ذكرت في بيانها أن الحالة الصحية لبن بريك متدهورة بشكل كبير، فهو يعاني من إسهال مزمن، وطفح جلدي، وأعراض إنفلونزا، كما أنه مصاب بداء **كاشينغ** الذي يقضي على جهاز المناعة، وتستدعي حالته مراقبة طبية منتظمة. ■

أُدين بمزاولة السحر وينتظر ضرب عنقه بالسيف

أقامت أسرة مواطن لبناني محكوم بالإعدام في السعودية بتهمة تعاطي أعمال السحر والشعوذة، اعتصاماً في بيروت، يوم 18 كانون الأول/ديسمبر 2009، ناشدت من خلاله السلطات اللبنانية التدخل لإطلاق سراح ابنها المعتقل في السجون السعودية منذ عامين تقريباً.

اللبناني علي سبط، 48 عاماً، كان يعمل في قناة **شهرزاد** اللبنانية الفضائية في برنامج خاص يجيب فيه عن أسئلة المشاهدين التي تتعلق بحياتهم الشخصية ويقرأ لهم الطالع، ووفق وسائل إعلام سعودية فقد ألقي القبض عليه في أيار/مايو 2008، في غرفته في فندق في المدينة المنورة، حيث كان يقوم برحلة عمرة، وذلك في كمين نصبه له عناصر من هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، حيث ضُبطت في حوزته «طلاسم وكميات من الأدوية والأعشاب التي تُستخدم في أعمال الدجل»، وذلك بحسب حيثيات القضية التي رُفعت عليه، وبناء على ذلك حُكم عليه يوم 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2008، بالإعدام ضرباً بالسيف.

التلفزيون السعودي بثّ مقابلة مع سبط بعيد اعتقاله، اعترف فيها بممارسة أعمال السحر، وقال فيها إنه «يتعامل مع الجنّ»، لكن محاميته لمى الخنسا قالت لـ **هيومن رايتس ووتش**، إنه تعرض للخداع من المحققين، إذ قالوا له إنه إذا اعترف ستتم إعادته إلى بلده.

منظمة **هيومن رايتس ووتش** طالبت السلطات السعودية بإيقاف حكم الإعدام، ونبهت إلى تزايد قضايا الإدانة بالسحر والشعوذة في السعودية، وذكّرت بأحكام إعدام صدرت خلال السنوات الأخيرة في حق رجال ونساء، من بينهم مصري يعمل في صيدلية في عرعر شمالي البلاد، أُعدم العام 2007، لمزاولته السحر بهدف «التفريق بين الأزواج»، وفق بيان قالت المنظمة إن وزارة الداخلية السعودية أصدرته وقتها.

المنظمة كانت طلبت في شباط/فبراير 2008، من مصدر رفيع المستوى في وزارة العدل السعودية، تقديم تعريف لجريمة السحر، والأدلّة المطلوبة كي تثبت المحكمة مثل هذه الجريمة، لكن هذا المسؤول أكّد عدم وجود تعريف قانوني، ولم يوضّح الأدلة ذات القيمة الثبوتية في محاكمات السحر، وبالتالي فإن «جميع القضايا التي ينظرها القضاة تخضع لتعريفهم للأعمال التي يرونها إجرامية، كما أن لهم سلطة تحديد العقوبات الواجبة فيها». ■

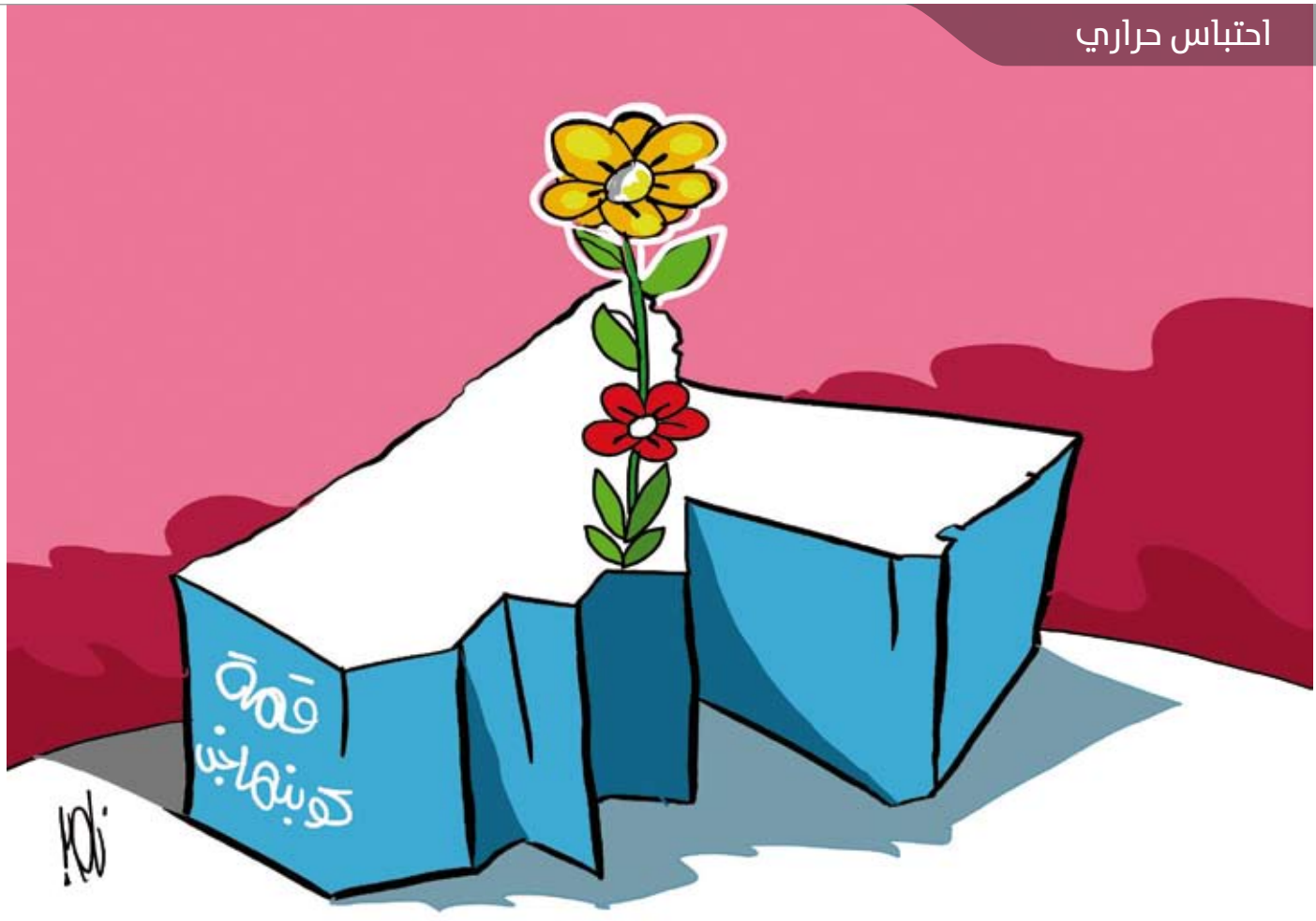

«كوبنهاغن» و«ملحس»:

نشطاء من أجل بيئة آمنة

رغم خيبة الأمل الكبيرة التي تسود أوساط النشطاء البيئيين، والمتطوعين من أجل حماية الكوكب من التلوث، وتأثّر الأردن كسائر دول العالم بتبعات التلوّث والتغيّر المناخي، فقد جاء تكليف حازم ملحس بوزارة البيئة، وهو الناشط البيئي المعروف، ونائب رئيس جمعية الشجرة، بمثابة تحقيق أفق جديد، لدفع جهود الحدّ من الاحتباس الحراري، والمساهمة بشكل أكبر يجعل الصناعة والخدمات والسلوك الإنساني، بشكل عام، رفيقاً للبيئة في الأردن. الوزير المكلف حديثاً حازم ملحس تحدّث في مؤتمر صحفي عقده لعرض نتائج المشاركة الأردنية، مبيناً أنّ «الحضور القوي والفعّال» للوفد الأردني المشارك في مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي، سوف يكون له نتائج إيجابية في دعم الاقتصاد الأردني، وخلق فرص عمل جديدة للأجيال المقبلة.

عدي الريماوي

ملحس أقرّ أنّ ما صدر من القمة هو بمثابة إعلان سياسي، وأنّ المؤتمر أخفق في بلورة اتفاقية قانونية ملزمة لخفض الانبعاثات بعد **كيوتو**، إلا أنه أشار إلى أنّ الفترة المقبلة قد تحمل اتفاقاً بيئياً جديداً وطموحاً، بخاصة إذا ما اتفقت الدول الكبرى، مشيراً إلى أنّ «إخفاق كوبنهاغن، لم يمنع من خلق أرضية للحوار البيئي قد تثمر مستقبلاً».

رغم ضآلة مساحته، وقلّة موارده، إلا أنّ الأردن شارك بفاعلية في المؤتمر، عكست الجهود المستمرة للوفد المكلف، وغالبيتهم نشطاء بيئيون، فإلى جانب الوزير، هناك أمين عام الوزارة فارس الجنيدي، والعديد من الخبرات الأردنية التي شاركت في الوفد، فأثبت قدرته من خلال انتخاب الأردن عضواً في «لجنة الامتثال لاتفاقية **كيوتو**» مندوباً عن قارة آسيا، إلى جانب عشر دول في العالم، بحيث تناط بهذه اللجنة مهمة فرض العقوبات على الدول الصناعية غير الملتزمة بالاتفاقية. كما تم انتخاب الأردن عضواً في «اللجنة التنفيذية لمشاريع آلية التنمية النظيفة» مندوباً عن قارة آسيا.

ملحس أكّد أنّ «وجودنا في هذه اللجان سيساعدنا في تسويق مشاريعنا في التنمية النظيفة وتجارة الكربون بما يرفد خزينة الدولة»، وكان استخدامه مصطلحات مثل «التنمية النظيفة» و«المشاريع الخلاقة» دليلاً على نشاطه الواسع في المجال البيئي سابقاً.

على هامش مشاركته بالمؤتمر مع الأمانة العامة لاتفاقية التغير المناخي، تم الإعلان عن اتفاقية وقّعها الأردن يحصل بموجبها على 81 ألف دولار لمشروع **Needs** المكرس لإعداد الدراسات الاقتصادية البيئية لمشاريع خفض انبعاثات الغازات الدفيئة. وقد تم تأكيد أنّ موقف الأردن حيال القضايا البيئية، بخاصة ما يتعلّق بالتغيرات المناخية، منسجم تماماً مع مواقف مجموع «77 + الصين»، كما أنه ملتزم بما اتفق عليه وزراء البيئة العرب في اجتماعهم الذي عقد أخيراً في مصر.

رغم صغر حجمه، وقلّة موارده، إلا أنّ الأردن شارك بفاعلية في المؤتمر

ومن نتائج المؤتمر أنه تمّ تخصيص 30 بليون دولار كدعم من الدول الصناعية للدول النامية، من أجل التكيف مع الظواهر الناجمة عن التغير المناخي. ملحس بيّن أنّ الوزارة ستعمل على تقديم مشاريع مفيدة للحصول على أكبر قدر من التمويل لهذه المشاريع.

ملحس التقى برئيس وزراء مملكة نيبال، وتمّ بحث إمكانية إطلاق مبادرة بيئية مشتركة تتعلق بالجبال، تهتمّ بداية بالعمل على حماية الجبال من العوامل البيئية المختلفة، وتمنع استغلالها لغايات البناء والصناعة. وتحاكي هذه المبادرة، مبادرة «الجزر في البحار»، التي يتمّ التركيز عليها عادة في هذه المؤتمرات، خشية غرقها. وقد تحدّث ملحس عن أهمية مثل هذه الاتفاقية، حيث سيتم الاستفادة من خبرة مملكة نيبال، في حماية الجبال والعمل على تحسين منظرها والعمل عليها.

خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده ملحس في مكتبه في عمّان إثر عودته من كوبنهاغن في 22 كانون الأول/ديسمبر 2009، أعلن عن مبادرات ستقوم بها وزارة البيئة للعمل على بناء القدرات الوطنية في القطاعين العام والخاص، إضافة إلى القطاع الأكاديمي والبحث العلمي والشركات الهندسية، ما له أهمية بالغة في تمكينها من تنفيذ مشاريع وبرامج وخطط، للحد من ظاهرة التغير المناخي في مختلف المجالات، وفتح فرص استثمارية في مجالات الطاقة المتجدّدة. وتمّ التطرق إلى المشاكل البيئية التي يعاني منها الأردن منذ فترة طويلة، وعلى رأسها مشكلة منطقة الهاشمية، التي تحتوي على مبنى مصفاة البترول، التي تؤثر سلباً، ولسنوات، على صحة المقيمين هناك، إضافة إلى مشاكل أخرى مثل «سيل الزرقاء»، وريّ المزارع بالمياه العادمة غير المعالجة، ما تسبّب بامتناع دول عن شراء منتجاتنا الزراعية، وقد وعد الوزير بالعمل بشكل مكثف ممنهج لحلّ مثل هذه المشاكل.

«المؤتمر بشكل أساسي كان مؤتمر مفاوضات، لم يكن لبحث مشاريع أو إنجازات»، هكذا وصف الناشط البيئي باتر وردم مؤتمر كوبنهاغن. وقال إنّ موقف الأردن كان منسجماً مع موقف الدول النامية، مبيناً أنّ «الأردن تراكمت لديه خبرة بموضوع البيئة النظيفة»، ما انعكس بتمثيل الأردن في غير لجنة، وقد وفّر المؤتمر فرصة لبناء علاقات مع الدول الأخرى، بخاصة دول الاتحاد الأوروبي.

وردم أكد أنّ المشاركة الأردنية «كانت منظّمة بشكل عام، وستظهر نتائجها في العام المقبل»، وعن المشاريع التي يقوم بها الأردن لدعم خفض الانبعاثات الحرارية، بين أنّ هناك «ستة مشاريع، ستجلب إلى الأردن حوالي 100 مليون يورو، أولها مشروع محطة العقبة، والمشاريع الأخرى في طور التحقق، من قبل مختصين عالميين قبل الموافقة عليها».

وردم رأى في تكليف ملحس بوزارة البيئة «أمراً إيجابياً سيساعد على دعم الاقتصاد البيئي، فالبيئة لم تعد عائقاً أمام الاستثمار، بل إنّها تصب في نطاق تنظيم الاستثمار، ومن الممكن أن تفتح الآفاق لمصادر دخل إضافية وفرص عمل جديدة».

ترجمة مثل هذه التوجهات تمّت من خلال مشاركة عدد كبير من الخبراء الأردنيين في المشاريع التي تقيمها مؤسسة الأمم المتحدة لبرامج التطوير، مثل برنامج التكيف مع التغير المناخي لضمان ديمومة إنجازات أهداف الألفية التنموية في الأردن، حيث سيقوم البرنامج بتحديد الثغرات في عملية التكيف مع ندرة المياه وتقييم التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للتغير المناخي على الصحة والتغذية والأمن البشري، ويشارك الخبير الأردني منذر الشريف في هذه اللجنة، كما تشارك رانيا عبد الخالق في برنامج تطوير القدرات المؤسسية ذات الصلة بتنفيذ اتفاقيات الأمم المتحدة المتعلقة بالبيئة الاتفاقية الإطارية للتغير المناخي، والاتفاقية الإطارية لمكافحة التصحر، واتفاقية التنوع الحيوي. وتشير عبد الحق إلى أنه تمّ تخصيص 600 ألف دولار لتنفيذ مشروع هذا البرنامج.

مشاركة الفريق الأردني في العديد من الاجتماعات التي استمرت لساعات متأخرة في كوبنهاغن، أسهمت في تحقيق مكاسب للدول النامية ومن ضمنها الأردن، بحسب أمين عام وزارة البيئة فارس الجنيدي، الذي أضاف: «رغم أنه للأسف لم يتمّ التوصل إلى اتفاقية ملزمة في قمة كوبنهاغن لخفض الانبعاثات من الدول الصناعية، إلا أنه تمّ التوصل إلى إعلان سياسي من الدول المشاركة يمهّد لاتفاقية جديدة في حزيران/يونيو 2010 لدول الأطراف»، مبيناً أنّ من نتائج المؤتمر تخصيص 30 بليون دولار خلال السنوات الثلاث المقبلة لصندوق التكيف للدول المتأثرة من ظاهرة التغير المناخي.

وأشار الجنيدي إلى تسجيل أوّل مشروع على مستوى الأردن للتحول نحو استخدام الغاز الطبيعي بدلاً من الوقود الثقيل في محطة العقبة الحرارية، حيث سيؤدي إلى تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة بنحو 400 طن سنوياً، وسيتم بيع هذه الكمية بمبلغ يتجاوز 2 مليون يورو سنوياً، يخصص منها 15 في المئة لصندوق حماية البيئة.

ملحس التقى برئيس وزراء مملكة نيبال، وتمّ بحث إمكانية إطلاق مبادرة بيئية مشتركة تتعلق بالجبال

وقال إنّ العمل يجري على تسجيل مشاريع أخرى ضمن آلية التنمية النظيفة التي أصبح الأردن من الدول الرائدة فيها، مبيناً أنّ إجمالي العوائد لمشروع آلية التنمية النظيفة من محطة العقبة الحرارية حوالي 50 مليون يورو، وأنّ الحكومة حصلت على أوّل دفعة بقيمة مليون ونصف المليون يورو، متوقعاً الحصول على نحو 4 ملايين مطلع العام 2010.

تكليف حازم ملحس، الناشط البيئي المعروف بأنه من أوائل من اقتنوا سيارة كهربائية للحفاظ على البيئة في الأردن، على رأس وزارة راسخة عمرها أربعة أعوام، جاء بمثابة تحدٍّ للعمل على تحقيق بيئة آمنة ونظيفة، وكما قال ملحس في مؤتمره الصحفي: «كنت أعارض لسنوات طويلة، بعدين حكولي تعال خود الوزارة ونشوف شو رح تعمل». ■

Signature Luxurious Offices

تدعوكم للمبادرة بحجز مواقع مكاتبكم و معارضكم التجارية المميزة
في قلب مشروع العبدلي والمطل على مركز البوليفارد.

- كفاءات وخبرات متميزة في المجال العقاري
- الحلول العملية لرفاهية عالية
- المساحات المريحة وبمواقع استراتيجية مميزة
- الخدمات الإدارية المتكاملة

- مساحة البناء ٢٠،٠٠٠ (م٢)
- مواقف سيارات تتسع ٢٢٠ موقف
- ٦ طوابق مكتبية متكاملة
- طابق تجاري استراتيجي

- موعد التسليم : كانون الأول ٢٠١٠

Developed by:

FIRSTJORDAN

ArabCorp
عرب كورب

العبدلي
ABDALI

Signature
Luxurious Offices

T +962 6 5005080 F +962 6 5005088 P 3268 Amman 11180 Jordan

Large 3-seat sofa
Caractère in leather
with adjustable headrests /
design Roche Bobois Studio

Les Contemporains Collection

AMMAN
Shmeissani,
Abdul Hameed Badees Street,
Tel. +962 6 5667477 / 499,
jordan@roche-bobois.com

Catalogues,
news and collections
www.roche-bobois.com

Expressing your interior world

rochebobois
PARIS

يوم الاحتفال بالشفاء: الحياة إذ تنتصر

رانَ ذهولٌ في القاعة، فيما الجمهور يُنصت لحكايات معجزَة، ويستمع لقصص تنطوي على إصرار وتَحَدٍّ؛ قهرت اليأس والإحباط، وانتُزعت فيها الحياة من براثن الموت، ولسان حال أبطالها: «الموت أضعف من أن نسلم له أنفسنا دون مقاومة».

سجود المصري، روت في يوم الاحتفال بالشفاء، الذي نظمه مركز الحسين للسرطان في فندق **مريديان**، 10 كانون الأول/ ديسمبر 2009، تجربتها بوصفها أول طفلة يُزرع نخاع العظم والخلايا الجذعية لها بعد إصابتها بالسرطان، وذلك في أيلول/سبتمبر 2006. تقول سجود التي كانت في السابعة من عمرها حينئذ: «تمنيت إني أرجع زي زمان، قبل ما أمرض؛ ألعب مع إخواني، وأشوف أصدقائي»، وتواصل: «كان عندي لعبة ما كنت أتركها أبداً سميتها مها على اسم الدكتورة اللي كانت تعالجني.. أنا اليوم شفيت تماماً من المرض وحابّه أعرّفكوا على لعبتي مها»، ثم حملت دميتها الصغيرة ورفعتها أمام الحضور الذين ترقرقت الدموع من مآقيهم.

ومن أوائل من خضع لعملية زراعة النخاع العظمي، سامي الثوابي، وهو في الخامسة والخمسين من العمر، كان أصيب بسرطان الدم الحاد. تحدث سامي عن تجربته قائلاً: «كنت مصمماً على العيش، لأرى أطفالي يكبرون في حضني، اللحظة التي قررت فيها عدم الاستسلام كانت الخطوة الأولى في شفائي».

أم الطفل عبد العزيز مجذوب، ابن السنوات الأربع، الذي خضع لعملية زراعة للنخاع من الحبل الجذعي، وكان عمره وقتها خمسة شهور، روت تجربة طفلها مع المرض أيضاً.

السجل استمعت لتجارب في التحدّي عرضها أشخاص من بين الجمهور، وخُلُه من عائلات أصيب أحد أفرادها بالسرطان وتغلّب عليه. عاصم محمد زياد، طفل في الخامسة، أبدى حماسة شديدة لتلتقط له **السجل** صورة فوتوغرافية. يقول والده: «اكتشفنا إصابة محمد بالسرطان وعمره أسبوعان، وقررنا أن نُجري له عملية زراعة للنخاع العظمي». ويتابع: «لم تسعنا الدنيا من الفرح عندما نجحت الزراعة، شكرنا الله كثيراً لوجود مركز رائد في الأردن مثل مركز الحسين للسرطان، المجهز بكوادر طبية مؤهلة وأجهزة حديثة».

تلك القصص ليست مرتبطة بالناجين من المرض، حسْب، بل بمركز الحسين للسرطان، وفريق برنامج زراعة نخاع العظم والخلايا الجذعية الذي أسسه محمود سرحان، أستاذ طب الأطفال، في برنامج زراعة النخاع العظمي والخلايا الجذعية في جامعة ديوك بالولايات المتحدة الأميركية. كان ذلك في تشرين الثاني/ نوفمبر 2002، وبدأ البرنامج إجراء العمليات في العام 2003، ويشتمل سجله حتى نهاية العام 2008، على إجراء نحو 460 عملية.

وكان قد تم عبر جهود البرنامج، وللمرة الأولى في الأردن، تجميع خلايا جذعية من دم المشيمة للطفل حديث الولادة، إضافة إلى إجراء عملية زراعة من وحدة حبل سري مطابقة، ولكن من متبرع غير قريب للمريض، وذلك في العام 2006.

يوم الاحتفال بالشفاء، رعته الأميرتان غيداء طلال ودينا مرعد، وأقيم فيه معرض النشاط العلمي لوحدة زراعة نخاع العظم. وفي كلمتها، وصفت الأميرة غيداء برنامج زراعة النخاع العظمي في مركز الحسين للسرطان بـ«الجوهرة الأبرز في إنجازاتنا»، مشيرة إلى أن «معدّل تكلفة عملية الزراعة في الولايات المتحدة يبلغ نصف مليون دولار، بينما تبلغ تكلفتها في مركز الحسين للسرطان نحو مئة ألف دولار».

وأكدت الأميرة أن نسبة نجاح هذه العمليات بلغت 67 في المئة في المجمل، مما يجعلها منسجمة مع المستويات والمعايير العالمية، أما بما يتصل بالاضطرابات الدموية، مثل التلاسيميا، فإن نسبة النجاح وصلت إلى رقم «مذهل» بحسب تعبيرها، هو 95 في المئة.

ومن جانبها، تحدثت الأميرة دينا عن تجربتها الشخصية عندما أصيب طفلها الأمير راكان باللوكيميا، وأجريت له عملية زراعة ناجحة.

عُرض في الحفل فيلم قصير عن وحدة الزراعة. كما تحدث كلٌ من الطبيبَين فوزي عبد الرحمن وهاني الطعاني، عن أبرز الإنجازات الطبية في زراعة نخاع العظم. واختُتم الحفل بفقرة غنائية للفنانة ديانا كرزون. ■

الأميرة غيداء طلال

الطفل عاصم محمد زياد - **تصوير: برايان سكانل**

تصوير: برايان سكانل

عرض أزياء للمصمم عقل فقيه:

فساتين مغرقة في الرومانسية والأنوثة

تألقت العارضات وهن يخطرن بتتابع على الخشبة ويعرضن مجموعة أزياء من روائع المصمم اللبناني عقل فقيه، حيث البساطة والأنوثة في التصميم، والفخامة في التطريزات وشكّ الخرز والأحجار الملونة التي نُسجت بطريقة يدوية.

اشتمل العرض الأول على فستان مستوحى من ألوان جلد النمر المتموّجة بتدرّجات البنّي، ثم قُدمت تصاميم متفردة باللونين الأبيض والأسود المتداخلَين بطريقة هندسية مدروسة. وحضر اللون الذهبي الذي استخدمه فقيه نثاراً من ورود يغطي القماش الأبيض للفستان تارة، ولوناً أساسياً لفساتين سهرة تضيق عند الصدر وتتسع نزولاً بانسيابية. وما زاد التصاميم جمالاً استخدام الخرز المذهّب الذي بدا مع إضاءة العرض وحركة العارضة، قطعاً من الكريستال المضيء.

النيلي هو اللون الأبرز في فساتين العرض بتدرجاته المختلفة، بخاصة تلك التي رُسم عليها بالأحجار الفضية والخرز أشكالٌ مستوحاة من ورق الشجر والورود والفراشات. أما التصاميم التي اعتمدت على مزج الألوان بشكل متموج، فبدت أطيافاً من قوس قزح مغرقة في الرومانسية والأنوثة والرهافة التي منحها إياها قماش الحرير والدانتيل المنساب على الجسد بارتياح، وزادتها رقةً تسريحاتُ الشَّعر المنسدل لمصمم الشعر محمود جرادات، والماكياج الخفيف الذي نفذه سركيس حمود.

الفساتين قاربت العباءات من حيث القَصّة، إذ تضيق من الأعلى وتتسع بعد منطقة الخصر، مع قَصّات مفتوحة من الأمام أو على الجنب، وهو ما أكد فقيه لـ **السجل** أنه «أسلوب مستوحى من سحر الشرق، حيث الاعتماد على القطعتين، فبوجود الشال يمكن ارتداء الفستان كأنما هو عباية، وإذا ما استُغني عن الشال يصبح التصميم فستاناً مناسباً للسهرة والاحتفالات».

يقول فقيه: «أنا مصمم شرقي، أطمح إلى الوصول بالتصميم الشرقي للعالمية، بالاعتماد على بساطة التصميم، والفخامة المستقاة من أنواع الأقمشة التي أستعملها، وكذلك الشّك اليدوي؛ الأيقونة الأبرز في الأزياء الشرقية». المصمم، الذي تقتني تصاميمه فنانات عالميات وعربيات، وسيدات مجتمع مرموقات، يستعرض الصعوبات التي واجهته في بداية مشواره، بقوله: «العقبة الأساسية التي واجهتني في باكورة عملي هي قلّة الخبرة، فقد افتتحت مشغلي الخاص بعد التخرج مباشرة، ووجدتني أتحول من تلميذ إلى أستاذ مرة واحدة، وعليّ أن أقرر وأحكم وأجرّب دون أن أمتلك الخبرة الكافية بعد، أو أستعين برأي خبير أو أعتمد مدرسةً معينة»، ويتابع فقيه، الذي افتتح فرعاً لمتجرة في «البركة مول» بالصويفية: «منذ البداية، قررت أن أنتهج أسلوباً خاصاً بي، بعيداً عن التقليد أو التكرار».

العرضُ نظمه نادي الحديقة والمنزل، بمناسبة حلول الأعياد ورأس السنة الميلادية، وأحاطت بصالة العرض في فندق **فور سيزنز** بعمّان، طاولات خُصصت لبازار اشتمل على هدايا وتحف وإكسسوارات وأشغال يدوية متنوعة، إضافة إلى مزاد لأحجار ألماس والإكسسوارات.

العرض الذي نُظم في السادس عشر من كانون الأول/ديسمبر 2009، يذهب ريعه للجمعيات الخيرية. وفي حديثها لـ **السجل**، أكدت عضو الهيئة الإدارية في النادي أنيسة نفاع، أن هدف العرض إدخال الفرحة لقلوب العائلات الفقيرة، بخاصة مع حلول موسم الأعياد.

وكما أوضحت رئيسة النادي الذي تأسس العام 1982، منتهى نغوي، فإن العرض يُقام سنوياً، ويأتي ضمن تطلعات النادي إلى دعم المرأة اقتصادياً واجتماعياً. ■

في غاليري نبض:

المجوهرات واللوحة في فضاء واحد

صيغةٌ جديدة في العروض الفنية اجترحها غاليري نبض، في معرض «فنون جميلة.. مجوهرات رفيعة». إذ اصطفت لوحات التشكيلي الجزائري رشيد القريشي على الجدران، فيما توسّطت عروض مجوهرات «دار **شيبارد**» قلب صالاته وزواياها.

السؤال الذي يتبادر إلى ذهن الزائر: ما الغاية من جمع اللوحات وقطع المجوهرات في معرض واحد، بخاصة أن عرض لوحات معتّقة، بدا غير منسجم مع بريق الألماس والذهب. ما يجعل القضية مرتبطة بمن يجتذب الجمهور أكثر؛ قطع لامعة تتألق من وراء زجاج شفيف، أم لوحات تستلهم الخط العربي وتستحضر منمنمات الزخرفة الإسلامية ونقوش الحضارات القديمة؟

ورغم تأكيد قائمين على الغاليري أنه لا رابط بين أعمال القريشي وتصاميم المجوهرات، وأن الهدف من الجمع بينهما، ابتكارُ طريقة غير تقليدية للعروض الفنية، إلا أن اهتمام جمهور المعرض، وجلّه من سيدات المجتمع، اتّجه إلى تصاميم المجوهرات والساعات، وبدت اللوحات وكأنما في الظل.

وفي الوقت الذي وُزعت فيه كتيبات فاخرة حول تصاميم المجوهرات والساعات: تاريخها وتطورها وأحدث الابتكارات في تصاميمها، خلا المعرض من كتيّب أو بروشور تعريفي بتجربة القريشي الرائدة في الفن، ما يؤشر على وضوح الهدف التسويقي للمعرض، الذي يمكن تحقيقه عبر المجوهرات والساعات أكثر من اللوحات.

المجموعة الجديدة من المجوهرات التي قدمتها **شيبارد**، دائرية التصميم، حيث الدائرةُ المفردةُ الهندسية الأبرز في تشكيلات صُنعت من الماس والصفير والياقوت والزمرد. أما الساعات فجاءت وفق تصاميم غاية في الإتقان والجاذبية، وقد تعددت أحجامها وألوانها وأشكالها بين الكلاسيكية والعصرية.

وضم المعرض تصاميم إكسسوارت بيضوية وكروية يذكّر بعضها بعناقيد العنب، إلى جانب تعليقات بأشكال مختلفة مرصّعة بالأحجار الكريمة الملونة، مثل: القلب، السمكة، الفيل، الزهرة، والمهرج.

أما أعمال القريشي فاستوحت تجليات الخط العربي، برموزه وحروفه وإشاراته ودلالاته المشحونة بالخلفيات الروحانية والصوفية، كما استثمرت الأوشام والأحافير والتجاعيد والأخاديد التي تؤكد نزعة الفنان نحو التحرر من السائد في الفن، وابتكار أسلوب جديد إحيائي للخط العربي الذي اهتمّ به الفنان منذ نعومة تجربته.

فقد نشأ القريشي في كنف عائلة متصوفة، اهتمت بالتراث الإسلامي والأدب العربي، لذا تستحضر أعماله كتابات: محمد ديب، بن الشيخ، محمود درويش، رينيه شار، وميشيل بوتور. وعبر تجربته، واصلت أشكال حروفيته، الازدهارَ والتجديد، وتحوّلت الحروف بين يديه إلى حياة تتمثل في أشكال مشخصنة، تؤنسن الحرف وتمنحة طاقة الحياة. ■

تصوير: برايان سكانل

«فاصل ونواصل» في دارة الفنون:

تمكين فني لفهم حياة العصر

بدافع من إحساس بـ«المسؤولية الاجتماعية» للفنان، أُرتأت مبادرة **يو أس بي** المسرحية، تجاوز مساحات العرض التقليدية، وتفعيل الممارسة الفنية في فضاءات الشارع، لتخليص الفن من «جموده»، وتفعيل دوره في التنمية. إنها مبادرة، كما يؤكد القائم عليها المخرج المصري عبد اللّه ضيف لـ **السجل**، «تتعامل مع المسرح وتقنيات الميديا المختلفة كوسيلة لفهم الحياة المعاصرة».

المبادرة التي جالت بعروضها في الأردن ولبنان وسورية وبلدان أخرى، تهدف بحسب ضيف، إلى «تغيير الواقع الفني الذي يُبعد الفنان عن محيطه، ويعزله في قاعات العرض التقليدية»، في وقت ينغمس فيه الفرد بـ«لقمة العيش» وينأى عن المشاركة الاجتماعية الفاعلة.

في هذا السياق، قُدِّم العرض الأدائي الفني المسرحي «فاصل ونواصل: السكران في ذمة الصاحي»، من إخراج ضيف وموسيقى أيمن عصفور، عبر رؤية تنظر للجمهور على أنه شريك في إنتاج اللحظة الفنية، حيث اقتعد الناسُ، وأغلبهم من الشبان والفتيات، الأرضَ، فيما دخل ضيف مطالباً باستقباله بتصفيق أكثر حرارة، ما دفعه للخروج من مسرح العرض الذي تجسّد في طاولة صغيرة وُضع فوقها أوراق ومصباح إنارة، وقال مخاطباً الجمهور: «سأعيد مشهد الدخول، وأرجو أن تصفقوا لدخولي بحماسة»، الأمر الذي أضحك الجمهور وجذبهم لمتابعة العرض حتى نهايته.

بتنقله عبر فقرات برنامج متخيَّل يحمل عنوان «فاصل ونواصل»، ناقش ضيف مستثمراً سمات شخصيته المرحة والمقرّبة من النفس، مواضيع تهم شريحة الشباب على وجه الخصوص، واستعرض التحديات التي تواجههم وكيفية حلّها بالحوار المثقف والواعي. جاء ذلك بأسلوب طريف استعانَ بعرْض صور على شاشة مثبتةً على خلفية المسرحِ المفترَض. من المواضيع التي طُرحت للنقاش: البطالة، الفقر، الهجرة غير الشرعية. وتحدث ضيف عن سيل المعلومات التي تتدفق على الإنسان المعاصر من كل حدب وصوب، عبر برامج الفضائيات وشبكات الإنترنت ووسائل التكنولوجيا المختلفة، بما يخلخل قناعاته ويشوش أفكاره ويُشعره دائماً بحالة من التشتت واللاتوازن، إذ بات العقل البشري شبيهاً بـ **يو أس بي**، الذاكرة التي تخزِّن المعلومات ضمن سعة محدودة، ولا يمكنها في حال امتلأت، استيعاب المزيد من المعلومات. وبذلك، يبدو الناس كأنهم سكارى يتخبطون، وتقع مسؤولية توجيههم في «ذمة الصاحي»، بحسب ما يؤشر عليه عنوان الأداء الفني الذي احتضنته قاعة البيت الأزرق في مؤسسة خالد شومان – دارة الفنون، 8 كانون الأول / ديسمبر 2009.

العرض الذي استمر زهاء ساعة ونصف الساعة، أنشأ بيئة حوارية ثرية، إذ تفاعل الجمهور معه، وأدلى بعضهم بتجربة عاشها أو سمعها، أو طرح مشكلته، واستمع إلى ما اقترحه عليه آخرون لحلّها. عدد من الحضور أبدوا إعجابهم بالعرض الذي وصفه بعضهم بـ«المفيد والممتع»، مؤكدين أهمية عروض كهذه تخاطب بالفن الشرائح الاجتماعية والفئات العمرية المختلفة.

من جهته، أوضح عصفور الذي شكّلَ ضابطَ الإيقاع للعرض بفواصله الموسيقية وبما عُرض من صور ولوحات على الشاشة، أن ميزة العرض أنه مستمد من اللحظة التي يُنتج فيها. وأضاف في حديث لـ **السجل**، إن العرض يمتلك مرونة كبيرة تستجيب لطبيعة الجمهور ومتغيرات المكان الذي يقام به، كما أنه يشتمل على قدر كبير من الارتجال الذي يستند إلى ثقافة الفنان وموهبته، وقدرته على استثمار المستجدات وتسييرها لخدمة فكرة العرض. ■

المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
Social Security Corporation

وزارة العمل

اعلان صادر عن وزارة العمل والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي

مبادرة دعم تشغيل المتعطلين الأردنيين عن العمل

اخي صاحب العمل ... أخي المتعطل عن العمل

تنفيذا لمبادرة دعم تشغيل الأردنيين تعلن وزارة العمل بالتعاون مع المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي عن فتح باب التسجيل للمبادرة:

- اذا كنت صاحب عمل وترغب بالاستفادة من المبادرة عليك تشغيل أردنيين متعطلين عن العمل ممن تنطبق عليهم الشروط أدناه.
- اذا كنت متعطلاً عن العمل وحصلت على فرصة عمل فإن ذلك يؤهلك للاستفادة من المبادرة وضمن الشروط أدناه.

شروط الاستفادة من المبادرة :

1. ان يكون عمر العامل من (18–50) سنة للذكور ، ومن (18–45) سنة للإناث
2. ان يقل المؤهل العلمي للعامل عن الثانوية العامة
3. ان لا يكون العامل خاضعا لأحكام قانون التقاعد المدني او العسكري أو خاضعاً لأحكام قانون الضمان الاجتماعي.
4. ان لا يكون العامل المتعطل قد اشترك في الضمان الاجتماعي وان كان كذلك فيجب ان يكون قد انقطع عن الاشتراك لمدة سنة على الاقل من تاريخ تركه العمل الاخير.

علماً بأن الحكومة ستتحمل كامل نسبة الاشتراك الشهري عن العامل للضمان الاجتماعي و(50%) عن صاحب العمل لمدة سنتين.

مبادرة دعم تشغيل العاملين في القطاع الزراعي

أخي صاحب العمل في القطاع الزراعي

أخي العامل...أختي العاملة في القطاع الزراعي

بهدف تشجيع الأردنيين للإقبال على العمل في القطاع الزراعي تعلن وزارة العمل بالتعاون مع المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي عن بدء تنفيذ مبادرة دعم تشغيل عمال الزراعة الأردنيين.

وفقاً للشروط التالية:

1. أن يكون عمر العامل من (18-50) سنة للذكور، ومن (18-45) سنة للإناث.
2. أن لا يكون العامل خاضعاً لأحكام قانون التقاعد المدني أو العسكري أو خاضعاً لأحكام قانون الضمان الاجتماعي.
3. حصول صاحب الحيازة على كتاب من وزارة الزراعة يبين نوعية ومساحات الحيازات الزراعية لديه.

علماً بأن الحكومة ستتحمل نسبة الاشتراك الشهري عن العامل وجزء من نسبة مساهمات أصحاب العمل في الضمان الاجتماعي.

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على الخط المجاني (080022302) أو الاتصال بوزارة العمل على الرقم (06/5802665)

أو زيارة مديريات العمل والتشغيل المنتشرة في انحاء المملكة. زيارة الموقع الإلكتروني لوزارة العمل (www .mol.gov.jo) موقع التشغيل (www.nec.jo)

AFFILIATED WITH ABDELHADI INVESTMENT COMPANY
Tel +962 6 5652004 Fax +962 6 5656188
info@hobbycenter-jo.com

تصوير: برايان سكانل

مهرجان الكوميديا في دورته الثانية:

«عن جَدّ بنْضَحِّك»

بعد نجاح حققه العام 2008، مستقطباً زهاء ثلاثة آلاف مشاهد، عاد مهرجان عمان للكوميديا الذي عقد خلال الفترة 4 - 10 كانون الأول/ ديسمبر 2009، بثقة أكبر، رافعاً شعار «عن جَدّ بنْضَحِّك».

الحضور الجماهيري منقطع النظير، ومن الطبقات الاجتماعية والأعمار المختلفة، رغم ارتفاع سعر التذكرة (25 ديناراً) مقارنة بمتوسط دخل الفرد في البلاد، يؤكد نجاح الحملة الإعلامية التي قادتها الجهات الراعية والداعمة للمهرجان، مستثمرةً فيها أسماء نجوم لمعوا في سماء الكوميديا الارتجالية على مستوى عالمي، وغالبيتهم من جنسيات أوروبية وأصول عربية. حيث بيعت، مثلاً، بطاقات العرض الذي أحياه كراسل بيتر خلال أقل من يومين، فضلاً عن حضور الإعلام العالمي لتغطية العروض، إذ انتشرت كاميرات **CNN**، و**mbc** وغيرهما بين الأروقة والممرات، كما غطت صحيفة **نيويورك تايمز** تلك العروض.

أمين عمان عمر المعاني رعى حفل افتتاح المهرجان الذي اشتمل على سبعة عروض، خمسة باللغة الإنجليزية، واثنين بالعربية. وقد أكد أن المهرجان يكرس عمّان بوصفها منبراً إقليمياً وعالمياً يحتضن العروض المسرحية الكوميدية الارتجالية، مشيراً إلى ما يمثله ذلك من دعم للحراك الثقافي في المدينة، وتعزيز موقعها لتكون واجهة سياحية وثقافية تستقطب العرب والأجانب على السواء.

الفضاء الترفيهي حضر بقوة في عروض المهرجان، وقد نجح المشاركون في إطلاق الضحكات من مكمنها، عبر حركاتهم ولهجاتهم وطرائقهم في أداء النكتة وتجسيد الموقف. حالة المرح والتفريغ التي أصابت الحضور، جعلت بعضهم تسيل دموعه من شدة الضحك، ومنهم من غادر المكان وهو يستعيد مع رفاقه بعض المواقف التي شاهدوها، فيعاودون الضحك مرة أخرى. هذا ما يؤكد أهمية المهرجان، ليس على المستوى الدولي أو العالمي، أو على مستوى تقديم المواهب الشابة وإتاحة الفرصة لها للظهور حسب، وإنما على مستوى الفرد الذي يجد في عرض يُضحكه وعائلته، فرصةً للاسترخاء النفسي والتخفّف من أعباء الحياة وضغوطاتها.

السّجل التقت عدداً من الحضور بعد أحد العروض الكوميدية، بعضهم انفجر بالضحك فور نطقه بالكلمة الأولى، وبعضهم الآخر رأى في العروض، بخاصة تلك التي انتقدت سياسيين بأسلوب لاذع، «تنفيساً» له وتعبيراً عما يعتلج في نفسه.

كانت العروض تناولت إضافة إلى النقد السياسي الذي انصبّ عالمياً على سياسة الرئيس الأميركي السابق جورج بوش، ومحلياً على مجلس النواب الأردني، نقداً لسلوكيات اجتماعية سلبية أبرزت بمقارنتها مع السلوك الغربي في الموضوع نفسه، من مثل أنّ علب السجائر في الأردن يُكتب عليها: «التدخين يدمّر الصحة ويسبب الوفاة»، بينما يُكتب على العلب الشبيهة في أميركا: «التدخين من الممكن أن يضرّ بالصحة».

وقد عُقدت على هامش المهرجان، ورش عمل لفنانين أردنيين مهتمين بتقديم عروض كوميدية ارتجالية، هدفت، بحسب المعاني، إلى البحث عن المواهب الشابة في البلاد، وتبنّيها، وتنظيم عروض لها في عمّان، بما يرسخ هذا النوع من الكوميديا في الحراك الثقافي والاجتماعي. ■

الأمير فيصل آل سعود وإبراهيم بدران خلال حفل الافتتاح

«مساجد تُشَدّ إليها الرحال»:

تجلّيات المقدَّس في المادّي

تعددت محطات العبور، والعواصم المحتفى بها، غير أن فكرة معرض «مساجد تُشَدّ إليها الرحال» ظلت واحدة، وتمثلت في تأكيد أهمية التواصل الفني الإبداعي والحضاري بين فنانين من أنحاء العالم المختلفة، وإبراز القيمة الدينية الروحانية التي يمثلها المسجد في قلوب المسلمين، بخاصة المسجد الحرام بمكة، والنبوي بالمدينة المنورة، والأقصى بالقدس الشريف.

في العام 2006، احتضنت مدينة جدة المعرض في تجربته الأولى، احتفاء بمكة عاصمة للثقافة العربية، ثم واصل المعرض تجواله إلى الدار البيضاء، فالرباط، قبل أن يحطّ الرحال في المتحف الوطني للفنون الجميلة في الأردن، احتفاء بالقدس عاصمة للثقافة العربية 2009.

وكان مدير المتحف خالد خريس عقد مؤتمراً صحفياً قبيل الافتتاح، أشار فيه إلى أنّ المعرض يمثل «فرصة لتلاقي أعمال نخبة من الفنانين من الدول العربية والإسلامية»، موضحاً أنه «يأتي ضمن سلسلة من الفعاليات التي نُظمت في الأردن على مدار العام احتفالاً بالقدس عاصمة للثقافة العربية». وثمّن خريس التعاون بين المتحف ومؤسسة ليان للثقافة في السعودية، الجهة المنظمة للمعرض.

من جهته أكد أمين عام مؤسسة ليان، هاني فرحات، أنّ المعرض يأتي ضمن احتفالات السعودية بالقدس التي تحظى بمكانة رفيعة في قلوب العرب والمسلمين.

قدّم المعرض الذي يواصل رحلته بعد ذلك إلى أنقرة، لوحات لنحو عشرين فناناً من خمس عشرة دولة عربية وإسلامية، تكشف أنّ المسجد ليس مكان عبادة حسب، بل هو فضاء مفتوح للتأمل والروحانية. وتُبرز اللوحات القدرةَ الفنية لمنجزيها، وتُظهر إبداع المعماريين الذين شيدوا تلك المساجد، وتركوا على جدرانها وأروقتها بصمات لا يخفيها الزمن.

المعرض الذي رعى حفل افتتاحه، 19 كانون الأول/ ديسمبر 2009، وزير التربية والتعليم السعودي الأمير فيصل آل سعود، بحضور الأميرة رجوة بنت علي ووزير التربية والتعليم الأردني إبراهيم بدران، تنوعت الأعمال المشاركة فيه، من حيث تعبيرها عن قدسية المشهد؛ إذ تناول بعضها المسجد بطريقة مباشرة، واختار بعضها الآخر تَمثُّل تجليات المقدّس في المادي، عبر تتبع شعائر دينية تلتئم فيها روح الجماعة، من مثل رحلة الحج والطواف حول الكعبة. إلى جانب ذلك عُرضت لوحات تستلهم الحرف والخط العربي.

المعرض يكشف عن التباينات والتنويعات في طريقة الطرح الجمالي، والتناول الفني للمكان الذي يتباعد جغرافياً، لكنه يتقارب عبر المعتقد الديني الواحد، وهو يؤكد قيم التسامح والمحبة التي دعا إليها الإسلام. وكما يرى الكاتب السعودي عبد الرحمن السليمان في كلمته التي تضمنها كتيب المعرض، فإنّ بعض الفنانين أبدت صورُهُ تأثراً بالانطباع الذي تُشكله مشاهداته الضوئية للمكان من بعيد، في حين كان التمثيل أقرب ضوئية عند بعضهم الآخر ممن شاهدوا أو عاشوا لحظات العلاقة المباشرة بالمكان المقدس. ■

للفنان عرفات النعيم

للخطاط نصار منصور

الوديعة مدفوعة الفائدة مسبقاً

بادر بفتح حساب وديعه اليوم
واحصل على الفائدة مقدماً

- الحد الادنى لفتح حساب الوديعة 10,000 دينار.
- تدفع الفوائد في حساب العميل مقدما " عند ربط الوديعة ".
- مدة ربط الوديعة عام واحد.
- سعر فائدة منافس.
- امكانية الاقتراض بضمان الوديعة.*
- امكانية منح بطاقة ائتمان للعميل بضمان الوديعة.*

* خاضع لشروط وأحكام البنك

بنك الإتحاد
Union Bank
نفتخر بخدمتكم...

مركز الخدمة الهاتفية
5600444

www.unionbankjo.com

أحمد أبو خليل

التلويث على الطريقة الأميركية

◄ ليست فقط الدولة الأميركية هي الأكثر تلويثاً للعالم، فالفرد الأميركي أيضاً يحتل المرتبة الأولى في معدل ما يبثه ويُنتجه من ملوثات بيئية، فهو يتسبب في ضعفَي ما يتسبب به الأوروبـي، وعشرين ضعفاً مما يتسبب به الهندي، وربما مئة ضعف ما يتسبب به الإفريقي.

في الـواقـع، هناك «ثقل دم» بيئي أميركي يمارَس على المستويَين الكلي والجزئي (الماكرو والمايكرو)، بل هناك «دبـق ولزوجة» في الحضور الأميركي رغم ما هو شائع عن «النمط الأميركي» و «الطريقة الأميركية» الجذابة للحياة.

كيف يمكن لأحدنا أن يبادل الأميركان طريقتهم في تلويث البيئة؟

يمكن لزائر أي مؤسسة أميركية أن يتناول أكبر كمية ممكنة من البرغل النيئ والبصل والثوم المهروسَين والمتبَّلين بالملح الإنجليزي، وقبل ذلك أن يضبط التوقيتات اللازمة لـ«العمل» في مثل هذه الحالات، وأن يسير بالمقلوب ويطلق العنان لكل مسامات وفتحات جسمه ذات العلاقة لكي تتمكن مـن التواصل مع العالم الخارجي في المنطقة المحيطة. يمكنه كذلك العمل على تنشيط الغدد العرقية ومضاعفة إنتاجه من «البلغم»، وفقء الدمامل التي يتصادف وجودها أثناء الرحلة.

تلك وصفة للعيش على الطريقة الأميركية في الموقف من بيئة الكون. ■

◄ بريشة الرسام الإيراني رضاي شهرام

الناخب والمنخوب

◄ يرتبط عدد الأصوات في أي انتخاب مع كثير من معاني الـعـزوة والسند، فعندما ينتخبك ألف شخص مثلاً، فمعنى ذلك أنّ «بظهرك» ألفاً من الأشخاص.

لكن التعيين أيضاً له فضائله، حيث تطغى النوعية على الكمية، فعندما يكون «بظهرك» ألف مواطن «عادي» من الناخبين، فإنهم جميعاً قد لا يعادلون وضعية أن يكون «بظهرك» شخص واحد أو جهة واحدة «سوبر» قررت تعيينك. ولهذا فإن التعيين مقدَّم على الانتخاب في الثقافة العامة للمجتمع، فهناك أهمية كبرى لمصدر الثقة الذي يمكّن شخصاً ما من احتلال منصب ما، ففي حالة الانتخاب تكون الثقة «من تحت»، وبالمقابل تكون الثقة «مـن فـوق» في حالة التعيين، وشتان بين «فوق» و«تحت» كما تعلمون.

من المفارقات أن اللغة العربية الفصحى تحمل لكلمة «تعيين» واشتقاقاتها معانيَ محترمة وجالبة للوجاهة (عين، أعيان، عيون)، بينما تحتوي اشتقاقات فعل «نخب» كثيراً من المعاني النابذة للوجاهة، فالرجل «النّخب» أو الرجل «النّخبة» معناه الجبان الضعيف، وكذلك هي معاني كلمتَي «المنخوب والمنخاب» وغيرهما، ومرة أخرى فإن الحديث هنا عن اللغة الفصيحة كي لا يذكّرنا أحد بمعاني عبارة «بضاعة نخب». ■

على رقبتي زيت أصلي

◄ نُـشِـرَ إعـلان تحذيري من وجـود زيـت زيتون مغشوش في الأسواق مخلوط بزيوت أخرى خفيفة تقترب من «زيت المواصفات».

هذا الزمن من كل سنة هو زمن النقاش حول زيـت الزيتون، وفـي العقد الأخير تبدّل محتوى النقاش، وشمل هـذا التبدل أمـوراً عـدة، أهمها «الشعطة»، ثم الكثافة، أي كون الزيت «ثقيلاً» أو خفيفاً، وأخيراً وحدة البيع الشهيرة، «التنكة»، التي تتضمن عادةً زيادة قليلة في الوزن تحت مسمى «طباشة». وفي الواقع فإن كل هذه العناصر تعرضت لهجوم من أنصار الزيت «أبو مواصفة دولية» التي تنافس مثيلاتها في الأسواق الأوروبية.

يحب الأردنيون الزيت بـ«شعطة»، كما يحبونه «ثقيلاً»، وهم يشترونه بالتنكة، ويُعاب الشخص الذي يشتريه بالكيلو أو بالقنينة. هكذا كانت الحال منذ ألـوف السنين (بالطبع مع مراعاة اللغة قبل اختراع التنكة). وعلى العموم ما زال الناس يبحثون في زيت الزيتون عن «شعطته» بالدرجة الأولى، ثم ينظرون إلى شكل انسكابه، فإذا كان خفيفاً قالوا إنه ليس زيتاً «أصلياً» ، فهو حينها أشبه بـ«زيت القلي» الخفيف، ثم بعد أن يضمنوا هاتين الصفتين يسألون عن سعر «التنكة»، وفي أسوأ الأحوال قد يتحدثون عن «النُّصّيّة».

الغريب أن هذه العناصر تحديداً لا يحبها جماعة المواصفات، وعندهم لذلك تفسيرات كثيرة تتعلق بالصحة والحداثة، ومن المحتمل أنهم في بيوتهم يتناولون زيتاً بـ«شعطة»، ثقيلاً، يشترونه بالتنكة، لكنّ الأمر متعلق بالذوق المتجه إلى ثقافة أخرى.

إنّ حـث الـنـاس هنا وتشجيعهم على تغيير تذوقهم لزيت الزيتون قد لا يخلو من فائدة، فبعد عشر سنوات أو عشرين سيلتحق زيـت الزيتون بالفلكلور الشعبي حسب الصيغة المتوقعة: «سقا اللّه ايام الزيت البلدي»، وبذلك تتوافر لأطفال اليوم «أيام زمان» خاصة بهم يترحمون عليها.

وبمناسبة حديث غش الزيت، نذكّر بوجود تراث على هذا الصعيد، وما يروى في هذا المجال أن بائع الزيت المتجول كان يضع كمية من زيت الزيتون الأصلي على رقبته كي يتمكن من حلف يمين صادقة يقول: «على رقبتي زيت أصلي». ■

٣٣٠ مل ٦٠٠ مل

مياه معدنية طبيعية

سما

الحياة في سما

هاتف: ٠٩٦٢ ٦ ٤٠٥٩٠٩٠+

زاهي دروزة وشركاه

Zahi Darwazeh & Co.

tel. +962 6 5927050 www.zahidarwazeh.com

أمل الدباس: مشكلتي في صراحتي

حسين نشوان

بدأت الفنانة أمل الدباس مسيرتها على طريق الفن مع كورال أطفال الإذاعة الأردنية، وكانت وقتذاك في المرحلة الأساسية، فحملها جمالُ الصوت إلى الصورة، وبدأت التمثيل العام 1979 لتقدم في المسرح بمشاركة هشام يانس ونبيل صوالحة عرضاً حمل عنوان «نظام عالمي جديد». وتقول في هذا التحول: «اكتشفت أنني قادرة على إضحاك الناس من خلال كوميديا الموقف، وأسعدتني قدرتي على رسم البسمة على وجوه الآخرين».

جمال الصوت ورثته عن والدتها، التي تصفها أمل بأنها «كانت موهوبة»، أما مهارة التقليد فمن والدها الذي أحسنَ تقليد فريد الأطرش، وكانا متحمّسَين لدعمها في مواجهة اعتراض عمومتها دخولها مجال الفن. أما زوجها، فهو أكثر المشجّعين لها، ومقدّري عملها، وأسهم مع ابنها وابنتها في إخراجها من حالة الإحباط التي أصابتها، وحفزها للعودة إلى المسرح بعد انقطاعها عنه سنوات.

تناكف من على خشبة المسرح، لاعبةً مع السياسيين والنواب والحكومة، غير أنها لم تسْلم من نقد الزملاء؛ إذ قامت رابطة الفنانين (قبل أن يتمّ تأسيس النقابة) بفصلها غيابياً، بعد إقامتها عرضاً فنياً في مناطق 48 الفلسطينية.

الدباس التي راكمت نحو ثلاثين عملاً دراماتياً إذاعياً، توضّح موقفها إزاء ما جرى، مستحضرةً غضباً كلما استكان، انفجر مرة أخرى: «وُجّهت لنا دعوة من جمعية عربية، ولم نعْرض لليهود، بل للعرب الذين يحتاجون لدعمنا، توجّهنا لأبناء فلسطين فقط وطرقنا قضايا تدين العدو، ولا تقبل المزايدة. أنا أردنية حتى النخاع، وجزء مني فلسطيني، وما زال بيت جَدي قائماً في باب العامود في القدس، ولا أحد يستطيع أن يشكك في انتمائي للأردن والقضية الفلسطينية».

وعلى ما لها من محبين، إلا أنها قليلة الحضور في المناسبات، وتتجنب الحوارات الصحفية، مفسّرة ذلك بقولها: «قلبي مَفْري، والدنيا تغيرت، ونحن نعيش في زمن المصالح»، وتضيف: «وصلت مرحلة من العمر، البعد فيه يوفّر وجع القلب». وتربط بين توجهها هذا وبين الجرعة العالية من «الصراحة» التي تتوافر عليها. إذ تؤكد بحسم: «لا أحبّ العوج، برجي الثور، وما يميز موالِيده، أن لهم قيماً مطلقة، يحبون بقوة ويحزنون بعنف، وأنا واضحة، وكل مشاكلي من صراحتي».

ترى أنّ أسوأ مافي الفن: «المحسوبيات، والعلاقات الشخصيّة والمصلحيّة، التي تطغى على الموهبة والتجربة الحقيقية». وهي لا تخفي شعورها بالظلم والتهميش من وزارة الثقافة التي «لم تكلّف خاطرها» وتدعوها لأيٍّ من مهرجانات المسرح التي تقيمها، رغم أنها نالت العام 1991 جائزة النقاد وجائزة لجنة التحكيم لأفضل ممثلة في المهرجان الأردني الأول عن مسرحية «روزنا وبناتها».

غابت عن الخشبة التي تنظر إليها بوصفها «كل حياتها» نحو عشرين شهراً، بعد أن تفككت عرى الثلاثي؛ بانسحاب نبيل، ومرض هشام بعد مسيرة 15 عاماً، لتخوض تجربة جديدة مع زهير النوباني في «شفناكم شوفونا».

برنامج الأمم المتحدة **wfb**، اختارها مؤخراً سفيرة للنوايا الحسنة لمكافحة الجوع والفقر، كما عملت مع التحالف الوطني لمكافحة الجوع وتحقيق الأمن الغذائي.

أم زيد، الذي يدرس هندسة الاتصال، تعتزّ بأعمال تلفزيونية كثيرة تزيّن سجلها في الدراما: «جلوة راكان»، «وردة والجبل»، «نقطة وسطر جديد». ومن الفنانين الذين تُبدي إعجابها بهم: جوليا روبرتس، وآيرين باس التي مثلت دور هند في فيلم «الرسالة»؛ ومن العرب: يسرا، سميرة أحمد، ومن المطربين: أم كلثوم. أما ما يعجبها من الغناء فـ«الجزل»، وما تتمنى تقديمه دراماتياً دور شجرة الدر وكليوبترا، وتتطلع إلى عمل استعراضي يشبه أعمال «الرحابنة»، وتقول: «أشتغل ما أحس به بالبديهة، وأعتمد على انطباعي الأول».

تقف مع قضايا المرأة وحقوقها بلا هوادة، وهي سعيدة بما أنجزت الحركة النسائية في الأردن: «الست العاملة لديها تحديات أكثر، ولازم المرأة توخذ حقها في السياسة والدراما، وأنا في مسرحي قد ما أكلت مقالب بَسْتَدّ من الحكومة».

وعما إذا كانت تفكر بالنيابة، قالت: «أعوذ باللّه»، فالنيابة بحسبها «تحتاج إلى مؤهلات سياسية وتشريعية واقتصادية»، وتضيف في هذا السياق: «أنا مواطنة أردنية، أريد من النواب أن يغيروا أجندة الحكومة لمصلحة المواطن».

جرّبت التجارة، وفشلت فشلاً ذريعاً، كما أسرّت لـ **السجل**: «رَهَنّا الدار في الرابية عشان نصير تجار، قلنا نسوّي دخل ثابت، ما زبطت». وتقول بنبرة واثقة تكشف عن رضا عميق بما صارت إليه: «لو لم أكن فنانة لاخترت الفن، لا أستطيع أن أعمل في الوظيفة، أحب أن أكون حرّة، وصاحبة فكري».

تحبّ قراءة الشعر، الشعبي بخاصة ، وتقرأ للأمير خالد الفيصل والعراقي مظفر النواب. منحها الملك الراحل الحسين وسام الاستقلال من الدرجة الأولى العام 1995، «لتميزّها في المسرح السياسي». ■